2 رسالة بدران إلى السفير الأميركي: نهج جديد للمركز الوطني؟

4 مبادرة غرايبة: غياب الشفافية أربك المشهد السياسي

5 فكرة الأقاليم تُطلق سِجالاً غنياً وتشكيكاً مُؤدلجاً

34 LCD: السائل يُظهر الصورة

23 ارتفاع سعر كيلو الفول الأخضر إلى 3.5 دينار

السّجل

www.al-sijill.com

الخميس 12 آذار 2009/ العدد «67» /السنة الثانية
350 فلساً

أسبوعية - سياسية - مستقلة
تصدر عن شركة المدى للصحافة والاعلام

مع انحسار التهديدات ورغم بروز "التحدّي الإيراني"

إسرائيل تحتفظ بمصدر خطر دائم على الأردن

محمود الريماوي

مضى الزمن الذي كانت فيه المملكة عرضة لتحدّيات خارجية، لا سيما من محيطه المتفجّر بدءاً من منتصف القرن الماضي. تنتسب تلك التحدّيات لحقبة الحرب الكونية الباردة، ورديفتها الحرب العربية الباردة. الأردن كان طرفاً في معسكر دولي (غربي، بقيادة الولايات المتحدة)، وعضوا نشطاً في معسكر عربي يضم خصوصاً المملكة العربية السعودية والمملكة المغربية. فيما كانت الحياة السياسية الداخلية، تموج بتيارات قومية ويسارية رغم إعلان الأحكام العرفية وتطبيقها. ووقعت البلاد والعباد تحت وطأة نزعة رسمية استئصالية للعمل السياسي، ونزعة انقلابية لدى الأحزاب المعارضة.

في تلك الفترة، تعرض الأردن لهزات ذات مصدر خارجي أو بتفاعل مع الخارج. وبينما كان الأردن منكبّاً على طريقته على تدعيم استقراره منذ العام 1955، شهد العام 1967 احتلال الشطر الغربي من المملكة، ليتبين أن الدولة العبرية كانت في واقع الحال تشكل الخطر الفعلي والأكبر. لم تَحُل الصداقة الأردنية مع الولايات المتحدة دون وقوع هذا الاحتلال. حتى أحداث أيلول 1970، ما كان لها أن تقع لولا أن الاحتلال ألقى بثقله على الأرض والشعب غربي النهر.

بعد مضي أكثر من أربعة عقود، ما زال الأردن يعاني من آثار الاحتلال. وبعد خمسة عشر عاماً على توقيع معاهدة السلام مع تل أبيب، فإنه من الثابت أن المنظور الإسرائيلي (منظور القوى اليمينية النافذة) للسلام، ليس منظوراً سلمياً، ويتعاكس مع رؤية الأردن وحقوقه ومصالحه.

وإذ يتكرس اليمين الإسرائيلي بمكوناته المختلفة، كممثل "وطني" للجمهور العريض هناك، فإن زخم هذا اليمين يلقي بتحديات جسيمة على الأردن، منها محاولة تسويق "الخيار الأردني" في الضفة الغربية، وتحميل الأردن تبعات القضية الفلسطينية التي رفض المحتلّون أيَّ حلّ عادل لها. تقتضي هذه التحدّيات منعة الجبهة الداخلية، وتفتح مكوناتها السياسية والاجتماعية، وتنشيط علاقات الأردن العربية والخارجية، وحسن التأثير في الإدارة الديمقراطية ومراكز النفوذ في واشنطن.

التتمة صفحة 9

أردني

بورتريه نذير رشيد:

مسيرة عاصفة للرجل "الغامض"

17

اقتصادي

المناطق المؤهلة: تجربة تحتاج إعادة تقييم

كشفت دراسة أعدتها وزارة الصناعة والتجارة، جوانب سلبية في إقامة المناطق الصناعية المؤهلة، وبينت تواضع الاستفادة من استثماراتها. الدراسة ردّت ذلك، لأسباب، منها أن مستلزمات الإنتاج الوسيطة للصناعات في هذه المناطق مستوردة، وأن أرباح المصانع فيها تُحوَّل للخارج.

20

حريات

الأردنيون المهاجرون إلى الخارج: هل يبحثون عن الحرية؟

يعدّ البحث عن مستوى معيشي أفضل، وفرص عمل متميزة، السبب الرئيسي الذي يدفع كثيراً من العرب إلى الهجرة. وقلّما يكون البحث عن الحرية سبباً لذلك، بخاصة في الأردن، البلد الذي يبدو أنه يشهد أوضاعاً معيشية وحريات سياسية وشخصية مُرْضية مقارنة بكثير من الدول العربية.

26

ثقافي

الذكرى المئوية الثانية لميلاد صاحب "المعطف"

في العشرين من آذار/ مارس الجاري، تمر الذكرى المئوية الثانية لميلاد عبقري الأدب الروسي، وأبي المدرسة الواقعية النقدية، نيكولاي غوغول، الذي أرسى بموهبته القوية الرفيعة قواعد فن القصة القصيرة.

30

أردني

السّجل

أسبوعية- سياسية-مستقلة

تصدر في عمان
عن شركة المدى
للصحافة والاعلام

رئيس مجلس الإدارة/المدير العام
مصطفى الحمارنة

رئيس التحرير المسؤول
محمود الريماوي

العنوان
79 شارع وصفي التل (الجاردنز)
بناية دعسان، الطابق الرابع

العنوان البريدي
ص.ب 4952 تلاع العلي
عمان 11953

هاتف
06-5536911
06-5549797

فاكس
06-5536991

التوزيع
أرامكس ميديا

البريد الإلكتروني
info@al-sijill.com

الموقع الإلكتروني
www.al-sijill.com

Al-Sijill
Weekly Newspaper

Published by
Al-Mada for Press and Media

Chairman
Mustafa Hamarneh

Responsible Editor
Mahmoud Rimawi

Address
79 Wasfi Al-Tal "Gardens" St.
Da'asan Building, 4th floor

Postal Adress
P.O.4952 Tlaa Al- Ali,
Amman 11953

Tel
06-5536911
06-5549797

Fax
06-5536991

E-mail address
info@al-sijill.com

Website
www.al-sijill.com

Distributed by
Aramex Media

على خطى المجلس النيابي

حوافز مالية لقبول المنصب الوزاري

منصور المعلا

في الوقت الذي تعاني فيه موازنة البلاد من عجز يفوق 600 مليون دينار، ومديونية عامة بحدود 7,48 بليون دينار، قررت الحكومة مضاعفة رواتب الوزراء العاملين والمتقاعدين في التعديل الأخير إلى ثلاثة آلاف دينار، وذلك في أول اجتماع حكومي بعد أول تعديل على تشكيلة نادر الذهبي.

رئيس الحكومة اشتكى إلى مقربين قبيل التعديل الأخير، من إحجام العديد من الشخصيات عن قبول موقع الوزارة، لتدني راتبها الشهري، مقارنةً بما يُعرض عليها من القطاع الخاص، فجاء قرار مضاعفة رواتب الوزراء محاولةً لإظهار ما يتمتع به الوزير من مزايا وفرص فاتت المعتذرين.

أمين عام مجلس النواب الأسبق محمد مصالحة، لا يستغرب أن يسعى مجلس الوزراء إلى زيادة رواتب أعضائه، «ما دام مجلس النواب المشرف على إنفاق المال العام، بادر إلى رفع رواتب أعضائه». يضيف مصالحة: «هناك تقارير تشير إلى أن مجلس النواب يسعى إلى زيادة رواتب أعضائه خلال الأيام المقبلة إلى 4500 دينار». ويردّ على الدعوى بأن الكثيرين يحجمون عن تولي منصب الوزارة لأسباب مالية، بقوله: "الوزارة خدمة عامة، ولا تقاس بثمن».

إلا أن الوزير الأسبق واصف عازر يختلف مع المصالحة في تبرير هذه الزيادة، التي يعدّها «منطقية»، انسجاماً مع موقع الوزير الذي «يطرق بابه يوميا عشراتُ المواطنين»، إضافة إلى «الالتزامات التي تترتب على هذا الموقع».

عازر يسوق نفسه كمثال على واقع الوزراء. «يراجعني يومياً مواطنون بحاجة إلى مساعدة مالية لعلاج مريض أو لرسوم جامعية، حيث أدفع شهريا ما يقارب 400 دينار مساعدات لمن يطرقون بابي».

وهو يبرر إحجام أشخاص من القطاع الخاص عن تولي حقيبة الوزارة بقوله: «موظفو القطاع الخاص يتمتعون بامتيازات ورواتب تتراوح ما بين 8 آلاف و20 ألف دينار شهريا، وبالتالي فإن هذا الشخص يخسر كثيراً إذا قبل الموقع الوزاري، مقارنة مع ما يجنيه في القطاع الخاص».

النائب الثاني لأمين عام حزب جبهة العمل الإسلامي محمد البزور، يرى أن «زيادة رواتب الوزراء هدر للمال العام»، ويطالب الحكومة بتبرير قرارها الذي يأتي «في ظل أزمة مالية محلية وعالمية»، داعياً إلى أن يكون هناك «انسجام ما بين مستوى معيشة المواطنين وممثليهم».

من بين الأسماء التي تردد أنها اعتذرت عن تولي أي حقيبة وزارية: وزير الصحة الأسبق سعيد دروزة مدير شركات أدوية الحكمة، ورئيس فرع الأردن للقيادات العربية الشابة ورجل الأعمال مروان جمعة.

كما اعتذر وزير العدل الأسبق شريف الزعبي عن الدخول في الحكومة إثر وفاة والده، حيث طلب من رئيس الوزراء إعفاءه من أي موقع حكومي للتفرغ لإدارة أملاك والده.

وزير مالية أسبق، فضّل عدم نشر اسمه، قارن بين "ما تسعى إليه حكومات في دول أخرى من التقشف والتبرع برواتبها في تضامن مع شعوبها، وبين ما تسلكه الحكومة من زيادة لرواتب وزرائها".

عازر يرى أن هذه الخطوة "مهمة"، ويضيف: "تبرُّع 20 وزيراً برواتبهم لا يساوي شيئاً، حتى لو تبرعوا برواتب 500 شهر".

الخطوة الحكومية سترفع مخصصات رواتب ما لا يقل عن 600 وزير متقاعد (الأحياء منهم والمنتفعون من عائلات المتوفين) إلى حوالي مليوني دينار. يضاف إلى هذا الرقم 72 ألف دينار مجموع رواتب 26 وزيراً حالياً، عدا بدل مياومات السفر والحوافز الأخرى، بحسب التقديرات الرسمية.

المؤرخ زياد أبو غنيمة، يكشف أن راتب الوزير في مراحل مبكرة من تأسيس الدولة لم يكن يتجاوز 30 ديناراً، وأن راتب رئيس الوزراء لم يكن يتجاوز 100 دينار.

ويضيف أن إدارة المال العام كانت شديدة الصرامة، إذ لم يكن هناك إقرار لمخصصات إضافية دون قانون. ففي العام 1958 مثلاً، صدر قانون خاص، يخصص راتباً تقاعدياً لأرملة وزير الدفاع الأسبق سليمان طوقان، الذي قُتل في انقلاب بغداد، قبل أن يكون استوفى سنوات الخدمة اللازمة لنيل التقاعد.

رسالة بدران إلى السفير الأميركي

نهج جديد للمركز الوطني؟

السّجل - خاص

بدت الرسالة التي بعث بها رئيس مجلس أمناء المركز الوطني لحقوق الإنسان، عدنان بدران، إلى السفير الأميركي في عمّان، حول تقرير الخارجية الأميركية عن أوضاع الحريات العامّة في الأردن، مختلفة في نهجها عمّا عُرف به المركز منذ تأسيسه في العام 2002.

الرسالة، التي نشرتها وسائل الإعلام المحلية يوم الثلاثاء 10 آذار/ مارس الجاري، بدت "غير معتادة" بمضمونها، حين اتجهت لمهاجمة التقرير ووصفه بعدم الموضوعية وافتقاد الصدقية، وهي مهمة لم يكن المركز الوطني تصدى لمثلها من قبل، فضلاً عن أن إرسال رسالة بهذه الطريقة يعدّ سلوكاً جديداً، إذ لم يحدث أن بعث رئيس مجلس أمناء المركز السابق، أحمد عبيدات، رسالة مثلها من قبل، لأي طرف يُصدر تقريراً عن الأردن، سواء اشتمل على إيجابيات أو سلبيات.

رسالة بدران رأت أن التقرير "يعاني مشكلات منهجية حادة، وتغيب عنه الآلية الواضحة في الإعداد، ويعتمد في كثير من الوقائع والمعلومات على مصادر غير موثوقة ومجهولة، ويستقي معلوماته من تقارير الصحف دون التحقق من صحة المعلومات من مصادرها الأصلية".

انتقدت الرسالة لجوء التقرير إلى "اجتزاء ما يؤيد مبتغاه من تقارير المركز الوطني دون الأخذ بالسياق الكلي"، ومن ذلك "تقاريره الدورية حول حالة حقوق الإنسان في الأردن، وكذلك تقاريره الخاصة بالسجون للأعوام 2005 و2006 و2007"، لافتةً إلى أن التقرير "لم يذكر التقدم الذي حصل عبر السنوات، والتحسن الملموس في السجون، وتحويلها إلى مراكز للإصلاح والتأهيل".

تقرير الخارجية الأميركية، الذي صدر في شباط/ فبراير الماضي، كان انتقد على وجه الخصوص حالة حقوق المواطنة للأردنيين من أصل فلسطيني، معتبراً أن في الأردن ثلاث مجموعات من الفلسطينيين، الأولى كانت في الضفة الغربية بعد حرب العام 1948، وقد نال أفرادها المواطنة الكاملة، أما الثانية فما زال أفرادها يقيمون في الضفة الغربية منذ احتلالها في العام 1967، ولم تعد جوازات سفرهم تعني تمتعهم بالجنسية، فهي جوازات مؤقتة من دون أرقام وطنية، ويحملون معها وثيقة سفر تابعة للسلطة الفلسطينية، فيما تتمثل الفئة الثالثة بالذين خرجوا من غزة بعد العام 1967 إلى الأردن، وهؤلاء لا يحق لهم الحصول على الجنسية، وقد حصلوا هم أيضاً على جوازات سفر مؤقتة من دون أرقام وطنية.

التقرير انتقد أيضاً قيام وزارة الداخلية بإلغاء "وطنية" عدد من الأردنيين ذوي الأصول الفلسطينية، عبر "نزع جوازات سفرهم"، أو "مصادرتها بعد أن يكونوا قضوا وقتاً في الضفة الغربية".

رسالة بدران شددت على استنكار "النيل من المركز الوطني حول مسألة تمويله من الحكومة"، واعتبار "أن ذلك قد يعني التدخل في أعماله"،

رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان، هاني الدحلة، أكد في اتصال هاتفي مع "**السّجل**"، أن التمويل الحكومي للمركز لا يَحُول دون اتباعه سياسةً "متوازنة" تجاه الحكومة. لكن الدحلة مع ذلك، ينتقد موقف المركز من تقرير الخارجية الأميركية. يقول: "التقرير تضمن وقائع حقيقية ومعروفة، رصدتها منظمات حقوق إنسان أردنية وعربية".

يبقى السؤال: هل نجحت رسالة بدران للسفير الأميركي، بشكلها ومضمونها، في تأكيد استقلالية المركز؟!.

أردني

بلا حدود

فرقة "شو هالأيام" الشابة:

السياسة والموسيقى البديلة على إيقاع واحد

كانوا أربعة شبان ذهبوا إلى الجنوب اللبناني مع آخرين، بينهم أطباء، ومعهم كمية من المواد الطبية والأدوية للقيام بعمل تطوعي تضامناً مع الأشقاء اللبنانيين في أعقاب الحرب الإسرائيلية ضد لبنان في تموز/يوليو 2006. تعرفوا إلى بعضهم بعضاً أثناء هذه الرحلة التي استغرقت عشرة أيام، واكتشفوا أن هناك عنصراً إضافياً يجمعهم، هو الموسيقى. وفي طريق العودة إلى عمّان، شاركوا معاً في بيروت في إحياء أمسية فنيّة "تحية للشهداء". في عمّان، أنضجوا فكرة تشكيل فرقة موسيقية بمشاركة صداقات جديدة، واختاروا لفرقتهم اسم "شو هالأيام"، الأغنية المعروفة لزياد الرحباني. تحاور "السّجل" في هذه الحلقة من "بلا حدود" رئيس الفرقة إيهاب أبو حمّاد، بمشاركة عضوة الفرقة "غناء"، إيناس السعيد.

إيهاب أبو حمّاد

◄ مدير العلاقات العامة في "أورانـج ريـد". بـدأ رحلته مع الموسيقى إبان دراسة الهندسة الكيماوية في الاتحاد السوفييتي السابق الذي غادره العام 1986. تلقى دورات في الموسيقى في جامعة اليرموك خلال فصول دراسية متباعدة في التسعينيات. وكان حصل على التوجيهي في مدرسة سحاب الثانوية العام 1983.

إيناس السعيد

◄ مدرّبة في مركز الأميرة بسمة (الهاشمي). نالت شهادة البكالوريوس في الهندسة الوراثية من جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية العام 2004. وكانت أنهت دراسة المرحلة الثانوية في مدرسة رابطة الجامعيين في الخليل العام 2000، بعد أن درست خلال المرحلة الأساسية في مدارس النمو التربوي بعمّان.

"السّجل": متى وكيف فكرتم بتشكيل فرقتكم الموسيقية؟

- إيهاب: تعود بداية فكرة تشكيل الفرقة إلى رحلة تطوعية شاركنا بها مع آخرين إلى بلدة صريفا في الجنوب اللبناني بعد الحرب التي شنتها إسرائيل على لبنان صيف العام 2006، فاكتشفنا أن هناك أربعة من الموسيقيين، هم: طارق الجندي، ومعن السيد، وبهاء عثمان، وأنا، تعرفنا إلى بعضنا بعضاً عملنا في تنظيف الشوارع والأماكن العامة من آثار الدمار، وكنا في المساء نروّح عن زملائنا بتأدية مقطوعات موسيقية وغناء. وشاءت الصدف أن يتعطل الباص بنا في بيروت أثناء العودة إلى عمّان، فأتاح لنا ذلك المشاركة في حفل موسيقي منظم، بتجهيزات كاملة في ساحة الشهداء بيروت،بدعوة من اتحاد الشباب الديمقراطي اللبناني، لإحياء أمسية لتحية الشهداء. وهكذا اكتشفنا اهتماماتنا الموسيقية والاجتماعية المشتركة، وفوجئنا بأن لدينا مقومات تشكيل فرقة موسيقية متينة.

- إيناس: تعرفت إلى مشروع إيهاب بتشكيل فرقة موسيقية عن طريق أصدقاء سألوني إن كان لدي استعداد للغناء، فقلت لهم إن هذا حلم حياتي، لكن لم يكن لدي تصور كيف أبدأ. في الفترة نفسها التحقت بنا غيداء حمودة. بدأت فكرة الفرقة تتبلور أكثر فأكثر، ونفذنا أول بروفة عمل موسيقي في الشارع في جبل اللويبدة. لكن الانطلاقة الرسمية للفرقة كانت في أمسية رمضانية أقيمت في تشرين الأول/أكتوبر 2006 في "محترف رمال"، وبعدها انضم إلينا علاء إبراهيم ومروة السيد، ثم غادرتنا غيداء، وتابعنا نحن السبعة.

"السّجل" من أين جئتم باسم الفرقة؟

- إيهاب: حين اختتمنا فعاليات رمضان في "محترف رمال"، أقمنا الحفلة بعنوان "شو هالأيام"، واستعملنا هذه التسمية في حفلات لاحقة، واحدة في "ذكرى أكتوبر"، وأخرى في مقهى "جفرا"، وثالثة في افتتاح ملتقى طلابي بعمّان، ورابعة على مسرح كلية تراسانطة، إلى أن سمّينا الفرقة بهذا الاسم عندما تقدمنا إلى المسابقة التي نظمها المركز الثقافي الفرنسي للفرق الموسيقية الأردنية الشابة في آذار/مارس 2007. واسم الفرقة "شو هالأيام" مستمد من أغنية لزياد الرحباني تحمل هذا الاسم، ولها دلالات اجتماعية راقية، بخاصة أن المنطلقات الفكرية لأعضاء الفرقة تلتقي عند موضوع العدالة الاجتماعية، ومناهضة الظلم بكل أشكاله، وهذا يعني أننا كأردنيين، معنيون بما يجري في فلسطين وفي لبنان، مثلما نحن معنيون بقضايانا الحياتية المحلّية.

"السّجل" تصنفون موسيقاكم ضمن "الموسيقى البديلة"، فما معنى ذلك؟

- إيناس: أيْ بديلة لما هو سائد. هذه موسيقى ملتزمة لها رسالة ولها هدف. نحن مثلاً نعيد إحياء أغانٍ جيدة أُهملت مع الزمن ومع انتشار الأغاني الخفيفة. هذا يشجع جزءاً من جمهورنا عندما يسمع من خلالنا أغنية مثلاً لخالد الهبر أو زياد سحاب، للبحث عن أغانٍ أخرى لهما في الأسواق أو الإنترنت، بخاصة أنه قد يكون لهما أغانٍ لا نعرفها أو لا نستطيع تأديتها بسبب ضعف إمكانياتنا الموسيقية.

- إيهاب: الموسيقى البديلة نوع من الموسيقى الحديثة جداً والمختلفة عمّا هو موجود. ونفضّل مصطلح "الموسيقى البديلة" على مصطلح "الموسيقى أو الأغنية الوطنية أو الملتزمة". لأن "الوطنية" تعبير فضفاض، ويشتمل على أمور يصعب حصرها، وكذا "ملتزمة"، بماذا، وكيف؟ علاوة على ذلك فإن مصطلح الموسيقى الوطنية أو الملتزمة، يستثني مثلاً أغاني فيروز التي إذا أخذناها بمقاييس المستوى الموسيقي والكلمات والأفكار، فهي ليست تقليدية، ويهمنا أن نقدم هذه الأغاني التي يمكن عدّها "بديلة" قياساً بما هو موجود.

"السّجل": كيف تتدبرون أوضاعكم المالية؟

- إيهاب: نحن نحصل حتى الآن على مبالغ مالية رمزية، أهمها كان مكافأة بدل المشاركة التي حصلنا عليها من المركز الثقافي الفرنسي في عيد الموسيقى، فالأساس هو أن كل أعضاء الفرقة منتجون، يعملون في أنشطة أو وظائف خاصة بهم توفر لهم مداخيل شخصية. لكن بما يتعلق باحتياجات أعضاء الفرقة من الآلات، فنحن نسعى لإدارة أمورنا بطريقة تعاونية، بحيث نؤمن شراء الآلة لمن هو بحاجة إليها. ونحن نتصرف كفرقة هواة رغم وجود موسيقيين محترفين فينا.

- إيناس: نحن فرقة غير تجارية، لا نسعى لتحقيق مردود مالي، وبالكاد يغطي ما حصلنا عليه حتى الآن من مكافآت، تكاليف المواصلات و"الخلوي". وليس هناك أحد يموّلنا منذ أن بدأنا قبل حوالي سنتين. لذلك فإن عملنا بشكل أساسي هو من أجل الموسيقى والمجتمع. وعندما تطلب منّا جهة ما تقديم حفل موسيقي بمناسبة ما، نقوم بدراسة هذه الدعوة للتأكد من مدى انسجامها مع أهدافنا، لذا يمكن تلبية الدعوة، أو رفضها. وهذا بمعزل عن الجانب المالي، لأننا لا نتقاضى أجرة لقاء حفلاتنا، ما يساعد على تكريس أن للموسيقى هدفاً ورسالة.

"السّجل": إلى أي مدى تكفل لكم الفرقة مساحة من الحرية والتنوع؟

- إيهاب: الموسيقى البديلة بحد ذاتها مفتاح للتنوع، هذا يجعل فيروز، ومحمد منير، مثلاً ضمن اختياراتنا. فالموسيقى البديلة أوسع من مفهوم الموسيقى الملتزمة. ومن الزاوية العملية، كل فنان يسعى للتعبير عن نفسه بالطريقة التي هي أقرب إلى نفسه وقدراته، لكن دون تجاوز حد معيّن، كذلك، فإن للآلات الموسيقية سيطرة معينة على الأداء. لكن نحن نتمسك بمساحة الحرية حتى نعبّر عن أنفسنا. ضمن هذا الإطار، فإن عازف العود يحرص على أن يكون له حضوره المؤثر في الأغنية. إيناس مثلاً تحاول أن تقترح قطعة يكون الإيقاع فيها أقرب إلى "الروك". الآخرون أيضاً، يسعى كل منهم أن يكون موجوداً، هذه الخلفيات تثري التنوع. بهاء مثلاً ينحو باتجاه "الجاز" و"البلوز"، غربية الطابع التي لا تناسبني أنا مثلاً، لكننا نتعاون، ولا يؤدي "الصراع" في ما بيننا إلى مشاكل، بل يطور أداءنا، ويعلّمنا كيف نقدم تنازلات متبادلة.

- إيناس: أود أن أؤكد على أنه يوجد في إطار الفرقة توجهات موسيقية مختلفة، أي أن هناك تنوعاً في ما بيننا، وهذا جيد لأنه نقيض الروتين الذي قد يُحدث الضجر لنا ولجمهورنا، ويحدث أحياناً أن زملائي يصرّون عليّ أن أغنّي أغنية لا تنسجم مع طبقة صوتي، لكن الأمور تمشي، وأحياناً تكون هناك أغنية أحبّ أن أغنيها، لكنهم يعاندونني، فيكتشفون أن هذا المقترح جدير بالاهتمام مثلما حدث مع أغنية "بلا منْسمّيه" لـ تانيا صالح التي تميل إلى "الروك"، والتي لم يكونوا يرغبون باعتمادها، لكنها الآن من أغاني الفرقة المفضّلة. وبما أننا نمتلك إرادتنا بأنفسنا، فهذا يعطينا فعلاً مساحة جيدة لنعبّر عن أنفسنا. صداقتنا تساعدنا في التغلب على اختلافاتنا بكل تأكيد، لكن أيضاً، لدينا إحساس قوي أننا أصحاب رسالة.

"السّجل": إلى أي مدى هناك توازن في الموسيقى والأغاني التي تقدمونها بين الهمّين القومي والمعيشي؟

- إيهاب: لدينا مشاركات مهمة في المناسبات الوطنية والتضامنية، وهذا يعود من ناحية إلى حجم التحدّيات التي تواجه المنطقة، إذ تتوالى الأحداث في فلسطين ولبنان والعراق والسودان، وهذا يقود إلى حجم لا يستهان به من الأنشطة. من ناحية ثانية لسنا نحن الذين نقرر الأنشطة، فالأحزاب والنقابات هي التي تنظمها، وهذه المؤسسات تبدي اهتماماً أكبر بالشأن القومي، بخاصة في ظل تقييد حرية الحركة في شأن القضايا المطلبية المحلية. ونحن شاركنا في أنشطة ذات طابع معيشي، في حملة "لا" مثلاً لرفع الأسعار، ونلت حصتي من الضرب من الشرطة، وفي مناسبة أخرى شاركت بنشاط أمام مجلس النواب وكنت أحمل غيتارتي. بشكل عام، لدينا رصيد من الموسيقى والأغاني التي تلبي هذه الاحتياجات.

- إيناس: نحن قدمنا أغاني في هذا الاتجاه، مثل "شد الحزام على وسطك" لسيد درويش، "شو هالأيام" أيضاً، "الغني والفقير"، "بلا منْسمّيه" التي تتحدث عن مشاكل اجتماعية، "عيش يا كديش"، "مثقفون". بالتالي، فإن الهم الاجتماعي والإنساني في أعمالنا موجود، ونحن نرحب بقوة أن يكون هناك اشتغال على القضايا التي تهمّ البلد أيضاً. لذلك نبحث عن الجديد دائماً، وهذا يظهر من خلال ليس فقط إعادة إنتاج أغانٍ جديدة للرواد مثل: فيروز، زياد الرحباني، سيد درويش، الشيخ إمام، محمد منير، مارسيل خليفة، وخالد الهبر، وإنما كذلك لجيل جديد مثل تانيا صالح، شربل روحانا، زياد سحاب، وفِرَق مثل "صابرين" الفلسطينية، و"الطريق" العراقية.

أردني

تعرضت لانتقادات وتأويلات شتى

مبادرة غرايبة: غياب الشفافية أربك المشهد السياسي

حسين أبو رمّان

حين أعلن الرجل الثاني في جبهة العمل الإسلامي رحيل غرايبة، في 19 كانون الثاني/ يناير الماضي مبادرة يشارك فيها لتأسيس ما وصف بـ«جبهة وطنية موسعة لتحويل الأردن إلى ملكية دستورية»، لم يثر إلاّ القليل من ردود الفعل. لكنه حين طرح المبادرة في ندوة بواشنطن يوم الرابع من آذار/مارس الجاري، بحضور باحثين وممثلين عن منظمات أهلية أميركية، استثار ردوداً غاضبة، ذهب بعضها حدّ وصف ما جرى بـ «الخيانة»، كما فعل أحد كتّاب «عمون» الذي اعتبر موقف جماعة الإخوان المسلمين بمثابة انقلاب على الدستور «لا تقل خطورته عن محاولة انقلاب عسكري».

بيان صادر عن جبهة العمل الإسلامي، أوضح أن رحيل غرايبة، شارك في ندوة نظمها مركز بحثي في واشنطن يعنى بدراسة الديمقراطية في الشرق الأوسط، بعنوان «الإسلاميون والمشاركة في الإصلاح السياسي بالشرق الأوسط».

في ورقته المقدمة للندوة، استعرض غرايبة «رؤية الحركة الإسلامية للإصلاح الشامل»، وموقفها من التعددية والمرأة والأقليات ومعاهدة وادي عربة، والموقف من إيران والعلاقة معها، وطبيعة تقييم الحركة الإسلامية للعلاقة مع مجلس النواب والحكومة. كما تطرق إلى وجهة نظر الحركة الإسلامية في القوانين الناظمة للعمل السياسي وموقفه من التطرف والإرهاب.

في الندوة التي شارك فيها متخصصون من عدد كبير من المراكز البحثية وأساتذة الجامعات وأعضاء المؤسسات الأهلية الأميركية، أوضح غرايبة، بحسب البيان، البرنامج السياسي لحزب جبهة العمل الإسلامي وهيكليته ونظامه الأساسي ورؤيته المستقبلية وعلاقته بحماس.

الأمين العام لحزب «الجبهة الأردنية الموحدة» أمجد المجالي، استهجن من جهته لقاء واشنطن، مشدداً على أن ما يتعرض له العالم العربي عامة، والأردن كجزء منه من مخاطر المخططات الإقليمية والدولية «يجعلنا شديدي الحساسية تجاه كل حراك سياسي».

«الحساسية» التي تحدّث عنها المجالي، مفهومة، لكنها لا تبرر المبالغة في تركيز نقد سياسيين وأحزاب لمبادرة غرايبة من منطلق مكان عرضها في واشنطن، متجاهلين الأسئلة الأكثر أهمية، حول مغزى المبادرة، الهدف منها، توقيتها، الشركاء فيها، وطريقة إطلاقها. هذا فضلاً عن أن الأردن دولة منفتحة على العالم، والولايات المتحدة بمعايير العلاقات الدولية، دولة صديقة للأردن برغم انحيازها إلى إسرائيل، وسخط الشارع الأردني والعربي على سياستها الخارجية تجاه المنطقة. فهل مجرد مناقشة حزب سياسي لأطروحاته في «عاصمة القرار العالمي، دليل على اقتراف خطيئة وطنية؟.

رحيّل غرايبة

أمجد المجالي

منير الحمارنة

جميل أبو بكر

من مصلحة الأردن الرسمي، أن يفتح حزب جبهة العمل الإسلامي الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين قنوات حوار مع الولايات المتحدة، لأن من شأن ذلك أن يخفف الانتقادات التي يوجهها الإسلاميون للسياسة الأردنية الرسمية على خلفية العلاقة مع الولايات المتحدة.

تعود بدايات طرح المبادرة إلى كانون الثاني الماضي، إذ قررت نحو مئة شخصية تأسيس جبهة وطنية موسعة

وربما لهذا السبب، أكد الناطق الرسمي باسم الجماعة جميل أبو بكر لـ «**السّجل**»، بأنهم لم يغيروا موقفهم تجاه الولايات المتحدة، وأنهم لم يستجيبوا لدعوات الحوار التي تقدم بها أكثر من مرّة دبلوماسيون أميركيون في عمّان، موضحاً أنهم لا يغلقون باب الحوار مع إعلاميين وباحثين من الولايات المتحدة.

ومن باب الصدفة، كان فهد الخيطان المحلل السياسي في صحيفة «العرب اليوم» (3/3)، قد أشار إلى حديث لرئيس الوزراء نادر الذهبي عن «ارتباط بين تسريع مسار الإصلاحات في الأردن ووصول إدارة ديمقراطية إلى البيت الأبيض، لن تتوانى عن ربط المساعدات بمدى التقدم في مجالات الإصلاح كافة». ما يعني أن الحكومات التي تعطل الإصلاح، هي التي تتحمل مسؤولية الضغوط الخارجية على البلاد.

الخيطان دعا إلى «صياغة مشروع وطني للإصلاح يضع حداً لسياسة الرضوخ للخارج»، لكنه لم يشر إلى أن هناك مشاريع إصلاح رسمية وحزبية، تملأ الخزائن، والمهم أن تجد طريقها إلى التنفيذ، علماً بأن الدوائر الغربية لا تريد الإصلاح لنا لذاته، بل تسعى لحماية أمنها الاستراتيجي.

الأمين العام للحزب الشيوعي منير الحمارنة، الذي ما زال حزبه يحتفظ بشعار «يا عمال العالم اتحدوا»، استخدم في التعليق على زيارة واشنطن لغة كان خصوم الشيوعيين يستخدمونها ضد حزبه، فقد أكد «أنه ليس من حق أحد اللجوء لقوى أجنبية لبحث مسائل الوطن الداخلية حتى لو كانت هذه الجهة مراكز بحثية، لوقوف جهات غير مرئية خلفها «منتقداً ما قام به نائب الأمين العام للعمل الإسلامي»، بحسب ما جاء في موقع «مرايا» الإلكتروني، ولم يوضح، وهو الرئيس الحالي للجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة التي ينضوي تحت لوائها سبعة أحزاب سياسية من بينها حزبا الشيوعي وجبهة العمل الإسلامي، ما الذي يجمع أحزاب المعارضة، إذا كانت المبادرة التي تتعلق بطبيعة بنية الحكم، تناقش بعيداً عن هذا الإطار التحالفي؟.

«التيار الإسلامي لا يطرح قضية بمثل هذه الأهمية بطريقة عشوائية، وعندما يختار التوقيت، فلا بد أن يكون لذلك دلالته»، بحسب محمد خروب الكاتب السياسي في صحيفة «الرأي» الذي رجّح أن تكون الوجهة المقصودة بمبادرة الإسلاميين «إقليمية بالدرجة الأولى»، وليس من باب رد الفعل على فتور العلاقة مع الحكومة، بل باتجاه تكريس حضورهم كلاعب رئيسي في العلاقة مع «القوس السياسي» الموالي لإيران، الذي يبدأ من غزة بالنفوذ الحمساوي فيها، بحيث يكون هناك نوع من التأهيل الذاتي للانتقال من معادلة تحالفات إلى أخرى، لا سيما بعد الاستعصاءات في ملف تسوية الصراع العربي الإسرائيلي.

لا يستبعد خرّوب، أن يكون الإخوان المسلمون قصدوا من خلال التحرك نحو واشنطن غداة تسلم أوباما مقاليد الحكم، توجيه خطاب يستجيب لدعوات الرئيس الأميركي بشأن عدم معاداة الإسلام وتشجيع الإسلام المعتدل، بخاصة أنه نقل عن غرايبة إعجابه بتجربة حزب العدالة والتنمية التركي.

لكن خرّوب يشكك بجدية ذهاب الإخوان المسلمين في أطروحاتهم بشأن «الملكية الدستورية» حتى نهاية المطاف، مستنداً إلى تقييم أدائهم على امتداد الفترة الماضية بشأن ملف الإصلاح.

يتفق ما تقدم مع حقيقة أن المضي نحو حكومة منتخبة يتطلب بداية وجود أحزاب سياسية، فاعلة ومؤثرة وقادرة على تداول السلطة التنفيذية. وبما أن هذا غير متوافر، إلا إذا ترك المجال لجبهة العمل الإسلامي أن تحكم منفردة، فإن الجهود الوطنية في ميدان الإصلاح السياسي، توافقت على أن الأولوية هي لقانون انتخاب (مختلط) وفق صيغة الأجندة الوطنية، بما يسهم في النهوض بالحياة السياسية.

يحتفظ الإسلاميون في الجماعة والحزب بمسافة ما عن مبادرة رحّيل، فلم يتبنوها بشكل كامل، ولم يتنصلوا منها كلياً، ما يعزز الطابع التكتيكي للمبادرة التي قد تستهدف داخلياً الضغط على الحكومة، كي تتراجع عن استهداف مواقع نفوذهم في الحياة السياسية وفي أطر العمل الاجتماعي، كما قد تحسن مكانة تيار الاعتدال في الجماعة والحزب الذي يعدّ غرايبة أحد رموزه.

الكاتب المتخصص في الحركات الإسلامية محمد أبورمان، ذكر أن الجماعة منحت رحيل غرايبة ونبيل الكوفحي «تفويضاً لإدارة الحوار والنقاش مع التيارات الأخرى، وصولاً إلى بناء قاعدة متينة تتبناها لتحقيق إصلاح حقيقي».

لكن الناطق الرسمي باسم الجماعة أبو بكر، دافع عن التوجه للإصلاح لافتاً إلى أن هناك جهات عديدة تدعو إليه، وتطالب بالتعديلات الدستورية التي تُؤمِّن الاستقرار للمؤسسات، لكنه نفى أن تكون الجماعة تبنت موضوع «الملكية الدستورية»، موجهاً انتقاداته إلى غياب إرادة الإصلاح، وفشل كل محاولات الإصلاح حتى الآن. بسؤاله عن هوية المئة شخصية أصحاب مبادرة الإصلاح الدستوري، قال إنه لا يعرف سوى أربعة أو خمسة منهم.

في الاتجاه ذاته، ذكر غرايبة، بحسب بيان لجبهة العمل الإسلامي حول زيارة واشنطن، أنه التقى بطلبة الدراسات العليا المختصين في شأن الديمقراطية بالشرق الأوسط في جامعتي جورج واشنطن وجورج تاون، و«أجاب عن استفساراتهم، ومن بينها سؤال حول الملكية الدستورية التي تتبناها شخصيات سياسية أردنية».

تعود بدايات طرح هذه المبادرة إلى كانون الثاني/ يناير الماضي، إذ «قررت نحو مئة شخصية وطنية تأسيس جبهة وطنية موسعة تعمل بشكل متكامل لتحويل الأردن إلى ملكية دستورية بوسائل سلمية وديمقراطية»، بحسب تصريح رحيّل غرايبة بصفته رئيس لجنة «المتابعة للمبادرة الوطنية للإصلاح».

وأشار غرايبة في تصريحه آنذاك إلى أنه «بعد سلسلة من الحوارات المعمقة بين عدد من رجالات الأردن موزعين على طيف اجتماعي واسع، اتفق المشاركون على ضرورة التجمع والمشاركة من أجل حماية الأردن وتأمين مستقبل أبنائه في هذه الأوقات العصيبة واللحظات الحرجة، التي تفوح منها رائحة المؤامرة الكبرى التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية وتغيير خارطة المنطقة».

الشيوعي: ليس من حق أحد اللجوء لقوى أجنبية لبحث مسائل الوطن الداخلية

وذكر أن المشاركين في اللقاءات التحضيرية اتفقوا على ضرورة البدء بإصلاح سياسي حقيقي وجدّي ينتقل بالأردن نحو «أفق ديمقراطي متقدم يشكل مفتاحاً لتغيير المنطقة بأكملها»، كما أنها تمثل الخطوة الأولى لحماية الأردن وتحقيق أمنه واستقراره وبناء قوته ومنعته.

ورأى المشاركون، بحسب غرايبة، أنّ الإصلاح السياسي الحقيقي في الأردن يقوم على ركنين أساسيين؛ يتمثل الأول في «الشروع بإصلاحات دستورية ضرورية تعيد توزيع الصلاحيات على المؤسسات الدستورية، من أجل السعي لإيجاد ملكية دستورية وحكومة منتخبة تتحمل كامل المسؤولية الدستورية، وخاضعة للرقابة الشعبية». فيما يتمثل الثاني في إعادة تأسيس الشراكة الأردنية الفلسطينية على أربعة أسس، هي: رفض الوطن البديل، التمسك بحق العودة، دعم كفاح الشعب الفلسطيني حتى يحرر أرضه من الاحتلال ويقيم دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني، وبناء الأردن القوي الديمقراطي المزدهر.

أردني

مخاوف من حلقة بيروقراطية إضافية

فكرة الأقاليم تُطلق سِجالاً غنياً وتشكيكاً مُؤدلجاً

سعد حتر

◀ الدعوة لإحياء مشروع تقسيم المملكة لأقاليم تنموية بعد ثلاث سنوات على تعليقه، فتحت الباب مجددا أمام تفسيرات واجتهادات متعددة بين من يؤيد تقسيم المملكة إلى ثلاثة أقاليم، وبين من يصر على اعتبار المحافظة وحدة تنموية مركزية.

في لقائه مع شخصيات وطنية الأسبوع الماضي، أزال الملك عبداللّه الثاني الغبار عن ملف «الأقاليم» الرامي لتعزيز اللامركزية في إدارة موارد الدولة، مؤكداً أن مفاصل الدولة «ستستكمل» دراسة المشروع، تمهيداً لاختيار أنسب نموذج. وطلب الملك أن يتعامل الجميع بجديّة مع اللامركزية «حتى نمشي للأمام»، لكنّ الملك ألمح إلى إعادة دراسة الفكرة، ما يشي بوجود خلافات حيالها.

أتبع ذلك بزيارة لمجلس الوزراء يوم الأحد الثامن من آذار/مارس الحالي ليؤكد أمامه على «مشروع اللامركزية وإشراك المواطنين في صناعة القرار»، كما حثّ الوزراء على «العمل الميداني»، مُستبعداً وجود «إصلاح اقتصادي بدون إصلاح سياسي».

وشدّد الملك على أن «الإصلاح مشروعنا»، في إشارة ضمنية إلى انتشار تكهنات حول ضغوط أميركية محتملة على الأردن تربط المساعدات بالإصلاح.

بعد 48 ساعة أطلق الملك مشروع اللامركزية من محافظة مأدبا (وسط) التي تفقد فيها مشاريع تنموية من بينها مدرسة نموذجية مختلطة ومشغل حرفي لشابات منطقة مليح. وأعلن الذهبي أن الحكومة ستباشر في تنفيذ المشروع هذا العام، مؤكداً أنه سيعقد اجتماعاً أواخر آذار/مارس الجاري بمشاركة الفعاليات الرسمية والشعبية في المحافظة.

إذاً، ما هي جذور المشروع، وأين تتجه مساراته؟ وكيف تعاملت معه مؤسّسات الدولة منذ ولادة فكرته منتصف العقد الماضي، مروراً بنسج مشروع قانون قبل ثلاث سنوات يرسم مخططاً شمولياً للهيكلية المنشودة، وصولاً لتشكيل لجنة ملكية لوضع خريطة طريق له.

وزير التنمية السياسية موسى المعايطة، يقول: إن فكرة الأقاليم تنموية تتضمن تخصيص موازنات لكل محافظة في العام المقبل، على أن يحدّد مجلس استشاري كل منها أولويات الإنفاق بالتنسيق مع الهيئة التنفيذية. ويتحدث المعايطة عن إطلاق دراسة جديدة للخروج بصيغة مشتركة بين مختلف الأفكار ومشاريع القوانين، التي طرحت حول هذا الموضوع.

مشروع وزارة الداخلية يقبع في ديوان التشريع. لكن لدى البحث عن نسخ عن توصية اللجنة الملكية، لم يعثر على أي منها لدى الحكومة، فقدّم رئيس مجلس الأعيان ورئيس لجنة الأقاليم زيد الرفاعي نسخته الخاصة، بحسب أحد المسؤولين.

ويبدو أن رئيس الوزراء نادر الذهبي، الذي أكد أمام الملك رصد مخصّصات لمشروع الأقاليم في موازنة العام المقبل، اختار طريقاً ثالثة بين المشروعين المتناقضين، إذ طلب من أعوانه صهر مخرجات مشروع قانون وزارة الداخلية مع اجتهادات اللجنة الملكية، وغيرها من الهيئات. لكن مقاربة الذهبي بدت أقرب إلى مشروع وزير الداخلية الأسبق المستند إلى برنامج تنموي تدريجي يعتمد المحافظة وحدة تنموية شبه مستقلة.

تحرك الملك الأخير جاء بعد غداء عمل أواخر العام الماضي في منزل رئيس الوزراء الأسبق عبد الرؤوف الروابدة، حسبما يستذكر رئيس الحكومة الأسبق طاهر المصري. بعد أن شرح الرفاعي أمام الملك فكرة «مجالس المحافظات»، توافقت معه آراء ثلاثة رؤساء حكومات سابقين حول أهمية المشروع؛ هم فايز الطراونة، والروابدة، والمصري، فضلاً عن رئيس مجلس النواب عبد الهادي المجالي.

أحد الحضور في تلك المأدبة، قال من جانبه إن صاحب الدعوة، الروابدة، أيدّ الفكرة مع «بعض التحفظات» معتبراً أنها نبعت أصلاً منه.

> **أفكار متضاربة لامست حدود تبادل اتهامات بين مسؤولين سابقين**

بعد أيام نَقل أحد المقربين من الملك استنتاجه: بما أن الشخصيات السياسية التي التقاها «تتوافق لأول مرّة حول مشروع ما، فلا بد أن يكون ذا قيمة». من هنا جاءت الدعوة الملكية لإعادة دراسة الملف من جديد بعد 15 عاماً من ومضة فكرته في ذهن رئيس الوزراء الأسبق عبدالسلام المجالي، وثلاث سنوات على وضع مشروعين متناقضين حوله: الأول يعتمد المحافظة خلية تنموية بقي في أدراج وزارة الداخلية، والثاني يقسم المملكة إلى ثلاثة أقاليم عدا العاصمة.

المصري، لا يحبذ فصل العاصمة عن الأقاليم الثلاثة، وهي التي تشكّل ثلث عدد سكان المملكة المقدر بستة ملايين نسمة وثقلها السياسي والاقتصادي. على أن من فوائد الأقاليم أنها «تشكلاً مدخلاً للتنمية السياسية وتنظيم عمل المحافظات»، بحسب المصري، الذي لفت في المقابل إلى سلبيات «مثل توقع استقطابات جهويه وعشائرية داخل الإقليم، أو بين الأقاليم الثلاثة».

في معرض تقصّيها لمنطلقات فكرة «الأقاليم» واحتمالات تطبيقها، رصدت «**السّجل**» أفكاراً متضاربة لامست حدود تبادل اتهامات بين مسؤولين سابقين معنيين بهذا الملف.

فبينما يتفق الجميع على إيجابية تقسيم المملكة إلى وحدات تنموية لإدارة موارد الدولة بطريقة فضلى، يختلف بعضهم في تحديد نواة تلك الوحدة، بين من يفضّل المحافظة ومن يدعو إلى تقسيم المملكة إلى أقاليم تنموية عرضية. على أن الغالبية تستبعد وجود شبهة سياسية ذات صلة بآفاق انضمام الضفة الغربية، كإقليم رابع في حال فشلت محاولة إقامة دولة فلسطينية على الضفة وقطاع غزّة.

بعد 44 جلسة وسلسلة نقاشات منذ مطلع 2005، أوصت اللجنة الملكية بتجميع محافظات المملكة ضمن ثلاثة أقاليم؛ الأول: اليرموك وقصبته إربد في الشمال. الثاني: رغدان ويضم العاصمة باستثناء أمانة عمان وسائر محافظات الوسط في مقدمتها البلقاء والزرقاء، وأخيراً مؤتة في الجنوب. أوصت اللجنة أيضاً بانتخاب عشرة أعضاء عن كل من المحافظات الأربع، فيما تعين الحكومة عضواً واحداً لكل منها، وبذلك يصبح عدد أعضاء مجلس الإقليم 44 عضواً.

وزير الداخلية الأسبق سمير الحباشنة، يعتقد أن تقسيم المملكة إلى أقاليم، طبقاً لتوصية اللجنة الملكية قبل ثلاث سنوات، يحتاج إلى تعديل 200 قانون على الأقل. وبالتالي فهو يفضّل لامركزية «المحافظات».

رئيس الوزراء الأسبق عبدالسلام المجالي، الذي طرح فكرة اللامركزية مطلع العقد الماضي، يرى أنها لازمة لإحداث هجرة معاكسة من العاصمة إلى المدن، القضاء على «مرض الواسطة الشرس»، وتحقيق تنمية سياسية من القاعدة إلى القمّة.

في حال تطبيق اللامركزية «على مراحل»، يتوقع المجالي انتقال 70 ألف موظف على الأقل، أي اثنين من كل عشرة موظفين في الحكومة، إلى مراكز المحافظات التي ستتولى التخطيط الفرعي وتنفيذ مشاريع التنمية. من شأن هذا الحراك العكسي، توفير مئات ملايين الدنانير من الطاقة المهدورة، وإنقاذ عشرات الأرواح التي تزهق على الطرق، في دوامة مراجعة الدوائر الرسمية في عمّان.

«يجب أن لا يدخل الوزارات أي مراجع، ذلك أن مهمتها تنحصر في التخطيط والإشراف المركزي، بينما تتولى الدوائر المحلية في المحافظات مهمّة العمل الميداني»، حسبما يشرح المجالي، الذي تولى رئاسة الحكومة مرتين في العقد الماضي، كما أطلق سابقاً إصلاحات واسعة في قطاعات الصحة والتعليم العالي.

بموجب مخطط المجالي، تنقسم الإدارة غير المركزية إلى حلقات انتخابية لا تتقاطع، من أصغر وحدة مثل اللواء، مروراً بالمحافظة أو ربما الإقليم، وانتهاء بمظلة الوطن، الذي ينتخب مجلس نوابه - أعلى هيئة تشريعية كل أربع سنوات، تعقد ثلاثة اقتراعات لانتخاب مجلس تشريعي اللواء، المحافظة، والوطن. وعندما «ينضج» ممثل اللواء أو المحافظة بعد انتخابه لعدة دورات، يتأهل لدخول مجلس الأمّة المركزي، المعني برسم ومناقشة سياسات الدولة العليا.

مجلس تشريعي اللواء أو المتصرفية يضع خطط التنمية، وله صلاحية فرض بعض الرسوم، يحدد أولويات تنفيذ المشاريع المحلية، ويساهم في رسم ميزانية المحافظة، الحلقة الأوسع، والتي سيكون لها مجلس تنفيذي (حكومة فرعية) برئاسة المحافظ، ممثل الحكومة المركزية.

ابحث عن شنغهاي..

◀ مسؤول سابق في الديوان الملكي يعيد جذور المشروع إلى زيارة قام بها الملك عبداللّه الثاني العام 2002 إلى شنغهاي، إحدى حواضر الصين التنموية. هناك، أعجب جلالته بدور المحافظ التنموي والاستقلالية الإدارية، فطلب محاكاة تلك التجربة أردنياً بعد أن جال في محافظات المملكة الاثنتي عشرة.

من جانبه وزير الداخلية الأسبق الحباشنة، يرجع فكرة المشروع إلى زيارة ميدانية قام بها الملك قبل خمس سنوات إلى محافظة عجلون، حيث انبثقت فكرة توزيع صلاحيات الحكومة المركزية. بعد ذلك طلب عبد اللّه الثاني من وزير الداخلية نسج تشريع لتطبيق اللامركزية، فجهزت الوزارة مشروع قانون، اعتمدت فيه المحافظة خلية تنموية واستبعدت الإقليم. جاء ذلك، بحسب الحباشنة، بعد الاستئناس بآراء عدة شخصيات سياسية من بينها عبد السلام المجالي وزيد الرفاعي، الذي ترأس لاحقاً لجنة الأقاليم الملكية إلى جانب رئيس الوزراء الأسبق فايز الطراونة، ونائب رئيس مجلس النواب ممدوح العبادي.

وجال أيضاً 70 محافظاً في عدة دول- ألمانيا، وفرنسا، والنمسا، ومصر، لدراسة نماذج إدارة الحكم المحلي في تلك الدول واستنساخ الأفضل منها.

يرى الحباشنة أن قسمة الأقاليم «غير قابلة للتطبيق بسبب اتساع رقعة بعض مناطق الأردن الجغرافية وضعف التجانس الديمغرافي»، كما أن نظام التشكيلات الإدارية الذي وضع العام 1966 اعتبر المحافظة وحدة إدارية.

يجادل الحباشنة بأن فصل العاصمة عن سائر الأقاليم، على غرار واشنطن- دي سي مثلاً، لا يمكن تطبيقه في الأردن، لأن العاصمة الأميركية تشكّل أقل من واحد بالألف من الولايات المتحدة بخلاف عمّان التي تشكل نصف المملكة.

بموجب مشروع القانون الذي عُرض على ديوان التشريع تبقى «الرقابة، تقييم الأداء، المحاسبة ومكافحة الفساد في يد الحكومة المركزية»، بينما تنهض المجالس المحلية بخطط التنمية ورسم أولويات محاصصة الموازنة والتنفيذ.

الحباشنة، يؤكد أنه فوجئ بعد وضع مشروع القانون، بدخول وزارة التخطيط والتعاون الدولي على خط الأقاليم واللامركزية. واستذكر كيف أعلنت وزارة التخطيط برئاسة باسم عوض اللّه عن عقد مؤتمر حول اللامركزية في المحافظات.

بعد جدال بين الحباشنة وعوض اللّه العام 2005، طلب الملك «الاستماع إلى وجهتي النظر» من أجل حسم القضية. إلاّ أن الحباشنة أكد أن الاجتماع عقد بدونه، ووضع مشروع الداخلية على الرف.

مسؤول بارز سابق في وزارة التخطيط، ينفي تدخل الوزارة «بملف الأقاليم من بعيد أو من قريب». يؤكد المسؤول أن دور الوزارة في ذلك الوقت انحصر في لعب حلقة الوصل لمرور تمويل برنامج إصلاحي عن «دور البلديات في التنمية» بعد اختزالها من 399 إلى 100 بلدية في عهد حكومة علي أبو الراغب (2000-2003). برنامج التطوير، المفترض أن يموله البنك الدولي آنذاك، لم يرَ النور في المحصلة، بحسب المسؤول ذاته، بسبب اختلاف في وجهات النظر بين وزيرة الشؤون البلدية والقروية أمل الفرحان، ووزير الداخلية قفطان المجالي.

رئيس الوزراء السابق معروف البخيت، يقول إنه سمع من الملك مراراً «أن أهل مكّة أدرى بشعابها»، في إشارة إلى أحقية المحافظات في ترتيب أولويات التنمية. وبينما وصف الأقاليم بأنها فكرة «نبيلة» رأى البخيت أن العقبة تكمن في «إخراجها ضمن مناطق قد تفتقر للتجانس الاجتماعي والاقتصادي».

لم تخل بعض أصداء المشروع من التشكيك في منطلقاته وأهدافه. فيومية «السبيل» الإسلامية نقلت قبل أيام عن «مصدر نيابي رفيع ووزير سابق» أن الأقاليم «هي بالأساس مشروع قدمتّه الإدارة الأميركية للأردن في حكومة أبو الراغب، والتي أجرت حينها دراسة حول المشروع بكلفة 270 ألف دولار».

أبو الراغب (2000 - 2003) نفى لـ«**السّجل**» أن تكون حكومته قد ناقشت مشروع الأقاليم من قريب أو من بعيد» كما استغرب الحديث عن تخصيص منحة أميركية لهذا الهدف. وقال أبو الراغب إن حكومته كانت معنية حصراً بمشروع «تنمية المحافظات على مستوى الاقتصاد الاجتماعي، وهو مشروع وطني تحول لاحقاً تحت مظلة برنامج التحول الاقتصادي» الذي موّلته وزارة التخطيط.

رئيس بلدية إربد الأسبق وليد المصري، يخشى أن تشكّل الأقاليم حلقة بيروقراطية جديدة، تعزّز المركزية وتنقلها من عمان إلى مركز الإقليم الجديد. ويدعو المصري إلى «البحث عن ميزة نسبية لكل محافظة من منظور تنموي وطني شامل»، مذكراً بأن العديد من المشاريع التنموية أثبتت فشلها في المحافظات، لأنها نفذت عشوائياً بمنح دولية دون أن تواكب متطلبات المجتمع المحلي.

بالنسبة للمصري: «لا يوجد في الأردن حكم محلي بل إدارة محلية، فيها تشعبّات كثيرة مختلطة لا هي مركزية ولا هي غير مركزية». يتحدث المصري عن تداخل في الصلاحيات والمسؤوليات بين المحافظ ومديريات الوزارات في المحافظات والبلديات ما يعيق خطط التنمية والتطوير. ويطالب المصري بـ«حكم محلي حقيقي على مستوى البلدية يأخذ كل الصلاحيات المتضمنة في القانون من التعليم الأساسي، الرعاية الصحية الأولية إلى المياه لما فيه رفاه المواطنين».

باحث في العلوم الاجتماعية، طلب عدم ذكر اسمه، يخشى أن «تعمق فكرة الأقاليم اعتناق الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة». ويخلص الباحث إلى أن تعزيز صلاحيات البلديات وتقوية دورها قد يغني عن بناء هياكل جديدة».

أردني

أصداء تقرير "خطر الإشعاع" في المياه

نتائج الدراسة "صحيحة"، المياه مقبولة والضجة سياسية

عطاف الروضان

ردود الفعل على تقارير صحفية، تحدثت الأسبوع الماضي عن وجود نسب إشعاع يورانيوم خطيرة في أحواض المياه الجوفية لا سيما الديسي جنوبي المملكة، تعكس حدّة الانقسام في المجتمع حول دور الهيئات غير الحكومية، وحقها في إجراء دراسات حيوية بعيداً عن رقابة الحكومة.

وانتقل الجدل من ضرورة اعتماد الدقة والشفافية لدى إجراء الدراسات، إلى مطالب حكومية للهيئات الأهلية بعدم إجراء أبحاث دون التنسيق المسبق مع دوائرها.

تكشّفت القضية محلياً بعد أن نشرت وكالة «رويترز» تقريراً استند إلى دراسة تعود إلى العام 2004، وتشير إلى أن نسبة الإشعاعات في المياه الجوفية تفوق المستوى العالمي 20 ضعفاً. ونقلت «رويترز» عن الدراسة تحذيرها من أن «هذه النسبة تثير مخاوف بخصوص سلامة المياه في أنحاء الشرق الأوسط».

الدراسة موضع الجدل أعدتها مجموعة من الأكاديميين وخبراء في أربع جامعات هي: القدس المفتوحة (فلسطين)، وبن غوريون (إسرائيل)، والبلقاء التطبيقية (الأردن)، وديوك (الولايات المتحدة).

من الأردن شارك في وضع الدراسة كل من رئيس جامعة البقاء التطبيقية عمر الريماوي، المتخصص في الهندسة الجيوفيزيائية، وعبدالله الزعبي، وعماد عكّاوي، وذلك ضمن آليات الترقية إلى الأستاذية داخل الجامعة. التقرير سلم في حزيران/يونيو الماضي، ونشر في شباط/ فبراير الماضي في دورية العلوم والتكنولوجيا البيئية في جامعة ديوك الأميركية.

المفارقة في تقرير «رويترز»، ظهر في الاقتباس عن أفنير فينجوش، الباحث بجامعة ديوك، وهو الذي قاد فريق العمل، إذ قال: «إنها مياه ينبغي ألا يشربها أحد». إلا أنه أشار في موقع آخر إلى «أن ارتفاع جودة هذا الماء، هو الذي يجعله مناسباً للشرب»، بحسب «رويترز».

الرد الحكومي جاء عاماً دفاعياً، وانفعالياً، وسارعت الجهات المخولة بمتابعة ملف الديسي، إلى نفي نتائج الدراسة، ما دفع إلى التساؤل: هل المشكلة في إجراء الدراسة دون التنسيق مع الجهات الحكومية، أم في دقة نتائجها؟ أم في الجهات التي أجرتها؟.

الأكاديمي إبراهيم بدران، يرفض تقييد عمل الباحثين والأكاديميين. ويستبعد بدران وجود «تقييد للبحث العلمي من حيث المبدأ، وليس مطلوباً من الباحث أخذ الإذن لإجراء أي دراسة»، طالباً عدم القفز للنتائج. لكنه يطرح سؤالاً يرى أنه أساسي، عن «مدى دقة هذه الدراسة».

يشكك بدران بدقة النتائج بالقول: «لو كانت النسبة صحيحة لكانت منطقة الجنوب كارثية». وأشار إلى أن الأردن، والسعودية، يستغلان مياه الديسي منذ الثمانينيات.

بدران الذي ترأس «هيئة الوقاية من الإشعاع» في الفترة من 1985 - 1990، حين شغل منصب الأمين العام لوزارة الطاقة، يؤكد «قدرة المختبرات والمؤسسات لدينا على إجراء التحاليل الدقيقة في هذا المجال»، وهو ما تؤكده وزارة المياه والري بأن «وكالة الطاقة الذرية تعتمد مختبرات سلطة المياه كمركز إقليمي، كما تعترف بها هيئة الاعتماد البريطانية منذ العام 2005».

يرى بدران أن «اللغط الذي ثار حول الدراسة هو سياسي، أكثر مما هو علمي». يلتقي معه في هذا الطرح الكاتب الصحفي فهد الخيطان، الذي أعتبر في مقالة له في «العرب اليوم» أن مشروع الديسي تلقى ضربة موجعة» متسائلاً: «عن مبدأ محاسبة المسؤولين»؟ واعتبر الخيطان أيضاً «أن المفاجأة التي صدمت الحكومة والأوساط النقابية المعنية هي الجهات التي تم التعاون معها في الدراسة». ويتابع الخيطان: «لا يخفى على أحد أن إسرائيل تحاول بكل الوسائل، إعاقة تنفيذ مشاريع حيوية أردنية للحؤول دون امتلاك الأردن لقراره المستقل».

> **الرد الحكومي جاء دفاعياً وانفعالياً، وسارعت الجهات المخولة بمتابعة ملف الديسي، إلى نفي نتائج الدراسة**

كما عبر نقيب الجيولوجيين الأردنيين بهجت العدوان، عن استغرابه في رسالة نشرها موقع «عمون» الإلكتروني من إجراء الدراسة مع جهة إقليمية رغم قدرة مختبرات وزارة المياه على إجراء أنواع التحاليل كافة وبمستوى عالمي. وتساءل عن توقيت إعلان الدراسة بالتزامن مع محادثات الحكومة مع الجهات المانحة نهاية آذار/مارس الجاري للشروع في تنفيذ مشروع نقل مياه الديسي، المعلّق منذ سنوات.

وبالفعل، علقت بعض المؤسسات المانحة تمويل المشروع، بانتظار إجابات الأردن عن 18 سؤالاً حول الدراسة، في حين تنتظر وزارة المياه التي أجابت عن الأسئلة، قرار المؤسسات النهائي في الثاني عشر من الجاري. هذه الظروف أربكت مسعى الوزارة وشركة «غاما» التركية المنفذة للمشروع، للحصول على التمويل اللازم في الوقت المحدد.

يقول ضابط متقاعد مطل على ملف الديسي، رفض نشر اسمه، إن «حظ المشروع عاثر. فمنذ التخطيط له قبل 20 عاماً تقريباً، ما زال يواجه عراقيل عديدة أهمها إشكالية تمويله». ويتابع الضابط المتقاعد: «ظهر هناك حديث محدود عن تمويل إيراني ولم يتضح، وأعلنت ليبيا عن استعدادها للتمويل ثم تراجعت عنه، ثم الحديث عن تمويل فرنسي، وبالمحصلة ما زال التمويل إشكالية لهذا المشروع، ظهرت مجدداً إلى السطح كأسوأ نتيجة لإعادة نشر هذه الدراسة». بحسب المسؤول.

رائد أبو السعود، وزير المياه والري، أوضح في رده على ما تناقلته وسائل إعلام «أن الوزارة/سلطة المياه تبذل أقصى الجهود بالتعاون مع وزارة الصحة، لضمان إيصال مياه آمنة ومطابقة لمواصفة مياه الشرب الأردنية» مؤكداً أن مياه الشرب تخضع لرقابة حثيثة لكافة المعايير بما فيها الإشعاعية».

وأكد مساعد أمين عام سلطة المياه للمختبرات والنوعية زكريا الطراونة: «أن عينات الدراسة هي لمصادر مياه غير مستعملة للشرب»، وأضاف «أن نتائج التحاليل التي أجريت في مختبرات هيئة الطاقة الذرية اللبنانية، أشارت إلى تدني التركيز في مياه الشرب الأردنية، وبخاصة في الجنوب من أية محددات أو تلوثات».

مدير مشروع جر مياه الديسي المهندس عثمان الكردي، قال في تصريحات لوكالة الأنباء الأردنية «إن طبيعة المياه في جميع أنحاء العالم، تشتمل على مكونات من إشعاعات لكنها غير خطرة».

من جهتها أكدت مختبرات جامعة البلقاء التطبيقية، أن التحاليل التي أجريت تؤكد أن مياه الديسي والأحواض المائية الأخرى صالحة للشرب.

أمين عام أسبق، طلب عدم نشر اسمه، قال: «إن وزارة المياه تحاول دفن رأسها في الرمال، فلو تم الإطلاع بشكل دقيق على الدراسة، لعرفوا أن نسب الإشعاع تلك من السهل معالجتها، بوضع محطات معالجة على الخط الناقل للمياه من حوض الديسي».

ويؤكد وزير المياه السابق ظافر العالم، هذا القول، مشدداً على أن «الحل يتطلب جرأة للتحدث بصراحة وشفافية، فالدراسة صحيحة»، مستدركاً بالقول: «إن المياه يمكن معالجتها بطرق بسيطة وغير مكلفة، بل إن وجود الإشعاعات فيها حتى بهذه النسبة أمر عادي».

رائد أبو السعود

إبراهيم بدران

ظافر العالم

يستذكر العالم الذي كان وزيراً للمياه آنذاك الإجراءات التي اتخذت بعد الإطلاع على الدراسة العام 2005، ويقول: «أرسلت عينات أخذت من آبار الحوض، كانت الوزارة حلّلتها في مختبراتها إلى مختبرات بريطانية، وكندية لمقارنتها، النتائج كانت متقاربة جداً، وأكدت وجود نسبة مواد مشعة عادية».

على إثر هذه النتيجة شكّلت الوزارة لجنة من خمسة متخصصين ضمت أساتذة من جامعات: الأردنية، والعلوم التطبيقية، والبلقاء التطبيقية، ترأسها الوزير ظافر العالم، وردت منظمة الصحة العالمية على مخاطبة اللجنة بالقول: «إن المواصفات المقبولة لمنظمة الصحة لنسبة الإشعاعات في المياه هي (0.1) ميلسيفرت/ بالعام mcv/yr. (وحدة قياس الإشعاع)، وهي ليست ملزمة، فلكل دولة وضعها الخاص من حيث كميات ونوعية المياه فيها، بالإضافة إلى وضعها الاجتماعي والاقتصادي...الخ، وتسمح بنسبته (0.5) ميلسيفرت».

بدوره يؤكد وزير المياه الحالي رائد أبو السعود: «أن خليط مجموع الآبار الذي يغذي التجمعات السكانية في مناطق الجنوب هو دون هذا المستوى حيث أشارت النتائج الى أنها (0,3) ميلسفيرت/ بالعام».

يشير ظافر العالم إلى أن نسبة الأشعة في حوض الديسي هي1 ميلسيفرت، ولكن «تبادل الأيونات» طريقة مضمونة لخفض نسبة الإشعاع في المياه لأقل من خمسة بالعشرة، بكلفة 15 قرشاً للمتر المكعب الواحد، وتمت التوصية لتضمين ذلك في عطاء الاستثمار في الحوض، للتزود بحاجتنا من المياه منه والبالغة 100 مليون متر مكعب.

هذه الطريقة من شأنها تخفيض النسبة إلى (0.5) ميلسيفرت، «ويمكن أن تنخفض إلى (0.3) ميلسيفرت»، «لدى خلط المياه المعالجة مع المياه غير المعالجة، تنخفض النسبة إلى النصف، و«من ثم تخلط هذه مع مياه الخزانات في عمان (زارا ماعين، دابوق) لتنخفض النسبة إلى أقل من (0.2) ميلسيفرت، «هذا هو التصور الذي رسمناه في ذلك الوقت، لحل المشكلة وتخفيض الكلفة إلى النصف» يقول العالم.

يوضح العالم أن هذه الطريقة «أشار بها علينا السعوديون، بعد لقاءاتنا المشتركة حول المشروع في شباط 2007 «كحل مجرب» والأفضل من خمس طرق للتخلص من/ أو تخفيض الإشعاعات في المياه.

يستغرب العالم تحويل الموضوع لاتجاه غير علمي دقيق، وافتراض «نظرية المؤامرة» من أي جانب إقليمي لهذا المشروع، «وخاصة من الجانب السعودي، الذي «أبدى دعمه لنا للحصول على قرض بفائدة 13.5 بالمئة، من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية في الكويت، باعتبار أن السعودية أكبر عضو فيه، لكن الأمر لم يتم».

ويرى العالم أن «اللي زعل السعودية» طرح بعض الأردنيين المفاوضين معهم، لحسم الخلاف حول التخوف السعودي على فرص استغلالهم لمياه الديسي «أن الأردن تستهلك 100 مليون متر مكعب، وهي نسبة متواضعة، مقابل مليار متر مكعب قيمة الاستهلاك السعودي».

> **مختبرات جامعة البلقاء التطبيقية أكدت أن التحاليل التي أجريت تؤكد أن المياه صالحة للشرب**

أهمية مشروع جر مياه الديسي تكمن أنه سيضخ 100 مليون متر مكعب من المياه إلى العاصمة عمان، وسيوفر ما يقارب 25 في المئة من حاجة المملكة من مياه الشرب، في محاولة لوقف تدهور الموازنة المائية، وقد تراجع الأردن في العقود الأخيرة إلى ترتيب عالمي متدنٍ من حيث ندرة المياه، إذ بلغت حصة الفرد 130 لترا يوميا، بعد أن كان مطلع القرن الماضي من أغنى دول الإقليم في المياه نسبة إلى عدد السكان آنذاك، كانت حصة الفرد من المياه تقارب 1430 لتراً يومياً.

أردني

رغم كل شيء "بيظلّن نسوان"

تقدُّم المرأة رسمياً لم يلغِ نظرة المجتمع السلبية

عطاف الروضان

تتزاحم «عائشة»، المقدم في الأمن العام، و«مي» طبيبة الأسنان، والمحامية «سامية»، لاستراق السمع من «الديوان» الذي يجتمع فيه رجال العائلة لبحث قضية مهمة.

الجميع في العائلة ينظرون إلى إنجازهن المهني بإعجاب، فعدد كبير من أقاربهن الذكور لم يكملوا دراستهم الجامعية. لكن المفارقة أن هؤلاء الذكور يُستشارون في كل صغيرة وكبيرة، بعكسهن، فهن في نهاية المطاف، «عورة» و«ناقصات عقل ودين» و«هَمّ حتى الممات».

تقول سامية: «هذه الشكوى تتكرر بتفاصيل مختلفة من زميلاتي من أصول عشائرية وغير عشائرية. في موضوع الرأي أو تمثيل العائلة، فإن المرأة درجة ثانية».

بعيداً عن التقدم الملحوظ ببطء لواقع المرأة في القطاع الخاص، تستمر المحاولات في الجانب الرسمي لدفع المرأة للمقدمة، والتي بدأها الملك الحسين بنهج ملكي داعم للمرأة في القطاعات المختلفة، وواصل ذلك الملك عبدالله الثاني، بخاصة في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، بتراتبيتها التي تحترم المواقع بصرف النظر عمن يشغلها، فكانت النائبة الحالية فلك الجمعاني أول سيدة في الشرق الأوسط تحصل على رتبة لواء.

الحقل الدبلوماسي فتح أبوابه أمام النساء العام 2001 بتعيين دينا قعوار سفيرة للأردن لدى فرنسا، تلتها علياء حاتوغ التي عينت سفيرة للأردن في بروكسل ثم بريطانيا العام 2006.

على المستوى الحكومي، كانت إنعام المفتي أول وزيرة أردنية العام 1979، وحملت حقيبة التنمية الاجتماعية. في العام 1982 كانت ليلى شرف أول وزيرة إعلام أردنية. وفي الحكومات في عهد الملك عبدالله الثاني، كانت ريما خلف أول سيدة تشغل منصب نائبة رئيس وزراء وزيرة تخطيط في حكومة عبدالرؤوف الروابدة (1999)، تلتها تمام الغول وزيرة للتنمية الاجتماعية في حكومة علي أبو الراغب (2000)، واحتفظت بمنصبها بعد التعديل على الحكومة.

حكومة فيصل الفايز في العام 2003 ضمت ثلاث وزيرات: علياء بوران وزيرة السياحة والبيئة، أمل فرحان وزيرة الشؤون البلدية والقروية، وأسمى خضر بمنصب وزير دولة والناطق باسم الحكومة.

احتفظت خضر بمنصب الناطق، إضافة إلى حقيبة الثقافة في حكومة عدنان بدران 2005، بجانب سهير العلي وزيرة للتخطيط والتعاون الدولي، وناديا السعيد وزيرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وعلياء بوران وزيرة السياحة والآثار.

ولم تحتفظ أيٌّ من الوزيرات بموقعها في حكومة معروف البخيت 2005، باستثناء سهير العلي، التي احتفظت بالوزارة نفسها في حكومة نادر الذهبي عند تشكيلها العام 2007.

حكومة الذهبي ضمت في تشكيلتها أربع سيدات، وهن بالإضافة للعلي: مها الخطيب وزيرة للسياحة والآثار، وهالة لطوف وزيرة للتنمية الاجتماعية، ونانسي باكير وزيرة للثقافة، في نهج واضح للمسيرة الرسمية بتمكين النساء من المواقع المتقدمة.

عدم خروج أي من الوزيرات من التشكيلة الحكومية بعد التعديل الأخير، يؤكد قراراً سياسياً باستمرار هذا النهج.

التقدم الرسمي لم يلغ موروثاً اجتماعياً راسخاً بإقصاء النساء اجتماعياً، انصاعت له النساء أنفسهن، واخترن السباحة مع التيار، وعدم الاعتراض على الفصل في المناسبات الاجتماعية الخاصة والعامة كالأعراس ومجالس العزاء، والجاهات، والصلحات، وعدم الظهور في المقدمة في المشهد الاجتماعي، بحجّة أنهن «نسوان».

مها الخطيب وزيرة السياحة، وبلغة محافظة على عكس الانطباع السائد عنها، ترى أن «التغول على التقاليد، وحركات البطولة عند بعض النساء بالتمرد على ما اعتدنا عليه دفعة واحدة، لا يؤدي إلى تقدير المرأة، الأمور يجب أن تؤخَذ بروية».

تعتقد الخطيب أن «النظرة للمرأة تتحسن يومياً، لازدياد النماذج النسائية الجيدة، ما دفع الناس إلى تقبُّل دور المرأة»، وتشير إلى أن النظرة للمرأة ترتبط بالشخص المقابل وليس بالمرأة. «ممكن شخص غير متعلم يحترم المرأة ويقدّرها أكثر من آخر يحمل شهادة الدكتوراه».

المرأة «الرسمية» يجري التعامل معها، في المناسبات الاجتماعية، بنظرة جندرية تعيدها إلى مجالس النساء.

موسى شتيوي، مدير المركز الأردني للبحوث الاجتماعية، يعزو ذلك إلى «انغلاق المجتمع وعشائريته، والمعتقدات الدينية الخاطئة، وعدم إثبات المرأة لحضورها بقوة حتى الآن».

يشير شتيوي إلى أن «العاملين على تطبيق السياسات الحكومية تجاه المرأة غير مقتنعين فعلاً بما تهدف إليه هذه السياسات، فالانطباع لديهم أن المرأة أقل كفاءة، وأن تقدمها رسمياً مجاملة».

أستاذ الأديان المقارنة في جامعة آل البيت عامر الحافي، يؤكد أن انتقاص حقوق المرأة والنظرة السلبية لها يعود إلى «فهم وتفسير خاطئ لنصوص دينية، وثقافة اجتماعية متدنية عند بعض رجال الدين، استغلت مفاهيم كبرى للاستقواء على النساء».

الحال لا تختلف عند المسيحية، فكلتا الديانتين (المسيحية والإسلامية) كما يقول الحافي: «في جوهرهما يكرّمان الإنسان»، ما يؤكد أن «الثقافة الشرقية هي التي صاغت النظرة الدونية للمرأة».

> **على صعيد إبداء الرأي أو تمثيل العائلة ما زالت المرأة درجة ثانية**

هذه العوائق لم تمنع المرأة من اقتحام العمل العام. إضافة إلى اللواتي فزنَ بالتنافس، والبالغ عددهن 21 سيدة، أتاحت الكوتا الممنوحة للنساء بحسب قانون البلديات الأخير، الفوز لـ 195 امرأة، في الانتخابات البلدية (2007)، وعيّنت الحكومة 16 امرأة في المقاعد التي لم تترشح لها أي سيدة.

بالنسبة للانتخابات النيابية، كانت البداية مشجعة بانتخاب توجان فيصل لتكون أول نائبة سيدة العام 1993، بأداء ملفت وغير تقليدي، وغاب التمثيل النسائي عن المجالس النيابية بعد ذلك إلى أن أقر نظام الكوتا للمرأة العام 2003 بواقع 6 مقاعد، وفي الانتخابات النيابية الأخيرة العام 2007، استطاعت فلك الجمعاني، الباشا المتقاعدة من الخدمات الطبية الملكية، الفوز بمقعد خارج الكوتا، ليرتفع عدد السيدات في المجلس إلى سبع.

رغم تفاوت التقييم للتجربة النسائية البرلمانية، إلا أنها حازت رضا عاماً، قياساً مع أداء النواب أنفسهم، وهو ما أظهرته دراسة لمحمد مصالحة، أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأردنية، لتقييم أداء المجلس النيابي السابق.

يرى النائب السابق مصطفى العماوي، أن وجود المرأة في البرلمان لم يغير الكثير، لكنه «مهم للتغيير في المستقبل»، ويردّ ذلك إلى اختلاف نظرة المرأة للموقع الذي تشغله. يقول: «منهن من فرضت نفسها بوصفها نائبة، وأخريات فضّلن أن يجري التعامل معهن بوصفهن نساء».

تقول ريم القاسم، النائبة عن محافظة الزرقاء: «أقحمت نفسي في الشؤون العشائرية وشاركت في ست جاهات، في البداية كان الأمر ثقيلاً».

تؤكد القاسم أنها لا تقبل «العزلة» على نفسها، لكن في مناسبات الأعراس ومجالس العزاء لا تستطيع تجاوز خصوصيتها الدينية والاجتماعية.

سعد هايل السرور، نائب عن بدو الشمال، يقدم وجهة نظر جدلية في ما يتعلق بتغيير النظرة السلبية الاجتماعية للمرأة، ويضع المسؤولية عليها، يقول السرور: «عليها إقناع المجتمع بأنها تستحق الفرصة للتغيير»، وتجاوز العائق الذي يتمثل بحسب السرور، بتبني المنظمات النسائية خطاباً فحواه أن المرأة مظلومة وتحتاج إلى من يمنحها حقوقها، لا أنها قادرة على التحدي والعمل.

رغم الجهود المبذولة من المنظمات النسائية على مدى يزيد على نصف قرن، تعزو سمر حدادين، صحفية متخصصة في قضايا المرأة، عدم إحداث تغيير نوعي في واقع المرأة، إلى أن «هذه المنظمات تستقطب الوجوه النسائية نفسها، وهن لسن المشكلة، فالتغيير يبدأ من الرجال، بخاصة الشباب».

منى الغويري، متقاعدة عسكرية وناشطة حقوقية، استطاعت إقناع عشيرتها (بني حسن) في الزرقاء، أن تمثلها لتكون أول مختارة في الأردن والمنطقة، ولم يثنها عن الاستمرار احتجاج بعض أبناء عشيرتها لدى المحافظ 2004 لتوليها هذا المنصب.

الغويري تقوم بمهام المختار جميعها، بما في ذلك المشاركة في الجاهات والعطوات، لكنها تحضر المناسبات الرسمية المسائية بمرافقة أحد أفراد العائلة الذكور.

تتعرض المرأة، بالإضافة إلى التهميش والتضييق، إلى خطاب مزدوج يجعلها لا تستطيع تحديد وضعها بدقة، فهي تحصل على فرصة التعليم، لكن العمل شيء آخر، حيث تبرز العوائق والمحاذير، فالأولوية للتدريس، لأنه لا مجال فيه لـ«الاختلاط».

أظهرت إحصائيات المقبولين في الجامعات الأردنية الرسمية لهذا العام، زيادة نسبة الإناث قياساً للذكور، بنسبة 63 في المئة.

تمارا، طالبة أدب إنجليزي، شعرت بالإحباط لدى مناقشة فرص العمل في المستقبل مع العائلة. التدريس حاز على الإجماع، فـ«الاختلاط فيه أقل».

عمل المرأة مطلوب، لأن يدرّ دخلًا، لكنه مشروط. الحديث عن أن عمل المرأة يمنحها استقلالية، غير موجود عملياً في المجتمع الأردني، مقارنة بمجتمعات شمال المتوسط والغرب بعامة.

تمحيص ظروف العمل للمرأة يظهر كذلك في المهن الأكثر تحدياً، مثل المحاماة. بحسب مسح أجراه تجمع لجان المرأة العام الفائت، ظهر أن نسبة المحاميات المسجلات لدى نقابة المحامين للعام 2005 لا يتجاوز 19 في المائة.

نهلة، محامية، قررت ترك المهنة بسبب «النظرة المتخلفة»، تقول: «بعض القضاة كان يحاول الاختصار من أسئلتي في قضايا الجنايات (الزنا، الاغتصاب، هتك العرض.. وغيرها) لأنه يعتقد أنني قد أتعرض للإحراج، أما زملائي المحامون فيُسمَح لهم بالإسهاب».

هذا يفسر العدد القليل للمحاميات المتخصصات في قضايا الجنايات، لحساسيتها الاجتماعية، وتوجّه المحاميات إلى قضايا المدني، الشرعي، أو ترك المهنة بالمطلق، بحسب تهاني، التي نزلت عند رغبة زوجها، وتحولت إلى ربة منزل، لأن عملها «يجيب وجع راس».

المرأة في الأحزاب ليست أفضل حالاً، فقد بلغت نسبة النساء الحزبيات العام الماضي حوالي 7,5 في المئة، بحسب دائرة الإحصاءات العامة.

الصحفي جهاد المنسي، يساري سابق، يرى أن عدم تأثير الأحزاب إيجاباً في واقع المرأة سببه «النظرة السلبية للمرأة من حزبيين، ينتمون لأحزاب تقدمية، لكن ممارساتهم تجاه المرأة أبعد ما تكون عن ذلك».

اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، سلّمت الحكومة نهاية العام الفائت، وثيقة مطالب النساء لتعديل 12 قانونا، لإزالة التمييز، أبرزها قوانين: العمل، الأحوال الشخصية، الجنسية، العقوبات، زيادة المقاعد النيابية للنساء (كوتا) بما لا يقل عن 20 في المئة، والعقوبات والتقاعدَين المدني والعسكري.

التشريع بداية حقيقية وصلبة للإصلاح، وإن كانت نتائجه مؤجلة، ومرهونة بالتمثيل الحر والحقيقي بالبرلمان، فدولة القانون هي المؤهلة لإيجاد بيئة صحية ليس نحو قضايا المرأة فحسب، وإنما للقضايا المختلفة التي يقيدها فكر ضيق منغلق.

«مطلوب حماية المرأة أو الحماية منها» لا فرق، كلاهما تبرير رجعي لواقع مظلم تعيشه المرأة الأردنية، وهي تحتفل مرة أخرى بيوم المرأة العالمي في الثامن من آذار.

أردني

السلّة الغذائية للبلاد مبتلاة بمشاريع تنموية متعثرة

مطار الأغوار: انقسام حول جدواه

السّجل - خاص

◄ ما زال الغموض يلفّ مصير مشروع المطار الزراعي في وادي الأردن، بعد تصاعد احتجاجات مزارعين ومختصين، على موقع المشروع، أعلن على إثرها تأجيل البدء بتنفيذه.

تكلفة تنفيذ المشروع تُراوح ما بين 30 و50 مليون دينار أردني، بحسب وزير النقل سهل المجالي، الذي دافع عن الموقع المقترح، وقال خلال اجتماعه مع اللجنة الزراعية النيابية: «هذه التكلفة مرشحة للزيادة بقيمة 20 مليون، حال تغيير موقع المطار».

كما دافع وزراء: المياه والري رائد أبو السعود، والأشغال العامة علاء البطاينة، والزراعة سعيد المصري، عن إنشاء المطار في الموقع نفسه.

المصري أكد أن المشروع يأتي ضمن الرؤية الملكية لحفز القطاع الزراعي على الإنتاج المعدّ للتصدير، وتمكين الأردن من استعادة وضعه في أسواق أوروبا الشرقية والدول الأخرى.

وتوقّع وزير الأشغال علاء البطاينة أن يسهم المطار في «زيادة حجم التصدير من ألف طن العام 2008 إلى 220 ألف طن إلى أوروبا خلال السنة الأولى من إنشائه».

المستثمر عبد الغني حجازي وصف هذا الافتراض بـ«الخيالي»، لأن «إنتاج بيوت غور الأردن من الخضار 140 طنا سنويا فقط».

وبيّن حجازي في دراسة أعدّها حول المشروع، أن «تكلفة نقل الصادرات الزراعية من الشونة الجنوبية إلى مطار الملكة علياء في (برادات)، لا تزيد على 10 دنانير للطن، أي أقل من 1,8 في المئة من تكلفة نقل الطن جوا إلى الأسواق الأوروبية (550 دينارا للطن)، وتمثل حوالي 0,55 في المئة من معدل ما دفعه المستورد الأوروبي للطن الزراعي من مزارع الأغوار».

حجازي: تكلفة نقل الصادرات الزراعية من الشونة إلى مطار الملكة علياء في «برادات»، لا تزيد على 10 دنانير للطن

الكاتب الاقتصادي فهد الفانك كتب في إحدى مقالاته في «الرأي»: «القطاع الخاص لا يأمل بتحقيق أرباح من عملية نقل الخضار إلى أوروبا جوّاً، فالتكلفة عالية، والمردود المالي منخفض»، بخاصة وأنه بالإمكان «تصدير الخضار إلى أوروبا من مطار الملكة علياء الدولي دون تكلفة إضافية، باستغلال حيز الشحن الفارغ في الطائرات المتوجهة إلى أوروبا».

يتابع الفانك: «المطار، وشركات طيران الشحن الزراعي، سيحتاجان دعماً سنوياً بعشرات الملايين من الدنانير على حساب الخزينة».

الحديث حول زيادة التصدير، لا يتوافق مع احتجاج المزارعين والنواب، القائل إن «تنفيذ المشروع في الموقع المقترح سيدمر 3600 دونم مخصصة للزراعة الحولية (الحوض 28 المصنف ضمن الأراضي الزراعية)».

هذا ما يؤكده رئيس لجنة الزراعة والمياه في مجلس النواب وصفي الرواشدة، الذي أضاف أن هناك مساحة من الأرض مماثلة للمساحة الأولى، «ستُستخدم كمنطقة أمان لإقلاع وهبوط الطائرات». وهو يرى أن «المطار ليس أولوية».

عضو لجنة الزراعة والمياه في مجلس النواب حازم الناصر وصف اختيار الموقع بـ«غير المعقول»، مؤكداً أنه «لا يحقق الغاية». إلى ذلك جادل الناصر بأن «تلك البقعة خصبة ومخدومة بشبكات طرق، وقنوات ري مياه من سد الملك طلال ومزروعة بأشجار نخيل وخضراوات».

خالد العدوان، كان بين مزارعي الغور الذين نقلوا احتجاجهم إلى مجلس النواب، في حراك حثيث، ليس «لوقف المشروع، وإنما لتنفيذه بما يخدم أهدافه».

يقول العدوان: «هناك مناطق بديلة يمكن للحكومة أن تقيم المطار عليها، بعيدا عن الأراضي الزراعية الخصبة».

النائب حازم الناصر اقترح أحد هذه «المواقع البديلة»، ويبعد عن الموقع الحالي 7 كم (بين الطريق المؤدية إلى جسر الملك عبد اللّه والشاطئ الشمالي للبحر الميت). وقد شُكّلت لجنة تضم وزارة المياه والإشغال والزراعة وسلطة الطيران المدني لزيارة الموقع البديل ودراسته.

مزارعون ونواب: تنفيذ المشروع في الموقع المقترح سيدمر 3600 دونم مخصصة للزراعة الحولية

هذا الموقع «مملوك بالكامل لسلطة وادي الأردن، في أرض غير زراعية مناسبة لإنشاء المطار بمدرج واحد، سيستقبل طائرات سياحية وركاب صغيرة ستحوّل إلى طائرات شحن»، بحسب الناصر.

ضابط متقاعد في سلاح الجو فضّل عدم نشر اسمه، يؤكد أن «مشروع المطار غير مجدٍ اقتصادياً، وغير عملي نظرا لضيق المنطقة، فالمطار يحتاج إلى مساحات شاسعة.. ولا بد من التضحية بأراضٍ زراعية، الأمر الذي يعد غير منطقي، بخاصّة أن الزمن الذي يفصل الأغوار عن مطار الملكة علياء لا يتجاوز الساعة».

في ظل الواقع الزراعي في منطقة وادي الأردن، وشحّ كميات الخضار الجاهزة للتصدير، يعدّ مشروع المطار «مشروعا كبيرا، ولكن غير مجدٍ»، بحسب تعبير المستثمر في القطاع الزراعي مازن الحمارنة.

يستدرك الحمارنة بالقول إن «هذا المشروع سيسهم في تحفيز المزارعين على زراعة كميات كبيرة، وتحسين نوعية الإنتاج إذا كان هناك مجال للتصدير».

محلل اقتصادي مطّلع على هذا الملف، يتساءل عن جدوى مثل هذا المشروع في منطقة كادت الحكومة تحظر الزراعة الصيفية فيها، لولا موجة الأمطار الأخيرة، التي أنقذت ما تبقى من موسم.

يؤكد مصدر حكومي رفض نشر اسمه، على أن «اليابان كانت اقترحت تمويل المشروع ضمن مبادرة المشاركة في إحلال السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، في أريحا التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية لدعم المزارعين الفلسطينيين، لكن إسرائيل رفضت المشروع خوفاً على أمنها، واقترحت بناءه في غور الأردن لإمكانية تصدير المنتجات الزراعية الفلسطينية إلى الخليج».

يضيف المصدر: «وادي الأردن السلّة الغذائية للبلاد، مبتلى بمشاريع تنموية متعثرة، إما بسبب الروتين الحكومي، أو شحّ التمويل، أو ظروف سياسية معقّدة تلف الإقليم».

يشار إلى أن هناك أربعَ مطارات عسكرية، وثلاثاً مدنية، في الأردن، وهو رقم جيد بحسب المعايير الدولية، في بلد متوسط المساحة كالأردن الذي تبلغ مساحته 89,287 كم 2.

القاضي والعَلَم و"سلاح الداخلية الملكي"

السّجل - خاص

◄ في لقاء تم بمناسبة اجتماعية، وجمع عدداً من المسؤولين السابقين في الدولة، استذكر أحدهم أن صلاح أبو زيد، في أثناء تسلمه حقيبة الخارجية، قال مرة لجلسائه، على سبيل المزاح، إنه سيقترح في لقائه المقبل مع الراحل الملك الحسين، تغيير اسم وزارة الخارجية إلى «سلاح الخارجية الملكي»، وذلك على خلفية تعيين عدد كبير من الضباط السابقين في مواقع سفراء.

هذه القصة ذات المغزى الكبير، جعلت سياسياً مخضرماً عاصر تلك الأيام، يقترح إطلاق اسم «سلاح الداخلية الملكي»، على وزارة الداخلية. لكن لأسبابٍ تختلف عن تلك التي ذكرها أبو زيد.

رجل الدولة المخضرم، أوضح أن ما أوحى له بهذه التسمية، هو قرار وزير الداخلية، نايف القاضي، بـ«تفعيل» قانون العلَم، وإصدار أوامر حازمة للحكام الإداريين بضرورة تطبيق أحكام هذا القانون.

حين يكون قرار الوزير القاضي هذا، هو أول خطوة «كبيرة» و«علنية» تتخذها وزارة الداخلية، فإن في ذلك مؤشراً واضحاً على أن أولويات الوزير تتناقض تماماً مع الأولويات التي ينتظرها المواطن من الوزارة، التي يُفترض أن التغيير الذي حدث فيها سوف ينسجم مع مشروع الإصلاح السياسي الذي ترفع الحكومة القديمة الجديدة رايته. وعلى العكس فإن خطوة مثل هذه تشير إلى أننا أمام تعميق للنهج المحافظ الذي سار عليه أسلاف الوزير في «سلاح الداخلية الملكي».

السياسي المخضرم نفسه، قال في الجلسة ذاتها، إنه كان أفضل للأردن، وللعلَم، وللوحدة الوطنية، لو أن القاضي أطلق تصريحات من نوع آخر، ذات صلة بالتنمية السياسية، بخاصة وأن وزارة الداخلية تحتفظ بملف الأحزاب، وهي المرجعية في هذا الشأن.

يقول «المخضرم»: «لو تحدث القاضي عن تفعيل الدور التنموي للمحافظات، لكان أجدى بكثير، ولو غضّ الطرف عن البنود المقيّدة للحريات في قانون الاجتماعات العامة، لكانت تلك خطوة أولى نحو تعميق النهج الديمقراطي».

«حين تضطر السلطات إلى تجميد بعض القوانين في ظروف الحراك السياسي الواسع، فهذا يعني أن هذه القوانين أضيق من أن تستوعبَ حاجة الناس للتعبير عن رأيها، ويكون الأولى في هذه الحالة هو تعديل هذه القوانين». يقول ناشط سياسي معلقا على ما جرى.

أما العلَم الذي ينوي الوزير تفعيل القانون الخاص به، فليس هناك مواطن لا يقدّر العلم حقّ قدره، أو لا يوفيه ما يستحقه من التبجيل، حتى حين تتطلب مناسبة ما أن يرفع المواطن علَم بلد آخر تضامنا معه في معركة يخوضها، أو في محنة يمر بها، أو تعبيرا عن مشاعر خاصة تجاهه، أو ربما تشجيعا لفريقه الرياضي. مما يجدر ذكره هنا، أن أكبر ناديين رياضيين في البلاد؛ الوحدات والفيصلي، شاركا في مباريات في أكثر من مدينة فلسطينية، ورفع فلسطينيون كثر علَم الأردن في الملاعب الفلسطينية تشجيعا لها، وهو ما كان يحدث حين كان يلعب فريق أردني (أو المنتخَب الأردني) مباراة له في أي بلد آخر في العالم، فهذه في النهاية لحظات خاصة واستثنائية، وليست دائمة، في حين أن الباقي هو علَم الوطن الذي هو رمز البلاد وعنوانها ورايتها الخفاقة.

يقول الناشط السياسي: « نريد الديمقراطية لذاتها، لا لتحسين صورة الأردن الإعلامية أو تزيين سمعته الدولية»، ويضيف: «تطبيق مكونات الديمقراطية يجعل من المجتمع الأردني مجتمعاً أفضل لمواطنيه جميعاً، وتمتّع الناس بحقوقهم الدستورية يجعلهم أكثر احتراما لمؤسسات الدولة ووزاراتها ورموزها، ونحن على يقين لا يتزعزع بأن الاحترام لا يتم بالأوامر مهما كانت صارمة وحازمة». «الاحترام ينبع من الداخل». يختم الناشط حديثه:

أعطني مساواة، وخذ ولاء وانتماء. وانتهت السهرة..

◄ نايف القاضي

أردني

إسرائيل تحتفظ بمصدر خطر دائم على الأردن

تتمة المنشور على الأولى

لقد أمكن صيانة الاستقرار مع مرحلة التحول الديمقراطي، واضمحلت المخاوف من الداخل، غير أن المخاوف من الخارج لم تهدأ حينئذ. في العام 1990 خشي الأردن خشية بالغة من تفاعلات الاجتياح العراقي للكويت، ومن حرب "عاصفة الصحراء" التي تلتها، واهتزت علاقته للمرة الأولى بالإدارة الأميركية وبدول خليجية. يتحمل المسؤولية عن ذلك نظامٌ عربي اجتاح دولة مجاورة، وكذلك فقدان المجموعة العربية لآلية مناسبة لحل الأزمات. وقد تكررت الأزمة في العام 2003 مع الاحتلال الأميركي للعراق في ظروف أشد تعقيداً، وفي حومة الحملة على الإرهـاب، وهـي حملة متشعبة لم تتأخر سائر الدول العربية ودول العالم في الانضمام لها، وذلك عقب زلزال الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001. نال الأردن نصيبه من تفشي ظاهرة الإرهـاب، وقـد أمكنه التصدّي لهذه الآفة مستنداً لخبرات متراكمة، وجهود تنسيقية عابرة للحدود، حتى إنه يُنسب لـلأردن نجاحه في إحباط عمليات وتحطيم بؤر خارج حدوده. لكنه اندفع في سياق التصدّي للظاهرة، إلى حذر أمني زائد، وإلى جمود في الإصلاح السياسي.

ومن المفارقة حقاً أن ينجم هذا الجمود مـرة عن ظـرف سلمي، تمثل في توقيع المعاهدة الأردنية الإسرائيلية العام 1994، ومرة ثانية عن ظرف أمني تجسد في ظاهرة الإرهاب في طورها الأخير منذ العام 2004. بما يدلل على نزعة محافظة تلتمس الأعذار في سائر الظروف لكبح العملية السياسية الديمقراطية، وهو ما يجعل النسيج الداخلي الاجتماعي أقل جهوزية للتعامل مع التحدّيات الخارجية.

من هذه التحدّيات التي تطل برأسها، التأثير الإيراني في الوضع في المنطقة، وهي مسألة تشهد انقساماً حولها لدى النخب السياسية الأردنية والعربية. بين من يرى الجمهورية الإسلامية جاراً وصديقاً، ورصيداً لمصلحة العرب في المناوأة أو الموازنة على الأقـل، مع الحلف الإسرائيلي الأميركي، وبين من يرى في النظام الإيراني قوة نفوذ إقليمية تبحث عن امتدادات ومصالح لها، لتحسين موقعها التفاوضي مع واشنطن والغرب، وأن هذا النظام لا يعبأ بمطلب التفاوض حول الجزر الإماراتية الثلاث التي يحتلها، ولا يكفّ ممثلون بارزون له عن إظهار مطامع تجاه البحرين، فضلاً عن مخاطر الملف النووي على دول الإقليم، بخاصة وأن طهران لا تتبنى مطلب إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، بل تتشبث بحقها في تعظيم قدراتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية.

المهم التماس مزيد من الفاعلية حتى لا نظل في موقع المتلقي

مع بروز محور أو معسكر إقليمي تحتل فيه إيران موقع القلب والصدارة، تظل أمام الأردن فرصة التفاهم والتنسيق مع سائر الدول العربية لبناء موقف عربي متجانس، وليس سراً أن اجتماعات المصالحة الأخيرة في الرياض (الأربعاء 2009/3/11) التي تمهد للقمة العادية في الدوحة، تتناول في جانب منها بلورة موقف عربي يدعم العلاقات العربية الإيرانية، ويَحُول في الوقت نفسه دون استخدام الأراضي والمجتمعات العربية كعمق سياسي للدولة الجارة.

يلاحَظ في هذا المعرض أنه في الوقت الذي كانت فيه الأنظار، وما زالت، تتجه إلى رؤية مشروع عربي ذاتي ينهض بالحقوق والمصالح القومية، أمام اندفاعة المشروعين الأميركي الإسرائيلي، والمشروع الإيراني، فقد جاءت المساهمة من بلاد الأناضول، التي احتفظت جمهوريتها العلمانية بطابعها هـذا وبعلاقاتها الأطلسية، لكنها أخذت تتصدّى "سياسياً" مع حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية، للنزعة العسكرية الأميركية في الحرب على العراق، وللسلوك الإسرائيلي التوسعي والدموي، في وقت لم تتخلَ فيه من جانبها عن رعاية مفاوضات سورية إسرائيلية مباشرة.

أنقرة بذلك تنهض بمشروع، يُفترض أن يصدر عن العرب.

مـن مصلحة الأردن تدعيم علاقاته مع الجار "العثماني"، والتخفف من الإرث التاريخي بمناهضة الـدولـة العثمانية، وكذلك التحالف السابق مع الرموز التركية الموالية للغرب. وقـد يكون فـي تعزيز العلاقات مع الدولة الإقليمية الصاعدة، فرصة لمكر التاريخ والجغرافيا معاً، وعلى نحو إيجابي، بمراجعة المعادلات الإقليمية وتوسيع الخيارات.. فتنشأ صداقة مع الغرب مع حقّ وواجب الاختلاف معه. كذلك مع تل أبيب يبقى التوجه السلمي معها، لكن مع موقف نقدي حازم وإجـراءات سياسية ضد أدائها التوسعي والعدواني، وكذلك مع الجار المسلم الإيراني. ولا يعود العالم العربي مجرد مسرح لنفوذ قوى خارجية متنافسة ومتناحرة.

يعتقد سياسيون أردنـيـون كثر أن السياسة الأردنية ذات رصيد طيب في بناء التوازنات وتشييد الجسور مع سائر قوى عالمنا، وذلك صحيح ومشهود له، غير أن من المهم بعدئذ التماسَ مزيد من الفاعلية، حتى لا نظل في موقع المتلقي، فالمهم هو الإسهام في تغيير المعادلات ونزع المخاطر الوجودية، وسلوك طريق تؤدي إلى التحرر التدريجي من ضغط الحاجة للمساعدات الخارجية، وهـو من التحدّيات البنيوية، التي لا مفر من التعامل الناجع معها بهدف الوصول إلى وضع تنتفي فيه الحاجة إليها وإلى تأثيراتها السياسية..

الأردن والإرهاب: الحرب والتجربة

وصفي سعيد

في أعقاب الهجمات الإرهابية على واشنطن ونيويورك، كان الأردن بين أول البلدان التي اتخذت موقفا قويا ضد الإرهـاب، وقد خضع الموقف الأردني الفوري لقراءات متعددة؛ فقد قرأه كثيرون بوصفه فهما جيدا وسريعا لحقبة آتية في أعقاب الهجمات، ولكن هذه القراءة، على أهميتها، تبقى قاصرة عن تقديم فهم شامل للموقف الأردني.

صاغ الأردن موقفه تجاه الإرهاب انطلاقاً من عدد من الاعتبارات ذات البعد الوطني

لقد صـاغ الأردن موقفه تجاه الإرهـاب انطلاقا من عـدد من الاعتبارات ذات البعد الوطني. أول هذه الاعتبارات أنه في الوقت الذي يقوم فيه الفهم العالمي للإرهاب على تعريفات نصية للإرهاب بوصفه عنفا يهدف إلى إجبار الحكومة على تغيير سياستها من خلال تخويفها وإعاقة أعمالها، فإن الأردن كان من بين دول قليلة انطلقت من تجربة خاصة بها في تعريفها للإرهاب، وهي تجربة مر بها بين العامين 1968 و1971، وتعامل خلالها مع مجموعات على أرضه تهدف إلى إزالة النظام القائم والحلول محله، وهو هدف أشمل من ذلك المذكور في التعريفات النصية الكلاسيكية المأخوذة من بطون الكتب. وبهذه التجربة في خلفية القرار الأردنـي، صاغ الأردن نظرته إلى الإرهاب بوصفه تحديا للحقبة الجديدة، وبوصف الأردن والمنطقة الميدان الرئيسي الذي تهدف هذه المجموعات إلى اتخاذه منبرا ومنصة وقاعدة تعبئة لها. ومن هنا كان الأردن أحد أول البلدان التي تعطي بعدا إقليميا ومحليا للحرب على الإرهاب وما يترتب عليها.

العامل الثاني هو أن الأردن قد أدرك، في مرحلة مبكرة أيضا، أن جذور هذا الخطر الجديد ودوافعه وطبيعته، تختلف عن التحديات السابقة العديدة التي واجهها الأردن في الماضي، سواء كانت قومية عربية أو يسارية أو وطنية فلسطينية، فمتشددو الإسلام التكفيري لم يهددوا أمن البلاد فقط، بل ووحدة نسيجها الاجتماعي في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

يدين معظم سكان الأردن بالإسلام على المذهب السني، ويضم أقلية مسيحية، في حين أن المجتمعات المسلمة الأخرى مكونة من مذاهب وجماعات إسلامية متعددة،

من هنا، فإن حرباً طائفية تبدأ في أي مكان في العالم الإسلامي سوف تنتشر في مناطق أخرى، فهي قد تبدأ في موريتانيا وتنتهي في إندونيسيا، غير أن الأردن قدم نموذجا مختلفا حين تحول مـلاذا لبعض الشيعة العراقيين.

وبموقعه في قلب ميدان الحرب على الإرهـاب، فـإن موقف الأردن كـان واضحا للجميع، وهـو موقف أتـاح لـلأردن الحفاظ على الأمن الوطني ومصالحه من جهة، وأن يكون جزءا من الخطاب الدولي في الحرب على الإرهاب، والأخير دور ذو أهمية حاسمة، لأن وجهة النظر الأردنية تختلف جوهريا عن تلك التي تتبناها القوى الغربية، وبخاصة في المراحل الأولـى لهذه الحرب. ووجهة النظر هذه لا تختلف من حيث الحدة أو التهديد، ولكنها تختلف في النهج وفي الهدف النهائي للحرب على الإرهاب.

لقد شنت الحرب على الإرهـاب، بداية، لمعالجة خطر أمني يستخدم وسائل وأدوات أمنية، وكانت وجهة النظر الأردنـيـة هي أن هـذا الخطر الأمني يمكن معالجته من خلال منظور سياسي مواز للمنظور الأمني، ومنسجم معه. وكان هذا واضحا في تصريح الملك عبد اللّه الثاني في أعقاب هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، حيث قال إنه لو كان هنالك تقدم في عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لما وقعت هذه الهجمات. فضلا عن ذلـك، فـإن المساهمة الأردنية في الخطاب الدولي حول الإرهاب يمكن تلخيصه في موضوعتين: التطرف، وأن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي هو سبب هذا التطرف في المجتمعات الإسلامية. هاتان الموضوعتان الأردنيتان أصبحتا عمادين أساسيين للنهج الدولي للتعامل مع الإرهاب.

ورغم أن الأردن نجح في إعـادة تعريف الموقف الدولي للإرهاب، فإن هذا الموقف لم يترجم بعد إلى سياسات وأفعال على الأرض، سواء في أفغانستان أو العراق أو فلسطين، من هنا فإن الحاجة إلى تطوير عملية سياسية تعزز النهج الأمني وتديمه لم تكن مطلوبة مثلما هي الآن. وبينما تمكن الأردن من تعزيز وجهة نظره، فإنه يبقى في حاجة إلى جهد إضافي لحل صراعات النهايات المفتوحة في المنطقة.

أردني

"الحساسية الأمنية زائدة عن الحد"

نحن والإرهاب: نجاح في مكافحة الظاهرة يأخذ الإصلاح في طريقه

عطاف الروضان

باحث خليجي اعتاد زيارة الأردن في شكل متكرر، رسم صورة للأردن بوصفه «دولة بوليسية»، ودليله على ذلك أنه «في المطار، تشعر بحدة الأمن، من التواجد الأمني سواء باللباس الرسمي أو المدني»، ويتحدث الباحث الخليجي الذي وصف نفسه بأنه زائر متكرر للأردن عن «كثافة الدوريات الأمنية أينما اتجهت، منها من يراقب السير، ومنها من يجلس مدججاً بسلاح ثقيل، بينما تسير الدوريات الأمنية ببطء».

هذه المشاهد، وهي حقيقية على أي حال، قد تكون قادت الشخصية الخليجية إلى استنتاج مبالغ فيه، لذا فإن كثيرا من المواطنين يوافقون على صحته. يقول مواطن طلب عدم ذكر اسمه «إن الحساسية الأمنية الأردنية زائدة عن الحد».

دفع الأردنيون ثمناً باهظاً من حرياتهم وتمثيلهم الحزبي والانتخابي، نتيجة خطر الإرهاب

هذا «التوجه الأمني»، إن جاز التعبير، تفرضه قوى تتسم بالمحافظة، شعارها «الأمن أولاً»، ويرى النائب السابق رائد قاقيش أن هذه القوى «لا تأبه بالنتائج التي قد تؤثر على نوعية الحياة في البلاد، وسمعتها، والاستثمار فيها، وهي دفعت إلى قرار باستبعاد الحريات أو تأجيلها، مهملة إمكان الحصول عليهما معاً، إذا خلصت النية للإصلاح».

يشير قاقيش إلى أن «الإشكالية في هذا التيار هي أن ممثليه يتواجدون عادةً في حلقات إدارة الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة العليا، وأن لهم حلفاء متواجدين في كل حلقات الإدارة المدنية».

ساهم في تنامي هذا التيار، الذي يرى أن الإرهاب هو التحدي الأبرز في المشهد الأردني، موقع الأردن في منطقة مضطربة تتسم بعدم الاستقرار، وعلاقته التاريخية بالقضية الفلسطينية، ومواقفه السياسية الموالية تاريخياً للغرب، ما جعله على امتداد تاريخه عرضة للارتدادات والاهتزازات السياسية المحيطة، كان على الأغلب مسرحها الأساسي، أو كان مرغوباً في أن يكون كذلك.

بدأت التهديدات لأمن الأردن منذ مطلع خمسينيات القرن الماضي، فقد كان رأس الدولة الملك عبد اللّه المؤسس ضحية عملية اغتيال في صيف 1951 على يد شاب فلسطيني في المسجد الأقصى في القدس. وما لبثت أن تلت ذلك موجة اغتيالات لشخصيات عربية وأجنبية على الأراضي الأردنية، محاولات الانقلابات، ضرب مصالح أردنية في الداخل والخارج، طرد الفصائل الفلسطينية المسلحة بعد أحداث أيلول/سبتمبر 1970، وما تبعها من حرب استخبارية مع بعض هذه الفصائل والتنظيمات، أبرزها «تنظيم فتح /المجلس الثوري» بزعامة صبري البنا المعروف باسم «أبو نضال»، وهي حرب استمرت حتى بداية التسعينيات، وذلك قبل أن يبرز تهديد الجماعات الجهادية، وعلى رأسها القاعدة، إثر استفحال خطر المد الإسلامي السلفي كأخطر تنظيم إرهابي يهدد العالم والإقليم على السواء حتى اليوم.

دفع الأردنيون ثمناً باهظا من حرياتهم وتمثيلهم الحزبي والانتخابي، نتيجة خطر الإرهاب، فقد أعلنت الأحكام العرفية وحظرت الأحزاب في وقت مبكر يعود إلى العام 1957. وهي حقبة انتهت جزئيا بصدور عفو عام عن المسجونين والمطلوبين السياسيين العام 1965، لكن الأحزاب بقيت محظورة، وفي العام 1966 شنت الحكومة حملة اعتقالات سياسية كبرى، ولم تخل السجون إلا مع وقوع هزيمة 1967. وللمفارقة فإن وقوع الهزيمة كان مناسبة لإعلان التطبيق التام للأحكام العرفية 1967، واستمرت الأوضاع كذلك حتى انفراجها 1989، حين جرت انتخابات تشريعية شاركت فيها الأحزاب، ولكن ذلك تم في ظل الأحكام العرفية التي ألغيت رسمياً العام 1991.

التحول الديمقراطي الذي بدأ رسميا في العام المذكور لم يفلح في تخليص البلاد من رواسب تلك المرحلة، وقد «ساهمت الخبرة الطويلة التي راكمتها الأجهزة الأمنية في حربها على العمل الحزبي والسياسي، في إحجام الجماهير عن المشاركة السياسية والحزبية» بحسب الإعلامي محمد عمر/ أحد مؤسسي حزب الوحدة الشعبية، الذي يضيف أسبابا «ذاتية في الأحزاب ساهمت بقوة وبشكل أساسي بضعفها».

المفارقة أنه في الانتخابات التشريعية العام 1989 كان مرشحون يفخرون بأنهم سجنوا أو لوحقوا، لكن في الانتخابات الأخيرة 2007، تفاخر مرشحون بعلاقتهم الحسنة مع الأجهزة، والسؤال الأبرز كان «نسقت ولا لأ؟!» بحسب مرشح لم ينجح في الانتخابات الأخيرة عن الدائرة الثالثة في العاصمة.

تفجيرات أيلول/سبتمبر 1991، كانت سببا في إعلان الحرب على الإرهاب، التي لعب الأردن دوراً أساسياً فيها، حيث دأبت المخابرات الأردنية على التنسيق مع الجانب الأميركي كحال الغالبية العظمى للأجهزة العربية، وهو تنسيق بلغ ذروته في 2001، إذ حاول الأردن بدءاً من هذا العام، توظيف هذا التنسيق سياسياً واقتصادياً ودبلوماسياً، ونجح بالفعل، على قاعدة المنافع المشتركة؛ «المعلومات الاستخبارية مقابل المساعدات»، بحسب ضابط متقاعد فضل عدم نشر اسمه.

رائد قاقيش

محمود الخرابشة

صبري البنا

التحول الديمقراطي الذي بدأ رسميا في العام 1991 لم يفلح في تخليص البلاد من رواسب المرحلة السابقة

وقد جسد هذه العلاقة الفيلم الأميركي «body of lies»، المقتبس عن كتاب للصحفي الأميركي David Ignatius، الذي عرض في عمان قبل أسبوعين، هذا الأسبوع فوجيء أصحاب محلات للأقراص المدمجة بمصادرة موظفي محكمة أمن الدولة لنسخ هذا الفيلم من محلاتهم، بحسب صاحب محل في شارع الغاردنز (وصفي التل).

يتفق الضابط المتقاعد مع هذا الرأي، بقوله «ساهم دخولنا في الحرب على الإرهاب بتجيير كل شيء لخدمة الأمن، ما جمد فرصة إصلاح وانفتاح حقيقية كان الأردن على أعتابها».

بيّن تقرير صادر عن الأمم المتحدة العام 2005 «كفاءة الأجهزة الأمنية في إحباط عشرات المحاولات الإرهابية، في الأردن والإقليم، عدد كبير منها لم يعلن عنه».

هذا الدور الإيجابي في التصدي الأمني، قللت منه تقارير منظمات دولية صدرت العام 2006 تدين أعمال التعذيب المنسوبة إلى بعض الجهات الأمنية داخل الأردن: (تقرير منظمة العفو الدولية) تحت عنوان «اعترافاتكم جاهزة للتوقيع» تموز /يوليو2006، وتقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان (Human Rights watch) «اعتقالات مريبة، دائرة المخابرات العامة ومشكلة سيادة القانون في الأردن» أيلول/ سبتمبر 2006، سواء في مراكز الإصلاح والتأهيل أو في أماكن الحجز المؤقتة.

وقد دفع ذلك كله المركز الوطني لحقوق الإنسان في تقرير صادر في العام نفسه بالتوصية بالتزام الأردن بسياسة واضحة لمناهضة التعذيب في صورة فعالة، معتبراً أن «نشر اتفاقية مناهضة التعذيب في الجريدة الرسمية في حزيران/يوليو 2006 جيد ولكن لا يكفي».

مجلس النواب السابق (الرابع عشر)، أعطى الأولوية للأمن، وأقر في عهد حكومة معروف البخيت قانون مكافحة الإرهاب، وذلك بعد تفجيرات الفنادق الثلاثة في عمان في تشرين الثاني/نوفمبر 2005 التي نتج عنها قتل وجرح 160 شخصا من جنسيات مختلفة.

الأغلبية النيابية، ذات الخلفيات المحافظة، صوتت مع إقرار هذا القانون، رغم الانقسام ما بين ضرورة إقراره ومنحه صفة الاستعجال، وما بين رده لأنه مقيد للحريات.

الأغلبية رأت أن القانون يشكل مطلباً وطنياً لمواجهة الأعمال الإرهابية، وأنه غير مخالف للمبادئ القانونية العامة، ووصفه بعضهم آنذاك بـ«الاستثنائي» باعتباره «قانونا وقائيا» بحسب المحامي والنائب محمود الخرابشة، الذي كان عضواً في اللجنة القانونية في المجلس السابق.

أوضح الخرابشة «أن القانون يبحث في كيفية الحؤول دون حدوث عمليات إرهابية تهدد الأمن قبل وقوعها»، وهذا في رأيه لا يحد من الحريات العامة ولا يتعارض مع المواثيق الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي وقع عليه الأردن.

التقى هذا الرأي مع رأي وزير الداخلية السابق عيد الفايز، في ذلك الوقت، الذي رأى أن فرض القانون لم يكن يتم إلا «لرقابة أو إجراء تفتيش أو منع سفر إلا إذا كان للاشتباه».

نصوص القانون واضحة، إذ تمنح الأجهزة الأمنية صلاحية القبض والاحتفاظ بالمشتبه به لمدة لا تتجاوز شهرا، ويكفل فرض الرقابة على محل إقامة المشتبه به وتحركاته ووسائل اتصالاته، يمنع المشتبه به من السفر خارج البلد، ويجيز تفتيش مكان وجود الشخص المشتبه به والتحفظ على أي شيء له علاقة بنشاطه، ويمكن بموجبه إلقاء الحجز التحفظي على أية أموال يشتبه بعلاقتها بنشاطات المشتبه به. بحسب المادتين الثالثة والرابعة من القانون.

مجلس النواب الرابع عشر، أعطى الأولوية للأمن، وأقر في عهد حكومة البخيت قانون مكافحة الإرهاب

لم تستطع الأقلية النيابية المعارضة للقانون، إقناع المجلس، رغم مؤازرة منظمات حقوق الإنسان لها، بأنه يشكل اعتداءً على الحريات الشخصية والعامة، ويحاكم على الشبهة. نضال العبادي، المحامي والنائب الإسلامي السابق، تحدث في ورقة عمل قدمها حول القانون قائلا: «لن نختلف على أهمية محاربة الإرهاب وأهمية الأمن والاستقرار، ولكن الاختلاف حول مدى الحاجة لمثل هذا القانون ومخاطره ومخالفته للدستور الأردني، وانعكاسه على الحريات العامة للمواطنين وحقوق الإنسان، وتأثيره السلبي على حرية الإعلام والاعتقاد والتفكير والتعبير».

هذا الطرح، لم ينجح في التصدي للتيار المحافظ الضاغط، بغياب تيار مقابل بأطروحات معاصرة وديمقراطية للحفاظ على الأمن والحريات. نعم، هناك أصوات محدودة ومبعثرة ولكن من السهل احتواء معظمها.

أردني

الأردن: تفهُّم للدور التركي وقلق من الإيراني

محجوب الزويري

قبل نحو عامين طرح كاتب هذه السطور سؤالاً على دبلوماسي أميركي سابق في منطقة الخليج عما إذا كان التصور الأميركي والغربي للتهديد الإيراني مرتبطاً بالأزمة في العلاقات التي أصابت تلك الدول وإيران بعد الثورة الإسلامية، وهل هذا الوضع قابل للتغيير أم لا؟ كان الجواب في منتهى الوضوح، وهو أن حالة الأزمة والتصعيد في العلاقات مع إيران ستنتهي إذا ما غيرت إيران سلوكها، وأقامت علاقات طبيعية مع دول العالم وفق الإطار المتعارف عليه دولياً، وعليه، فإن علاقات طبيعية، أو على الأقل غير عدائية أو تحريضية ضد الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل، سوف تساعد في إزالة فكرة التهديد المرتبط بإيران دولياً وإقليمياً.

من المؤكد أن المؤسسة الأميركية لم تكن مسرورة للموقف التركي

السؤال نفسه عاد ليطرح مرة أخرى، وفي مناسبة أخرى على سفير أميركي سابق، ولكن هذه المرة حول تركيا. كان السؤال عما إذا كانت واشنطن منزعجة من الموقف التركي من الحرب على غزة، والانتقاد التركي الشديد الذي وجّه إلى إسرائيل آنذاك؟ لم يكن الجواب بعيداً عن الإجابة عن السؤال السابق من حيث الفكرة، فالدبلوماسي أقر بتفوق الأتراك لكنه لم يفصل، على أن التفوق الذي تم الحديث عنه مرتبط بالاستفادة من حالة انتقال السلطة التي كانت تعيشها واشنطن، فالإدارة السابقة كانت تحزم أمتعتها، وبالتالي لم تكن تركيا قلقة من أي ردة فعل، كما أن الإدارة القادمة لن تكون معنية بالبدء بافتعال أزمة مع حليف مثل تركيا في سبيل حرب انتقدت عالمياً، ورأى كثيرون أن إسرائيل أفرطت في استخدام قوتها ضد شعب أعزل.

من المؤكد أن المؤسسة الأميركية لم تكن مسرورة للموقف التركي، لكنها تعلم أن الموقف التركي بقي مُحافظاً على مستوى معين لم ينزل عنه من إسرائيل، لا بل اعتبر أن علاقته مع إسرائيل تخوله لانتقادها، لأن عدوانها أحرج تركيا التي كانت تقوم بوساطة بين الدولة العبرية وبين سورية.

الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية، عِلْمان يرتبط فيهما مفهوم التهديد للدول بعوامل عدة، وعلى رأسها النظام الدولي السائد، وشكل التحالفات التي تقيمها كل دولة، والتفاوت الكبير في تعريف المصالح وكيفية تأمينها. هذه العوامل ربما تساعد في تفهم الأردن لما تقوم به تركيا في المنطقة، والقلق من إيران. لقد عكست المواقف التركية المعلنة من الحرب على غزة، ورغم ظهورها وكأنها مواقف شعبوية (تسعد كثيراً موقف الرأي العام)، فإنها لم تكن لتسبب لتركيا أي مشكلة جدية في علاقاتها مع الدول العربية بما في ذلك الأردن، وعلى الرغم من تبني تركيا موقفاً داعياً لمشاركة أكبر لحماس في العملية السياسية، وفي السلطة الوطنية الفلسطينية، فإن دورها المتعلق بدعم عملية التسوية السياسية في المنطقة، ولعب دور الوسيط بين الدولة العبرية وسورية يجعلها قريبة للحكومات العربية بما فيها الأردن، لا سيما مع تبنيه السلام خياراً استراتيجياً، في ما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي. ورغم نجاح التيار الإسلامي في تركيا وسيطرته على السلطة التنفيذية والتشريعية فيها، فإنه بقي محلياً، إلى جانب كونه إنجازاً يحسب للإسلام السياسي كتيار، لكن النجاح التركي لم يحمل أي نوع من التهديد أو التلويح بنقل تلك التجربة وفرضها على دول أخرى، ما ساهم كثيراً في إبقاء العلاقات السياسية طبيعية مع المحيط العربي.

في السياق نفسه، فإن تركيا كانت أقرب للمربع العربي بما يتعلق بالتطورات في العراق، فالمطلب الأساسي كان الحفاظ على وحدة العراق وبناء دولة قوية وعدم السماح بتحول العراق إلى دولة فاشلة يمكن أن تشكل تهديداً لجيرانها، مثل هذا الموقف جعل دول الجوار العربي للعراق أكثر ثقة بتركيا منها في إيران. إن الدور الذي يبدو من الواضح أن تركيا بدأت تقوم به، يجعل منها قوة إقليمية نافذة قادرة على إحداث نقلة نوعية في التوازن بين مصالحها الإقليمية من جهة، وبين مصالحها مع الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة من جهة أخرى. تركيا تبدو اليوم الطرف الأقدر على لعب دور الوسيط بين إيران والولايات المتحدة، رغم محاولة الطرفين التقليل من فرص حدوث ذلك. لقد استطاعت تركيا أن تدير علاقاتها التي لم تخل من أزمات مع دولة مثل: سورية، لا سيما بما يتعلق بالمياه، لتنتقل اليوم إلى موقع الوسيط الذي تثق دمشق بنزاهة وساطته. إذا كانت تركيا نجحت في ذلك، فماذا يمنعها من أن تقوم بالدور نفسه، وبخاصة إذا ما علمنا إنها تمتلك علاقات سياسية واقتصادية قوية مع إيران، وكذلك مع الولايات المتحدة الأميركية؟.

الصورة التي تبدو في علاقات الجار التركي للعرب، تبدو مختلفة عن تلك التي تربط إيران مع العرب (باستثناء علاقات إيران مع سورية ولبنان وأخيراً العراق). وإذا كان هنالك من وصف لحالة العلاقات الإيرانية مع بقية الدول العربية، ولا سيما الأردن، فهو «العلاقة الأزمة». إن القلق بين بلد مثل الأردن - ودول عربية ليست بعيدة عن الأردن جغرافياً - لم يزل أبداً، لكنه تراجع في صورة ملحوظة بين 1997 و2005، تراجع ارتبط بتغيير سياسي داخلي في إيران، وهو تولي الرئيس الإصلاحي السابق محمد خاتمي، رئاسة إيران لدورتين متتاليتين وما تبعه من بداية مرحلة جديدة في السياسة الخارجية الإيرانية سميت بمرحلة «إزالة التوترات».

تركيا كانت أقرب للمربع العربي بما يتعلق بالتطورات في العراق

بالعودة إلى الوراء قليلاً، يمكن ملاحظة أن علاقات الأردن وإيران التي بدأت العام 1949 كانت تسير في سياق طبيعي حتى 1979. في ذلك الوقت كانت إيران الحليف الأهم لإسرائيل، في وقت كان العرب، بمن فيهم الأردن، في الطرف الآخر. تغيّرت الصورة بشكل درامي فيما بعد، فالنظام الذي أنتجته الثورة الإسلامية وقف موقف الضد من إسرائيل، في حين ارتأى الأردن، ومعه دول عربية صديقة لإيران مثل سورية، الذهاب لبناء سلام مع إسرائيل العام 1991. إن التغير الكبير في طبيعة التحالفات بين إيران، والأردن يفرض تناقضاً سياسياً جوهرياً بين البلدين، لكن وصوله إلى مرحلة اعتبار الأردن تهديداً لأمنها، على الرغم من الحقيقة الجغرافية التي تقول إن البلدين بعيدان عن بعضهما بعضاً، يطرح سؤالاً يتعلق بالنظام الدولي السائد الذي انتقل من ثنائية القطبية إلى أحادية القطبية، لكنه خلق في الوقت ذاته معسكراً آخر بلا قطب دولي متعارف عليه، وهو معسكر أبرز ما يميزه أنه يرفض سياسات وأجندات القطب الأوحد. في هذا السياق جاءت مواقف النظام السياسي الإيراني، فهو بطبيعته السياسية التي اختارت ألا تكون - شرقية ولا غربية- عززت من فرص القطب الآخر في تلقي ما تفعله بكونه تهديداً يتجاوز حدود العالم. إن حجم التناقض الكبير بين واشنطن وطهران بخاصة، وبين إيران والغرب بعامة، يزج بنفسه في الإقليم الذي يعد الأردن جزءاً منه، لا سيما إذا تذكرنا أن الطرح الإسلامي الذي تقدمه إيران - بغض النظر عن قناعة البعض بجديته أو أنه فقط أداة سياسية- فإنه يشكل عامل تعارض جوهري مع دول علمانية ترى في خيارها ضمانا لاستمرارها.

في الحالة الأردنية، يبدو واضحاً أن هناك ملفاً أمنياً بين البلدين أشار إليه كاتب هذه السطور في مقالة نشرتها صحيفة «الرأي» الأردنية العام 1998، وهو ملف لا يعرف الرأي العام سوى النزر اليسير عنه من خلال تصريح هنا أو تصريح هناك، لكنه يبقى في دائرة سرية قد تتحرك بين دوائر أمنية وسياسية محدودة. هذا الملف يتقدم ويتراجع متأثراً بالمشهد السياسي الإقليمي، ولعل التطورات الإقليمية المتتالية مثل: احتلال العراق، ونجاح حماس في الانتخابات الفلسطينية العام 2006، كانت مؤثرات زادت من حدة التوتر في العلاقة بين البلدين، الذي هو، في الأساس، ذو صفة إقليمية، ومن ثم دولية.

التناقض بين واشنطن وطهران يزج بنفسه في الإقليم الذي يُعد الأردن جزءاً منه

حالة القلق الأردني هذه قد تشاطره فيها دول مثل: السعودية، ومصر، والإمارات العربية المتحدة، والمغرب التي قررت مؤخراً قطع علاقاتها مع طهران.

إن أي تغير داخلي إيراني رهن بقدوم نخبة سياسية تتبنى رؤية قريبة لرؤية الإصلاحيين، وحصول انفراجات إقليمية في ما يتعلق بالمشهد الفلسطيني، واللبناني، والعراقي، وهي انفراجات تتعلق بتقوية دور الدولة وتجاوز حالات الانقسام الداخلي، لكن الأهم، ربما، هو ما يتعلق بفتح فصل جديد في العلاقة بين واشنطن وطهران، والذي يعني في حال حدوثه تغيراً نوعياً في شكل النظام الإقليمي وتحالفاته وتعريفه لمصادر التهديد.

أردني

رهان دائم على الحصان الرابح

العلاقة الأردنية الأميركية: واشنطن "الخصم والحكم"

سعد حتر

«الولايات المتحدة وسائر دول الغرب لا تهتم إلا بمن يشاغب عليها ويستخف بمصالح حلفائها الدائمين»، ذلكم كان توصيف رئيس وزراء الأردن الراحل، وصفي التل، لسياسة واشنطن الخارجية في مطلع ستينيات القرن الماضي.

الملك الحسين بن طلال نقل التذمر ذاته إلى السفير البريطاني في عمان، رداً على اعتراف واشنطن بالانقلاب الجمهوري في اليمن الشمالية في ستينيات القرن الماضي، رغم أن الانقلابيين كانوا يتمتعون بدعم الرئيس المصري جمال عبد الناصر، العدو المعلن لأميركا آنذاك.

ردة الفعل تلك التي وثقّها الأكاديمي البريطاني في كتابه «أسد الأردن»، تختزل نظرة القيادة الأردنية حيال الدولة العظمى، التي أضحت «حليفته الاستراتيجية» عقب دخوله معاهدة سلام مع إسرائيل قبل 15 عاماً.

منذ استبدل الرعاية البريطانية بالمظلة الأميركية في منتصف القرن الماضي، تعرّض الأردن، المحاط ببؤر توتر كثيرة، لهزّات عدّة كانت أعنفها خسارته للضفة الغربية في صيف 1967، والولايات المتحدة تحت إدارة الرئيس الأميركي لندون جونسون.

منحى العلاقات الثنائية مر عبر نقطتي انحدار كادتا أن تنسفا أسس الصداقة؛ الأولى قبل وأثناء المواجهات المسلحة بين الجيش الأردني، والفصائل الفلسطينية المسلحة (1970)، والثانية بعد حرب الخليج الثانية (1990-1991)، حين أبعدت الدبلوماسية الأميركية عمّان عن شاشة رادارها في المنطقة، وخفضت مساعداتها السنوية لها إلى سبعة ملايين دولار.

يتساءل وزير داخلية أسبق: كيف يمكن لدولة عظمى أن «تحمي بلداً وتموّل موازنته من جهة وتهدّد وجوده في آن؟».

التحدي الأكبر يكمن في نكوص أميركا أمام سياسات إسرائيل التوسعية على حساب الأردن، على ما يشخص رئيس الوزراء الأسبق طاهر المصري، الذي يرى أن «عدم استعداد واشنطن للضغط على إسرائيل من أجل تفعيل عملية السلام يشكل خطراً داهماً على الأردن».

في عهدي الراحل الحسين بن طلال، والملك عبدالله الثاني، ظلّت إسرائيل حاضرة طرفاً ثالثاً في العلاقة مع الولايات المتحدة. في محطات عدّة كان تأثيرها سلبياً، لا سيما محاولات الجارة الغربية لإحباط مشاريع السلام منذ خطّة روجرز، وقرار مجلس الأمن 242 وحتى الآن.

فوعود جونسون للحسين بعد ستّة أشهر على حرب حزيران/يونيو 1967 باسترداد الضفّة الغربية مقابل السلام تبخرّت. وظلّت واشنطن تحابي إسرائيل، في أحيان كثيرة على حساب مصالح جارتها الشرقية.

لكن علاقة الولايات المتحدة مع إسرائيل ساهمت مراراً في دعم الأردن أو تذليل عقبات من قبيل منح مساعدات أميركية للأردن. فبعد معاهدة السلام، وظّف الحسين بن طلال، نفوذه لدى رئيس وزراء إسرائيل الراحل إسحق رابين في الطلب من منظمة (إيباك) اليهودية الضغط على إدارة بيل كلنتون، لشطب جزء من دين أميركا المقدر، آنذاك، بنحو 700 مليون دولار، حسبما يستذكر أحد كبار المفاوضين في ذلك الوقت.

لكن منذ خريف 2001، نجح الملك عبدالله الثاني في إبعاد ظلال إسرائيل عن علاقة بلاده بأميركا، ورسم لها خطاً موازياً بعد أن اخترق دوائر الإدارة والتشريع معاهد رسم السياسات.

رئيس الوزراء الأسبق علي أبو الراغب، يرى أن الأميركيين «براغماتيين ويتعاملون مع من يمتلك أوراقاً إقليمية قوية». ويؤكد أبو الراغب أن الصمود أمام التحدي الأميركي يتطلب «تقوية الجبهة الداخلية».

رئيس الحكومة الأسبق معروف البخيت (2005 - 2007) يصف العلاقة مع واشنطن بأنها «استراتيجية». ويقول: «طول عمر الأميركان لهم مطالب لكن لا يضغطوا علينا (..) لكننا قد نتبرع كأفراد لتنفيذ سياسات قريبة من توجهاتهم».

وبينما يستذكر مقولة وزير الخارجية الأميركي الأسبق هنري كيسنجر، بأن بلاده «تتحرك على وقع إدارة الأزمات» بأثر رجعي، يضيف البخيت: «أميركا تقول للطرفين أقعدوا مع بعض وحلوا مشاكلكو. لكنها لا تستطيع الضغط عليهم».

المشكلة تكمن، بحسب البخيت، في «احتكار الأميركيين لرعاية عملية السلام في وقت هم أضعف من أن يضغطوا على إسرائيل، لأنهم غير راغبين وغير قادرين».

إزدواجية مقاربة واشنطن تبدو متناقضة مع دفء العلاقة الثنائية.

> **منذ خريف 2001، نجح الملك عبدالله الثاني في إبعاد ظلال إسرائيل عن علاقة بلاده بأميركا**

في كتابه الحجاب «The Veil»، تحدث الصحفي الأميركي في صحيفة «واشنطن بوست» بوب وودورد، عن عروة وثقى بدأت العام 1957 بين الراحل الحسين بن طلال، ومؤسسات أميركية، حتى أوقفها الرئيس الديمقراطي جيمي كارتر العام 1977.

في غمرة المواجهات العسكرية بين الجيش والفصائل الفلسطينية المسلحة في أيلول/سبتمبر 1970، اعترض الملك الحسين مكالمة سرية يقول فيها القيادي الفتحاوي فاروق القدومي، لمسؤول في وزارة الخارجية الأميركية: «غداً سنستلم عمّان». جاء الجواب من خلف الأطلسي: «ونحن معكم»، حسبما يستذكر مسؤول رفيع سابق خدم في عهد الملك الراحل.

بعد أن هدأت الأوضاع وأخرجت الفصائل المسلحة من الأردن، زار الملك واشنطن، واستفسر من الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون، عن تصرف وزارة الخارجية، فرد نيكسون: «جلالة الملك نحن نراهن على الحصان الرابح. وأنت الآن الرابح».

التوتر بين البلدين وصل ذروته قبل أربعة أشهر من اندلاع مواجهات أيلول/سبتمبر، حين اعتبر الملك الحسين السفير الأميركي في عمّان لويس دين براون، شخصاً غير مرغوب فيه، احتجاجاً على إصداره تقارير زعم فيها أن الدولة الأردنية غير قادرة على ضمان أمن مسؤولين أميركيين يعتزمون زيارة المملكة.

على أن شهادة مدير محطة عمان في وكالة الاستخبارات المركزية (السي آي إي) جاك أوكونيل عكست المد المناهض للأردن في الإدارة الأميركية حين استدعاه نيكسون لإبداء رأيه حول موازين القوى. إذ قال أوكونيل: إن في إمكان الجيش الأردني إنهاء المواجهات وطرد الفصائل المسلحة خلال أسابيع، حسبما نقل عنه أكثر من مصدر أردني. كشف المسؤول الأميركي عن تلك الواقعة في حوار مغلق على هامش مشاركته في جنازة الراحل الحسين بن طلال في شباط/فبراير 1999. واتضح لاحقاً أن حلقات صنع القرار الضيّقة في الأردن كانت على علم بتلك الشهادة التي قلبت موازين الدعم الخارجي.

بعد أربعة عقود من أيلول، تعيد مراكز قوى ومعاهد رسم سياسات أميركية مقربة من تيار المحافظين الجدد بصراحة عن «الخيار الأردني» بديلاً من إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية، وذلك بعد أكثر من عقد على دفن المشروع الذي بدأ الحديث عنه يتردد في أواخر السبعينيات.

في نيسان/ أبريل 2004، أوشك عبدالله الثاني أن يلغي قمّة مجدولة في البيت الأبيض مع الرئيس الأميركي السابق جورج بوش احتجاجا على تبادل رسائل بين الأخير ورئيس وزراء إسرائيل السابق آريئيل شارون، تنسف أسس الحل الدولي المرتكزة إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها العام 1967، حسبما يستذكر وزير الخارجية الأسبق مروان المعشر في كتابه «الوسط العربي.. وعد الاعتدال». تزامنت رسالة بوش التي أقرت بالوضع القائم على الأرض مع تحضيرات انسحاب إسرائيل من قطاع غزّة، ما عمق قلق الأردن من وجود تنسيق بين تل أبيب وواشنطن لإجهاض فرص إقامة دولة فلسطينية.

في كتابه المشار إليه، يصف السياسي والدبلوماسي الذي خدم في تل أبيب وواشنطن كيف تميّز الملك غضباً حيال الرسائل المتبادلة بين شارون وبوش، وأوشك على إلغاء زيارته لواشنطن. كما ربط الطرف الأردني بين عقد القمّة، وصدور رسالة عن المكتب البيضاوي تلغي أو تخفّف أثر رسالة بوش.

وزاد الطين بلّة إقدام إسرائيل على قنص عبد العزيز الرنتيسي، زعيم حماس، الذي خلف مؤسس هذه الحركة الشيخ أحمد ياسين، عقب اغتيال الأخير، قبل ذلك التاريخ بأسابيع.

قبل أن يغادر الملك كاليفورنيا صوب واشنطن، أوفد المعشر ومدير المخابرات العامة، آنذاك، المشير سعد خير، ووزير الديوان الملكي سمير الرفاعي، للتفاوض حول صياغة رسالة مضادة تلغي مضامين تعهدات بوش وشارون المتبادلة.

بعد نقاشات مطولة نجح المعشر، حسبما ورد في كتابه، في انتزاع رسالة مطولة تثبت حقوق الفلسطينيين في دولة مستقلة وتطمئن المملكة بأن ترتيبات الوضع النهائي لن تؤثر عليها. لكن خلال المفاوضات المكثفة مع وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس، ومساعد مدير مجلس الأمن القومي لشؤون الشرق الأدنى أبراهام إليوت، لحظ المعشر أن أحد ضباط المخابرات المركزية الأميركية سعى لثنيه عن نصح عبدالله الثاني بالقدوم إلى واشنطن. يستغرب المعشر أيضاً في كتابه من أن المشير خير بدا مؤيداً لرأي ضابط الاستخبارات الأميركية لجهة إلغاء الزيارة الملكية.

بعد خمس سنوات من تلك الواقعة، ما زال المعشر يجهل الدافع وراء محاولة المشير خير وضابط الاستخبارات الأميركية دفعه إلى إقناع الملك بإلغاء زيارته، مع أنه يعتقد بأن السبب قد يعود لتفادي اصطدام الملك وبوش في جدال.

كان الملك قد غادر كاليفورنيا إلى عمّان بانتظار بلورة الرسالة. في المحصلة «لم تتم الزيارة وخسرنا الرسالة، فيما عرض الأميركيون نسخة مخفّفة عنها» لاحقاً، حسبما جاء في كتاب «الوسط العربي.. نهج الاعتدال».

ستة عقود، من دوايت آيزنهاور إلى بوش الابن، تأرجحت خلالها العلاقة الأردنية الأميركية بين الريبة والإسناد، وصولاً إلى التحالف الاستراتيجي أمنياً واقتصادياً. لكن القلق من السياسات الأميركية غير المعلنة المتأثرة بالبعد الإسرائيلي يبقى سيد الموقف.

أردني

إسرائيل: أكبر التحدّيات رغم توقيع المعاهدة

سعد حتر

ينظر الأردن بريبة إلى مخططات إسرائيل الممعنة في تهويد القدس، وقضم الضفّة الغربية، بينما تتواصل عملية سلام مفرغة من محتواها، تبعد فرص إقامة دولة فلسطينية ما قد يقوّض، في المحصلة النهائية، أسس الدولة الأردنية.

قبل أن يبرم الأردن معاهدة سلام مع إسرائيل العام 1994، كان هناك من يصف الجانبين بأنهما «أفضل الأعداء»، وسط صراعات ظلت تلقي حممها على مدى يقرب من خمسين عاماً.

رغم ادعاء إسرائيل بوجود نظرة خاصة للأردن قبل المعاهدة وبعدها، تعرض هذا البلد لاستهداف إسرائيلي وصل ذروته بانتزاع الضفة الغربية العام 1967 ومن ضمنها القدس. في الإطار نفسه، يمكن وضع معركة الكرامة التي شهدت في العام التالي تقهقر الجيش الإسرائيلي من غور الأردن، فقد كان سبب المعركة أساسا هو اجتياح إسرائيل للأراضي الأردنية في آذار من العام 1968.

على أن التحرشات الإسرائيلية كانت قد سبقت تلك التداعيات بسنوات،

ففي خريف 1953، دخلت وحدة عسكرية بقيادة الرائد، آنذاك، آريئيل شارون قرية قبية قرب الخليل، وهدمت منازل على رؤوس أصحابها، ما أودى بحياة 69 مدنياً ثلثاهم من النساء والأطفال. وقد خَلّفت العملية الإسرائيلية موجات من الغضب لدى القيادة الأردنية. وقد شكلت تلك المجزرة نقطة تحول في مقاربة الملك الشاب، آنذاك، حيال جارته الغربية صاحبة النفوذ القوي في الولايات المتحدة.

بعد ذلك بعشر سنوات تم ترتيب أول اللقاءات السرية، عبر خط التماس، بين الملك الحسين ومسؤولين إسرائيليين، حسبما يورد المؤرخ البريطاني آفي شلايم، في كتابه «أسد الأردن». على أن تواتر اللقاءات بعيداً عن الأضواء لم ينجح في درء إسرائيل عن احتلالها للضفة الغربية العام 1967، وقضمها بعد ذلك، هي التي كانت جزءاً من الأردن بين العامين 1950 و1967.

اليوم يطغى عامل الشك على العلاقة بين البلدين، بحسب مسؤولين سابقين، وهو ما أدى إلى تحّول «السلام الحار» إلى فضاء بارد بفعل سياسات إسرائيل اليمينية تارة، والمعارضة الشعبية - النقابية - الحزبية هنا، ضد السلام مع إسرائيل تارة أخرى.

مع ذلك تستمر قناة التنسيق الأمني مع تراجع التواصل السياسي على مستوى القيادات.

بخلاف الثقة المتبادلة التي نمت بين الملك الراحل الحسين ورئيس وزراء إسرائيل الراحل إسحق رابين، مهندس معاهدة السلام مع الأردن، تولدت خيبة أمل كبيرة لدى الملك الراحل حيال تصرفات خليفته بنيامين نتنياهو، زعيم حزب الليكود اليميني. فقد انحدرت العلاقات بين البلدين إلى أدنى نقطة في النصف الثاني من العقد الماضي، بعد أن شرعت حكومة نتنياهو في فتح نفق عتيق بالقرب من المسجد الأقصى.

عندما وصل التوتر ذروته بعث الحسين رسالة شخصية غير معهودة شديدة اللهجة قرّع بها نتنياهو، وقال له: «أفعالك تبدو ممعنة في تدمير ما آمنت به أو جاهدت لتحقيقه».

وحين حاول عميلان للموساد اغتيال رئيس المكتب السياسي الحالي لحركة حماس خالد مشعل في عمان سبتمبر/أيلول 1997، استشاط الملك الحسين غضباً، وأرسل وحدة من العمليات الخاصة لـ«تزنير» السفارة الإسرائيلية بقيادة نجله الأمير عبدالله، الذي اعتلى العرش العام 1999، على ما يؤكد أحد أقرب مساعدي الحسين في تلك الفترة. وصدرت الأوامر باقتحام السفارة، إن رفضت إسرائيل تزويد الأردن بترياق لإنقاذ حياة مشعل.

رئيس الوزراء الأسبق عبدالسلام المجالي، الذي وقع معاهدة السلام مع إسرائيل، يؤكد أن المعاهدة أعادت «الأرض والمياه وانعكست إيجاباً على الاقتصاد»، كما ساهمت في رفع الحصار الغربي عن الأردن. ويستذكر المجالي كيف كانت «صوفتنا حمرا» بعد أن وقف الأردن ضد التحالف الدولي بقيادة أميركا لطرد الجيش العراقي من الكويت العام 1991.

على أن الأرقام الرسمية تتحدث عن تواضع حجم التبادل السلعي بين البلدين، وتشير إلى محاولات إسرائيل الحؤول دون تعزيز العلاقات التجارية مع الضفة الغربية. إذ وصل حجم الصادرات الأردنية إلى إسرائيل العام 2007 إلى 54 مليون دولار، مقابل مستوردات من جارته الغربية بقيمة 251 مليون دولار.

كذلك بات الأردن «أقوى في خدمة الفلسطينيين والدفاع عن حقوقهم»، مستذكراً المستشفيات الميدانية في رام الله العام 2002، وأخيراً غزّة، حيث شهد القطاع معالجة 20 ألف غزّي منذ أرسلها الملك عبدالله الثاني إلى هناك قبل شهرين، حسبما يضيف المجالي.

اليوم يطغى عامل الشك على العلاقة بين البلدين، بحسب مسؤولين سابقين

في المقابل، يرى سياسيون سابقون أن نفوذ الأردن لم ينجح دائماً في صد الهجمات الإسرائيلية أو منع وقوعها على الفلسطينيين، فيما انحصرت دائرة حراكه المعلنة بالبعد الإنساني - الإغاثي.

فإسرائيل ترفض أي تدخل بما يتعلق بالسجناء الذين تصمهم بأن «أيديهم ملطخة بالدماء اليهودية». حتى إنها ماطلت لمدة عشر سنوات، على الأقل، قبل أن تطلق العام 2007 أربعة أسرى أردنيين بعد 17 عاما خلف القضبان الإسرائيلية.

يلاحظ سياسيون أن الملك عبدالله الثاني ظل يتحاشى زيارة تل أبيب منذ صعود اليميني آريئيل شارون إلى الحكم العام 2001. حتى كانت أول زيارة قام بها لإسرائيل في آذار/ مارس 2004 وأجرى خلالها مباحثات مع شارون في النقب، وكانت تلك آخر زيارة له لإسرائيل. ففي العام 2007، تلقى الملك عبد الله الثاني دعوة لزيارة إسرائيل ومخاطبة الكنيست إلا أن تلك الدعوة لم تتم.

في الإجمال سعى الأردن إلى تأطير حجم العلاقة وتقليل الزيارات المتبادلة. لذلك تعطلت مراراً خطط تبادل الزيارات بسبب العنف الإسرائيلي المتواصل ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. لسنتين على التوالي فضّل الأردن إرجاء استقبال وزير الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم، الذي ينتمي لحزب الليكود، بسبب تفاوت في وجهات النظر حول مضامين تلك الزيارة وأبعادها.

في العام 2001، أحجم الأردن عن إيفاد سفيره المعين لدى إسرائيل عبد الإله الكردي، احتجاجاً على الإفراط في استخدام القوة العسكرية ضد الفلسطينيين عقب اندلاع الانتفاضة الثانية في أيلول (سبتمبر) 2000.

خلال العقد الماضي، كانت الأحزاب الإسرائيلية تتسابق لتوظيف علاقاتها مع الملك الراحل في إطار حملاتها الانتخابية، مستفيدة من حظوته لدى الناخب الإسرائيلي.

رئيس الوزراء الأسبق طاهر المصري (1991) يلحظ أن جنوح إسرائيل لخلق «أمر واقع» على الأرض ينسف أسس بناء دولة فلسطينية، ويهدد بنقل المشكلة إلى الأردن.

ويجادل المصري بأن «الأمر الواقع الذي تفرضه إسرائيل منذ عشرات السنين، وآخره مشاريع بناء 72 ألف وحدة في مستوطنات الضفة الغربية، يسير ضد المصلحة الوطنية الأردنية»، لذلك فإن السياسة «التوسعية تشكّل خطراً كبيراً على الأردن، لأنها تغلق الباب أمام حل الدولتين وتحيي المشروع الصهيوني في كل فلسطين بوصفها أرض الميعاد»، حسبما يضيف.

ببناء 72 ألف وحدة سيقفز بعدد المستوطنين في الضفة الغربية من نصف مليون إلى 900 ألف، وبذلك تستكمل الاستيلاء على الأرض، من خلال «بناء المستوطنات والجدار فضلاً عن إحاطة القدس بسوار من المستوطنات».

يرى سياسيون سابقون أن نفوذ الأردن لم ينجح دائماً في صد الهجمات الإسرائيلية على الفلسطينيين

وزير وسفير سابق يستذكر «موقف الأردن الحازم ضد إقدام إسرائيل على بناء جدار عازل بحجة الأمن، يستهدف تقطيع أوصال الضفة الغربية»، وذلك رغم عدم ارتياح الولايات المتحدة- المفترض أن تكون شريكه الاستراتيجي. وقد نقل الأردن قضيته إلى محكمة العدل الدولية العام 2004، التي أصدرت قراراً بعدم شرعية بناء الجدار على أرض محتلة.

مروان المعشر، السياسي والمفاوض الذي قاد بعثتي بلاده الدبلوماسية في تل أبيب وواشنطن، يرى أن أكبر تهديد للأردن يكمن في محاولة إسرائيل الخروج من النزاع مع الفلسطينيين على حساب المملكة. من هنا يأتي إصرار الأردن على مبدأ حل الدولتين.

على خلفية الشك الدائم حيال سياسات إسرائيل، انتزع الأردن من الإدارة الأميركية تعهداً بأنها «ستعارض أي ترتيبات في المنطقة من شأنها تعريض مصالح المملكة للخطر».

في كتابه «الوسط العربي؛ وعد الاعتدال»، يتساءل السياسي - الدبلوماسي الأردني مروان المعشر، عما إذا كان الجدار قد «قضى على حل الدولتين».

وبينما يستشهد بمقولة روبرت فروست: «الجدار الجيد يصنع جيراناً جيدين»، يطور المعشر الموقف الأردني من هذه المسألة بإضافة المعادل لها «.. فقط حين تقام الجدران داخل حدود الجهة التي تبنيها، وليس داخل أرض الجيران».

في ظل عامل الشك، يتحول «السلام الدافئ» الذي طمح إليه موقعو المعاهدة الأردنية الإسرائيلية، إلى علاقة باهتة وسط تباطؤ في العلاقات الثنائية؛ الإنسانية والاقتصادية والسياسية.

أردني

تسريح عاملين وعودة مغتربين تحدّيات اقتصادية جديدة

محمد علاونة

أوقفت مخاوف تسريح عمالة وطنية في الخارج واحتمال عودتهم إلى البلاد، احتفالات مسؤولين بوصول البطالة أدنى مستوى لها في 16 عاماً، بحسب بيانات رسمية أكدت انخفاضها إلى 12,7 في المئة.

شكّلت البطالة، على الدوام، تحديات للحكومات المتعاقبة، ولا شك أن وصولها إلى هذه النسبة إنجاز يجدر تقديره، ولكن الخشية مما هو قادم أمر قائم على أسس وليس مجرد حديث عابر. فبحسب قادمين من الخليج العربي، فإن من يعملون هناك بدأوا فعلاً في البحث عن وظائف في الأردن، وبعضهم عبر اتصالات هاتفية مع ذويه ومعارفه ليستطيع أن يجد موطئ قدم في سوق محلية مكتظة، وبعضهم الآخر عاد فعلاً ليبدأ رحلة البحث عن عمل في سوق صغيرة قليلة الوعد.

شكّلت البطالة على الدوام تحديات للحكومات المتعاقبة

إياد شطارة العائد من الكويت، كان يعمل في شركة كبرى تنظم الأفراح والمناسبات الاجتماعية، يحاول افتتاح صالون للحلاقة بعد أن طلبت منه شركته هناك تقديم استقالته بسبب تراجع أعمالها.

وحال شطارة هو حال كثيرين عادوا ليعملوا في مهن سابقة أتقنوها قبل حصولهم على فرص عمل في الخليج. يقول شطارة: «لا يمكنني البقاء عاطلا عن العمل مع وجود عدة آلاف من الدنانير ادخرتها بعد عمل امتد عشر سنوات هناك».

مخاوف تسريح عمالة هو أول مؤشر لتداعيات أزمة مالية عالمية تكشفت خيوطها في الولايات المتحدة الأميركية في أيلول/ سبتمبر العام 2008، امتدت لتشمل دولا خليجية تعاني من شُحّ في السيولة وضربت أسواق الأسهم العالمية والإقليمية والمحلية.

ورغم عدم وجود دراسات تفصيلية حول عدد الذين تم تسريحهم من العمال في دول الخليج، فإن قادمين من هناك يتحدثون عن آلاف المسرّحين، وهو ما تؤكده البيانات التي أوردتها الشركات الخليجية لهيئات سوق المال، وأفصحت فيها عن تسريح عمالة محلية وأجنبية.

دول الخليج تضم القسم الأكبر من المغتربين الأردنيين، إذ يتجاوز عددهم 600 ألف أردني، وفقاً للإحصاءات الرسمية الصادرة عن وزارة الخارجية. ومن بين الدول الخليجية، تعتبر السعودية البلد الذي يعيش فيه أكبر عدد من الأردنيين، حيث يصل عددهم 260 ألفاً، فيما يبلغ عددهم في الإمارات 250 ألف مغترب، مقابل 42 ألفاً في الكويت.

ويتساءل الخبير الاقتصادي هاني الخليلي عما إذا كانت عودة هؤلاء لتقاسم الرواتب مع من يعملون، في حال حصلوا على وظائف، فذلك سوف ينعكس على رواتب المشتغلين، أم أنه سيتم من خلال عمليات إحلال تحكمها الخبرات والمؤشرات العملية، أم أنهم سينضمون إلى طابور المتعطلين عن العمل.

تأثيرات تسريح عمالة أردنية في الخليج، لن تقتصر على ذلك فقط، بل تتعداه إلى تأثر تحويلاتهم المالية إلى البلاد، وهي مصدر أساسي من مصادر الدخل القومي، فالتحويلات تساهم في تشكل سيولة تحرك الأسواق، وضخ جزء منها في البنوك في صورة ودائع، يجعلها أساسا لعمل مصرفي ناجح، فضلا عن أنها بذلك تشكل رافدا قويا للعملة المحلية، وفقدها أو نقصانها يمكن أن يؤثر على الدينار وسعر صرفه الذي قد يتراجع في تلك الحال.

وفقاً للبيانات الأولية للبنك المركزي الأردني، شهد إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر تشرين الأول/ أكتوبر من العام الماضي تراجعاً نسبته 13,1 في المئة، وخلال الأحد عشر شهراً الأولى من العام 2008، ارتفع إجمالي تلك التحويلات بنسبة 11,3 في المئة لتبلغ 2,478 بليون دينار. وبحسب البيانات، فإن تحويلات هؤلاء المغتربين حققت نمواً مطرداً خلال السنوات الأخيرة؛ إذ كانت تبلغ قيمتها 1,28 بليون دينار العام 2001، قبل أن ترتفع إلى 1,36 بليون دينار العام 2002، ثم زادت إلى 1,4 بليون دينار العام 2003 وبلغت 1,46 العام 2004، ثم ارتفعت إلى 1,54 بليون دينار العام 2005، ثم زادت العام 2006 إلى 1,78 بليون دينار، بينما قفزت بعد ذلك إلى 2,1 بليون دينار العام 2007.

دول الخليج تضم القسم الأكبر من المغتربين الأردنيين، إذ يتجاوز عددهم 600 ألف أردني

في العام 1991، وبعد حرب الخليج الأولى التي تمخضت عن عودة مئات آلاف المغتربين الأردنيين في الكويت ودول الخليج الأخرى، انخفضت قيمة تحويلات المغتربين الأردنيين في الخليج من 700 مليون دولار إلى 300 مليون دولار سنويًا، بحسب بيانات «المركزي».

لكن الخليلي، يرى وجها آخر في تذكره لعودة أكثر من 250 ألفاً إبان حرب تلك الأزمة، هو ما وصفه بالإضافة النوعية للوطن، عندما عاد الخبراء ومن يمتلكون المؤهلات المتقدمة في إدارة الشركات ويمتلكون الخبرة في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

كان ذلك قبل أزمة الخليج الثانية، عندما اجتاح العراق الكويت العام 1990، وحين نشبت حرب تحرير الكويت جاءت لتضيف مصاعب أخرى تمثلت في عودة مئات آلاف المغتربين وتعرض البلاد لحصار اقتصادي خليجي عقابا للأردن الذي اعتبر موقفه مؤيدا للعراق آنذاك.

وتضاربت الأرقام حول العدد الحقيقي للذين عادوا بسبب تلك الحرب، ففي حين يرى بعض المراقبين أن هنالك 300 ألف عادوا ليستقروا في البلاد، ومنهم من رفع ذلك الرقم إلى 450 ألفا.

الأرقام الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، يمكن أن تحسم الأمر كون الزيادة في عدد السكان، بحسب الأرقام، ارتفعت بنسبة 14 في المئة دفعة واحدة ليبلغ عدد سكان الأردن 3,285 مليون نسمة العام 1991، بزيادة 452 ألفاً مقارنة مع العام 1990 بما في ذلك الزيادة الطبيعية التي تقدر بنحو 3-3,5 سنويا، وارتفع عدد السكان إلى 4,139 بليون نسمة العام 1994.

العاملون في الخليج يشغلون الوظائف المتوسطة، ومنها الفنية والهندسية ومجالات الإدارة وصناعة الاستثمار، ويراوح متوسط رواتبهم بين 600 و1200 دينار، باستثناء أعداد قليلة من كبار الموظفين والتجار وأصحاب الأعمال، ومتوسط الرواتب المشار إليه لم يعد يشكل إضافة نوعية، كون المستويات القياسية التي سجلتها معدلات التضخم في الخليج أتت على جزء كبير من إيراداتهم، بحسب الخبير الاقتصادي منير الحمارنة، الذي حذر من ارتفاع مستويات البطالة لمستويات قياسية.

التحدي المقبل الذي يمكن أن تواجهه الحكومة له عدة حلول يمكن أن تقلل من وطأة الحدث. فبينما ينصح الحمارنة بإحداث تغييرات في قطاعات الاستثمار وتوجيهها نحو مشاريع إنتاجية يمكن أن توظف عمالة، يرى الخليلي أن البنوك يمكن أن تقلص من تداعيات عودة القادمين من خلال إعطاء مزيد من التسهيلات لمشاريع صغيرة ومتوسطة يمكن أن تشغل هؤلاء.

شركة «أدفانتج» العالمية للاستشارات، أكدت في تقرير أصدرته الشهر الماضي أن شركات في دول مجلس التعاون الخليجي تتهاوى تحت وطأة عدم الاستقرار المالي. ويرى التقرير «أن تلك الشركات تتخذ تدابير تهدف إلى تخفيض التكاليف وإعداد نفسها للأوقات الصعبة مقدماً، فهي لجأت وفي خطوة ذعر مفاجئة إلى إنهاء خدمات موظفيها وتخفيض الرواتب كجزء من مبادرات تخفيض التكاليف نظراً لاضطرارها إلى البقاء على قيد الحياة».

العاملون في الخليج يشغلون الوظائف المتوسطة، ومنها: الفنية، والهندسية، ومجالات الإدارة، وصناعة الاستثمار

وتقرير «أدفانتج»، الذي حصلت «**السّجل**» على نسخة منه، جاء بعد تقرير سابق أصدرته الشركة نهاية العام الماضي 2008 وأثار جدلاً واسعاً في الخليج، وزاد من ذعر الموظفين أن التقرير كشف عن تسريح أكثر من 30 ألف عامل في دول الخليج خلال شهر واحد.

التقرير يفيد أن «الشركات استحدثت الآن مصطلحات جديدة لمسايرة الأزمة الحالية، بعضهم يسميها «التوظيف الاستراتيجي»، «Strategic Employment»، بينما يشير إليه بعض آخر على أنها «إعادة تنظيم»، «Reshuffling».

وفي أية حالة، وبحسب التقرير «فإنه يمثل في جوهره تخفيضا للتكلفة يؤثر مباشرة على الأنشطة المعتادة للموظف العادي أو ما يسمى وما نشهده حالياً «استراتيجية إعادة التوازن»، «Re-alignment Strategy».

أردني

المساعدات الخارجية للأردن: 7.7 بليون دينار خلال عقد

إبراهيم قبيلات

شهد حجم المساعدات الخارجية من المنح والقروض المقدمة للمملكة، عبر السنوات العشر الماضية ارتفاعاً من 706 ملايين دولار العام 1999 إلى 1137,5 مليون دولار العام 2008، ليصل مجموع هذه المساعدات خلال الفترة المذكورة حوالي 7,7 بليون دينار، وأن 67 في المئة من إجمالي هذه المساعدات تم توفيرها في صورة منح والباقي قروض تنموية ميسرة وطويلة الأمد.

وفي السياق نفسه، بلغ حجم المساعدات الخارجية من المنح والقروض الميسرة للعام 2008، 1137,5 مليون دولار، مقارنةً بحجم المساعدات الخارجية للعام 2007 التي بلغت 680 مليون دولار، وبلغ حجم المنح الملتزم بها خلال العام 2008 نحو 719 مليون دولار، في حين بلغت قيمة القروض الميسرة التي تم التعاقد عليها خلال العام 2008 نحو 418,5 مليون دولار، علماً بأن هذه المساعدات تشمل المنح المقدمة من الجهات المانحة الأجنبية ولا تتضمن المنح النفطية.

وتعد الولايات المتحدة الأميركية أكبر الجهات المانحة للمملكة، حيث ساهمت بتقديم منح بما نسبته 47 في المئة من حجم هذه المساعدات أي نحو 3,64 بليون دولار، ويعد الاتحاد الأوروبي ثاني أكبر الجهات المانحة للأردن، حيث قدم ما نسبته 9 في المئة من حوالي 721 مليون دولار، فاليابان بنسبة 5 في المئة، أي حوالي 350 مليون دولار، ومن ثم ألمانيا بنسبة 4,3 في المئة.

تُعدّ الولايات المتحدة أكبر الجهات المانحة للمملكة

وقد كان لهذه المساعدات الأثر الواضح في توفير التمويل للعديد من مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية في مختلف القطاعات، وبخاصة المياه، والصرف الصحي، والتعليم، والطاقة، والصحة، والسياحة، وتطوير الصناعة، والتنمية المحلية، والبنية التحتية، والطرق، والدعم المؤسسي، وتنمية الموارد البشرية وغيرها، بالإضافة إلى دعم الموازنة العامة وميزان المدفوعات. وقد تم توجيه ما نسبته 25 في المئة من حجم المساعدات الخارجية لدعم الموازنة العامة وميزان المدفوعات، وحظي قطاع المياه والصرف الصحي بنسبة 15 في المئة، وقطاع التعليم والتعليم العالي والتدريب المهني بنسبة 12 في المئة، وقطاع الصحة بنسبة 10 في المئة، وقطاع الطاقة بنسبة 6 في المئة، وتوزعت النسبة الباقية على القطاعات الأخرى كالسياحة وتطوير الصناعة والتنمية المحلية ومكافحة الفقر والبنية التحتية والطرق والدعم المؤسسي والحاكمية وحقوق الإنسان والزراعة.

وإلى جانب المساعدات الخارجية من المنح والقروض الميسرة، تم تنفيذ العديد من مشاريع الدعم الفني والمؤسسي الهادفة إلى بناء ورفع القدرات المؤسسية والإدارية للوزارات والمؤسسات الحكومية، وذلك من خلال برامج التوأمة مع المؤسسات والوزارات العريقة في دول العالم، وبخاصة الاتحاد الأوروبي، حيث استهدفت هذه المشاريع مجالات الصناعة والتجارة، والزراعة، والغذاء والدواء، والمواصفات والمقاييس، والجمارك، والمحاسبة، والطاقة البديلة والمتجددة، وتطوير إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل، ومكافحة الفساد، ومكافحة الإرهاب، وحماية البيئة. وتعتبر ألمانيا، وبريطانيا، والدنمارك، والنمسا، وإيطاليا، واليونان من أهم الشركاء في مشاريع التوأمة، الأمر الذي ساعد في تطوير المؤسسات الأردنية المستفيدة لما لهذه الدول من خبرات طويلة في المجالات ذات العلاقة.

كما تم توفير العديد من الفرص التدريبية والبعثات الدراسية للموظفين من مختلف الوزارات والدوائر الحكومية والجامعات الرسمية، وذلك في إطار برامج التعاون العلمي والثقافي التي تم إبرامها بين الأردن والعديد من الدول والجهات الخارجية.

الجهة المانحة	مليون دولار	
	منح	قروض ميسرة
الولايات المتحدة الأميركية	516.51	
الاتحاد الأوروبي	101.5	
ألمانيا	25	27.2
كندا	4.9	
فرنسا	2.1	
اليونان	0.763	
سويسرا	0.26	
اسبانيا	0.319	
الصين	11.7	29.3
اليابان	24.8	
كوريا	6.6	74.585
البنك الدولي	0.294	36.56
مرفق البيئة العالمي	6	
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	1.634	
الصندوق العربي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية	2.32	132.5
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	0.903	
البنك الإسلامي للتنمية		72.4
بنك الاستثمار الأوروبي		46
المفوضية السامية لشؤون اللاجئين	10.362	
منظمة الأمومة والطفولة	2.11	
المجموع	719	418.5
المجموع الكلي	1137.5	

المساعدات الخارجية التي تم الالتزام بها خلال العام 2008 حسب المصدر

السنة	منح	قروض	الإجمالي (مليون دولار)
1999	304.6	401.4	706
2000	368	307	675
2001	224	237	461
2002	470.6	126	596.6
2003	1136.7	353.4	1490.1
2004	474	141.5	615.5
2005	470.2	171	641.2
2006	485.4	189.6	675
2007	470	210	680
2008	719	418.5	1137.5
المجموع	5122.5	2555.4	7677.9

حجم المساعدات الخارجية للأردن خلال الأعوام 1999 - 2008

تقليصات للعمالة في الخليج وانتظار في الأردن

السجل – خاص

أعلنت شركات خليجية في الإمارات، والكويت، والبحرين عن تقليصها للكادر الوظيفي لديها. وقد جاءت أخبار التقليصات تلك في بيانات منفصلة صادرة عن شركات أجرت تقليصات:

- أعلنت مجموعة «إعمار العقارية» التي تقوم بإنشاء برج دبي، وهو أعلى مبنى في العالم، أنها قامت بالاستغناء عما يزيد على 100 وظيفة.

- ذكرت شركة «النخيل للتطوير العقاري» في دبي، وهي المروج لمشاريع عدة ضخمة مثل الجزر الاصطناعية، أنها اتخذت قراراً بتخفيض عملها وإلغاء 500 وظيفة وما يقرب من 15 في المئة من قوة العمل لديها.

- أعلنت شركة «الدار لاينغ أوروك»، وهي شركة تطوير عقاري في الشرق الأوسط، أن مئات من العاملين لديها في أبو ظبي اعتبروا عمالة زائدة، وأنها استغنت عن 10 في المئة من إجمالي قوة العمل لديها كجزء من استراتيجية «إعادة التوازن».

- أوردت شركة «الشفار للمقاولات»، ومقرها الإمارات، أنها تقوم بإنهاء خدمات ما يصل إلى 1000 عامل بسبب الانخفاض في عدد مشاريعها بواقع 817 مليون دولار منذ أيلول/سبتمبر 2008.

- قامت شركة «داماك للعقارات» بتخفيض 2,5 في المئة من قوة العمل لديها، أي بما يعادل 200 وظيفة تقريباً.

- قامت شركة «تعمير للتطوير العقاري»، ومقرها دبي، بتسليم ما يقرب من نصف موظفيها البالغ عددهم 350 موظفاً، إخطارات تفيد بأنهم يمثلون عمالة فائضة.

- أكدت شركة «أمنيات العقارية»، ومقرها دبي، أنها سرحت ما يقارب ثلث قوة العمل لديها للتغلب على الأزمة العقارية. وتم تسريح نحو 69 موظفاً من بينهم 32 موظفاً في فترة الاختبار، مع موظفين آخرين في دائرتي المبيعات والتسويق.

- ذكرت شركة «بلا حدود» التي تسيطر عليها «عالم دبي»، التي تملكها الحكومة أنها تقوم بمراجعة مستويات التوظيف لديها، وأنها قد تفكر في تقليص الوظائف.

- أعلن بنك AIG الخاص الذي يمتلك فرع دبي أنه سيخفض قوة العمل لديه بواقع 28 في المئة على مستوى العالم بسبب ضغوط أزمة الائتمان. وسيتم إنهاء خدمات ما يقرب من 120 موظفاً من أصل 420 وظيفة في AIG في سويسرا التي تملك شركة آبار القابضة للاستثمار في أبو ظبي نسبة فيه.

- قام كل من بنك «مورغان ستانلي» و«غولدمان ساكس» في الإمارات العربية المتحدة بتخفيض بنسبة 5 في المئة و10 في المئة على التوالي في الشهرين الأخيرين.

- قام عملاق الاستثمار في الكويت «بيت الاستثمار العالمي»، التي تخضع لتأثيرات الأزمة المالية في إطار سعيها لتخفيض التكاليف بتسريح ما يزيد على 70 موظفاً.

- قامت شركة «دار الاستثمار الكويتية» بتخفيض الرواتب بما يراوح بين 5 في المئة و20 في المئة من قوة العمل البالغ عددها 450 موظفاً.

- كان بنك «انفستكورب»، ومقره البحرين، هو أول بنك في البحرين يعلن عن قراره تبني تقليص الوظائف بهدف تخفيض التكاليف. وأعلن البنك عن تخفيض 28 وظيفة في البحرين تضمنت تسريح 13 مواطناً بحرينياً و90 آخرين من العاملين في مكاتب مختلفة حول العالم يمثلون 20 في المئة من إجمالي قوة العمل لدى البنك.

أردني

معايير دولية للإصلاح

ربط المساعدات بتحسُّن الأداء الداخلي تحدٍّ يستحق الاستجابة له

نهاد الجريري

في تقرير أصدرته منظمة هيومن رايتس ووتش في كانون الأول / ديسمبر 2007، قالت المنظمة الدولية إن الأردن «يسعى منذ زمن طويل إلى تقديم نفسه على أنه بلد الإصلاح السياسي» ويفصل التقرير في شرح كيف أن المسؤولين الأردنيين لا ينفكون يتحدثون عن الإصلاح وضمان سيادة حكم القانون وزيادة هامش الحريات.

في الفقرة التالية من التقرير، تذكر هيومن رايتس ووتش أن التناقض يبدو واضحا بين التصريحات الرسمية والممارسات على الأرض، ويقول التقرير إنه «خلال الأعوام القليلة الماضية، صعبت الحكومة الأردنية على منظمات المجتمع المدني أن تعمل – أو حتى تتواجد – وإن تواجدت فبأقل قدر ممكن من الاستقلالية، وذلك بدلاً من أن توسع هامش الحرية أمام مشاركة المجتمع المدني في الشؤون العامة للبلاد"، في إشارة إلى قانون الجمعيات الخيرية الذي كان قد عُرض وقتها على مجلس النواب.

تتشدد الحكومات الأردنية في رفض المراقبة الدولية على الانتخابات

ويتابع التقرير في نقد واضح للسياسة الأردنية فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحريات العامة، أن الحكومة الأردنية "يحلو لها أن تزهو بما لديها من مجتمع مدني نشط"، إلا أن المنظمات التي "تجرؤ" على انتقاد الحكومة "تكافح بضراوة لإبعاد الضغوط المستمرة والتدخلات القائمة من جانب السلطات". ويورد التقرير على لسان شخصية حقوقية في الأردن فضلت عدم الإفصاح عن هويتها خوفا من الملاحقة، أن «منظمات المجتمع المدني تخشى التحدث إلى هيومن رايتس ووتش لأنها لمّا فعلت هذا في الماضي، تعرضت لعواقب".

لاحقا، في يوليو / تموز من العام الماضي، أرسلت المنظمة الدولية رسالة إلى مجلس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والأردن قبيل انعقاده. الرسالة كانت موجهة إلى وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وإلى ممثل السياسة الخارجية والمفوضة الأوربية للعلاقات الخارجية، ومفادها أن الاتحاد ما زال يتعهد بمزيد من التعاون مع الأردن بالرغم من أنه –أي الأردن- أظهر "تراجعا" في مجال حقوق الإنسان، أو أخفق في إحراز التقدم المطلوب فيما يتعلق "بالأهداف والالتزامات المتفق عليها بين الاتحاد والأردن".

وقد لعب المانحون الكبار للأردن – الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي – دوراً مهماً في دعم الاقتصاد الأردني وتمكين الحكومة من العمل، إذ وفر الاثنان معاً حوالي 600 مليون دولار مساعدات إجمالية في عام 2006، وهو ما قدّر بعشرة في المائة من الميزانية الأردنية لعام 2007.

الرسالة ربطت بين الإصلاحات في الأردن والمعونات التي يتلقاها من الاتحاد، وطالبت بأن يتم ربط المساعدات الأوروبية بمدى التقدم في خمسة مجالات تحديدا هي: حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي، التعذيب في السجون، الاحتجاز الإداري، نتهاكات المخابرات كجهة لإنفاذ القانون، حقوق المرأة.

الملاحظ أن الحكومات الأردنية المتعاقبة لم تحقق المطلوب في أي من هذه المجالات. ولا أدل على ذلك من استصدار حكومة علي أبو الراغب في العام 2001 لقانون مؤقت مرر في غياب البرلمان، يلغي قانون التجمعات العامة لعام 1953. هذا القانون الذي تم اعتماده في العام 2004 وحمل الرقم 7، يضع قيودا على عقد الاجتماعات العامة، ويشترط الحصول على موافقات مسبقة من السلطات، بالرغم من أن القانون الذي سُن قبله بثلاثين عاما كان أكثر تقدما، إذ كان يجيز عقد الاجتماعات العامة في المملكة بشرط إصدار "إشعار" بذلك قبل 48 ساعة من عقد الاجتماع، من دون الحصول على إذن مسبق. وحتى عندما فكرت الحكومة الحالية في تعديل القانون، أضافت عليه تعديلات اعتبرت "شكلية" في مجملها.

وعلى المنوال نفسه، نجد أن قانون الانتخاب الذي مررته حكومة أبو الراغب أيضا بصفة مؤقتة، يتعارض مع العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية من حيث اعتماد الصوت الواحد والدوائر الضيقة، الأمر الذي يخلق حالة من عدم التوازن في تمثيل الناخبين في البرلمان.

وبالحديث عن الانتخابات، تتشدد الحكومات الأردنية في رفض المراقبة الدولية عليها. حكومة معروف البخيت التي أدارت الانتخابات البلدية والنيابية الأخيرة عام 2007، اعتبرت الحديث عن المراقبة الدولية ضربا من "التشكيك المسبق" بالعملية الانتخابية. البخيت، وقتئذ، قال إنه سيسمح لمنظمات المجتمع المدني المحلية بالاطلاع على سير عملية الانتخاب. لكنه عاد لاحقا وتراجع عن ذلك سامحا فقط للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بذلك.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان فصل في تقرير أصدره عن تلك الانتخابات ونشره على موقعه الإلكتروني كيف تراجعت الحكومة عن التزاماتها بالسماح للمركز بمراقبة الانتخابات حتى انتهى الأمر بالسماح لـ150 مواطنا فقط بمراقبتها، الأمر الذي لم يتح الفرصة لمراقبة الانتخابات "بالطريقة المتعارف عليها في دول العالم»، بل «سمح فقط بمتابعة ورصد العملية الانتخابية عن بعد، من دون أن يكون لمندوبيه الحق في البقاء المستمر في قاعات الاقتراع والفرز، وذلك بحجة أن قانون الانتخاب أعطى هذا الحق للمرشحين ومندوبيهم دون غيرهم".

وخلص المركز إلى أن "حجم المخالفات لقانون الانتخاب والتي رافقت معظم مراحل العملية الانتخابية، ألقى بظلال كثيفة من الشك حول مدى توافق إجراءات العملية الانتخابية مع المعايير الدولية والوطنية المتعلقة بنزاهة الانتخابات».

مجريات الانتخابات الأردنية جاءت في وقت شهد فيه العالم بنزاهة الانتخابات التشريعية الفلسطينية العام 2006، التي خضعت لرقابة دولية؛ إذ اعتبرها الاتحاد الأوربي «مثالا» يحتذى في المنطقة العربية.

إلى ذلك فإن الجدل ما زال دائرا على أشده بين هيومن رايتس ووتش ومديرية مراكز الإصلاح والتأهيل فيما يتعلق «بإساءة معاملة نزلاء السجون». المنظمة اعتبرت أن «سخرية» مديرية الأمن العام من نتائج تقرير كانت قد أصدرته بشأن «التعذيب المنتشر والمتكرر في السجون الأردنية» ينطوي على «فشل المديرية في إدراك الحقيقة الخطيرة للحياة داخل مراكز الإصلاح والتأهيل التابعة لها".

المجلس الوطني لحقوق الإنسان فصّل في تقرير أصدره عن الانتخابات ونشره على موقعه الإلكتروني، كيف تراجعت الحكومة عن التزاماتها بالسماح له بمراقبة الانتخابات

حققت مديرية الأمن العام انفتاحاً لافتاً من خلال المكتب الإعلامي الذي يستقبل استفسارات الصحفيين

مديرية مراكز الإصلاح والتأهيل، وفي عدد سابق من **السّجل**، أشارت إلى أنه يُصار حاليا إلى تدريب مرتبات "منتقاة" من الأمن العام على إدارة هذه المراكز والتعامل مع النزلاء، بما سيسهم بالحد من عمليات الإساءة؛ لكنها في نفس الوقت ما زالت تولي أمر المخالفين من عناصرها إلى محكمة شرطية غير مستقلة.

من ناحية أخرى، حققت مديرية الأمن العام انفتاحا إعلاميا لافتا من خلال المكتب الإعلامي الذي يستقبل استفسارات الصحفيين تحديدا وفي كل المجالات. كما أنشأت إذاعة توفر معلومات مرورية للمواطنين وتستقبل شكاواهم الحياتية.

يقول أكاديمي بارز إن مثل هذه "الإصلاحات" لا تتعدى كونها "تجميلية" لا تمس الجوهر في شيء. ومن ذلك أن الأردن، ورغم أنه صادق في العام 1992 على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فإن المرأة الأردنية ما زالت إلى اليوم، تطالب بحقها في توريث جنسيتها لأطفالها على غرار الرجل الأردني.

إقليمي

بورتريه

نذير رشيد:
مسيرة عاصفة للرجل "الغامض"

خالد أبو الخير

يلح بعض الغموض على صورته، رغم أن مذكراته ولقاءاته الفضائية قالت الكثير. يصعب تذكر يوم لم يكن فيه عسكرياً، هو الذي ولد في خضم أحداث جسام، وظل أسير ما كانه، وما سيأتي.

مر بثلاث محطات مفصلية، كما يسميها، كان دوره فيها رئيسياً «مرحلة الضباط الأحرار، ومرحلة العام 1970، وعودة البلد إلى الديمقراطية والانتخابات.

رأى نذير رشيد النور في مدينة السلط يوم 19 يوليو/ حزيران 1929، لعائلة شامية الأصل.

درس في الكتاب أولاً، ثم انتسب للدراسة النظامية. ولم يكن بالطالب المجتهد. وشارك إبان المرحلة الإعدادية في إضراب المدارس بسبب رفع علامة النجاح إلى 60 في المائة بدلاً من خمسين بالمائة. لكن تدخل الأمير عبدالله الأول، أنهى الإضراب مع بقاء مستوى النجاح على حاله، كما أدى تدخله ثانية إلى قبول رشيد في الصف الثالث ثانوي رغم عدم تفوقه.

أنهى دراسة الثانوية «المترك» العام 1947، وشدّ الرحال عقبها إلى بغداد ملتحقاً بكليتها العسكرية التي زارها إبان رحلة كشفية في العام الذي سبق، وأحب أجواءها.

وقعت حرب 1948 أثناء ما كان طالباً في بغداد، وبعد عودته العام 1949 عُيّن برتبة ملازم ثانٍ في كتيبة الدروع الوحيدة في الجيش آنذاك.

اغتيال الملك عبدالله يوم 20 تموز/يوليو 1951، ترك أثراً بالغاً في نفسه وسائر الضباط «اللي كان داعمنا وحامينا وقائدنا.. راح».

يؤكد أن الجيش العربي «بذل كل ما يستطيع من أجل فلسطين، وحافظ على قسم كبير من الضفة الغربية، ودرّتها مدينة القدس».

يروي محاولة عراقية لضم الأردن إلى المملكة العراقية بعيد وفاة الملك عبدالله وتنازل الملك طلال عن العرش بسبب من مرضه، على اعتبار أنهم أبناء عم، لكن رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى، ورجالات الأردن، وقفوا ضد الفكرة، وطبقوا الدستور الأردني، وانتقلت الولاية إلى أكبر أولاد الملك طلال الأمير آنذاك، الأمير، الملك الراحل الحسين «الذي كان يحظى أيضاً بدعم الشعب والجيش».

يحاجج بأن رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى لم يتلاعب بانتخابات 1954 التي أعقبت حل البرلمان، ويشهد للرجل بأنه «مات وليس في بيته كرسي».

ميوله القومية دعته للانتماء العام 1951 إلى تنظيم «الضباط الأحرار» الذي كان هدفه «تعريب قيادة الجيش الأردني ومقاومة التغلغل اليهودي في فلسطين» بحسبه. وفاتحه في الموضوع الضباط «محمود المعايطة، وشاهر أبو شحوت، وضافي جميعاني».

يشير في مذكراته إلى تسريبه وثيقة سرية وضعتها قيادة الجيش التي يهيمن البريطانيون عليها، إلى الملك الحسين، تقضي بسحب القوات إلى مرتفعات شرقي النهر عند حدوث مواجهة مع الإسرائيليين، وتشير إلى توريد كميات هزيلة من الذخيرة للجيش ما أغضب الملك الذي وبّخ كلوب باشا عليها. «لعن أبو حبايب كلوب».

بعد «مناورة هاشم» والأحداث التي أعقبتها، أتهم بالضلوع في المحاولة الانقلابية الفاشلة في نيسان/أبريل العام 1957، وحينما علم بصدور الحكم الغيابي بالسجن 15 عاماً وأنه مطلوب حياً أو ميتاً، فر إلى سورية.

في دمشق علم أن البعثيين لعبوا دوراً في المحاولة الانقلابية، والتقى عبدالحميد السراج، رئيس المكتب الثاني أو رئيس المخابرات آنذاك، الذي قال له: «البعثيين عكاريت».

يؤكد أن «المناورة كان متفقاً عليها، وأن محاولة جرت لتوريطه، وحوّرت لأسباب لا يعلمها وليست من صلاحياته».

تطوّع للقتال كقائد ميداني العام 1958 إلى جانب المجموعات اللبنانية التي تمثل الدروز، والسُنّة، والشيعة الذين وقفوا ضد التمديد للرئيس كميل شمعون، لكنه حين رأى الانزال الأميركي لدعم شمعون، أدرك أن المعركة حسمت.. فعاد إلى دمشق.

يروي كيف عرف أن انقلاباً على الوحدة مع مصر سيحدث في سورية لدرجة أنه قال لزوجته: «تعالي نقعد على الشرفة ونشوف الانقلاب المتوقع أن يبدأ من منطقة المزة حيث كان يسكن».

ساعد السراج في الهروب من سجن المزة إلى «المختارة» مقر كمال جنبلاط، ومن ثم إلى مصر. غادر إلى لبنان ومنها إلى مصر وأقام في الاسكندرية.

يصف صدور العفو الملكي العام عن جميع المعارضين المقيمين خارج الأردن في شهر مارس/ آذار العام 1965. بأنه «فرحة العمر». و قفل عائداً إلى الأردن، حيث حطت طائرته في مطار القدس «قلنديا».

أعاده محمد رسول الكيلاني، إلى الوظيفة كضابط في دائرة المخابرات برتبة رائد شباط/ فبراير العام 1968 وعُيّن مسؤولاً عن فرع إسرائيل في الدائرة، ورفع إلى رتبة مقدم بعد مضي ستة شهور.

وقعت هزيمة الـ67، وتلتها معركة الكرامة التي عايشها، فضلاً عن مراحل الصراع الذي تفجر العام 1970.

مطلع أيلول/ سبتمبر 1970 عُيّن مديراً للمخابرات العامة. وهو من رشّح الضابط عدنان أبو عودة، لمنصب وزير الإعلام في حكومة محمد داوود العسكرية.

يتهم الحكومة المصرية بالتواطوء مع منفذي جريمة اغتيال وصفي التل.

العام 1973 ترك رئاسة المخابرات العامة، وانتقل سفيراً للأردن في المغرب حتى منتصف العام 1974. لكنه ملّ من السفارة والبروتوكولات.. «مش شغلتي هل شغلة»، فاستقال وعاد إلى الأردن متفرغاً لممارسة العمل الخاص.

عاد إلى الأضواء مع عودة الديمقراطية غداة تعيينه عضواً في مجلس الأعيان العام 1989، «ميزة الملك الحسين أنه لا ينسى رجاله وكل واحد له دور آني وله دور مستقبلاً».

في الأعيان رأى الدستور لأول مرة «تفاجأت بأن هذا الدستور، هذه الورقة النثرة الصغيرة، شغلة مهمة، يعني حتى شقد ما حفظتها ما تقدر تحفظها ولازم تكون بجيبتك حتى ما تخطئ، وترجع له في كل مناسبة، هالورقة هذه كتبها ناس عظام حقيقة»،

جاء وزيراً للداخلية في حكومة عبد السلام المجالي الثالثة في نيسان/ ابريل 1997. «اختارني سيدنا، قال سيدنا لعبد السلام جيب نذير للداخلية، فقبلت أنا رأسا».

أداؤه الوزاري أثار الجدل، ويذكر مواطنون قوله على شاشة التلفزيون «كل أعضاء الأحزاب بجمعهم على منسف». دلالة على قلة عددهم وتأثيرهم.

برأيه، أن «الأردنيين إجمالاً مدللون، يعني أحياناً دلال زائد، أحياناً بدها شوية شد الفرامل، كان مظاهرات واحتجاجات كثيرة بسبب وبدون سبب، وبخاصة جماعة الأحزاب، 23 حزباً كان عنا، أي شيء بدهم يساووه».

ويعتقد أن على الأردنيين أن «يحطوا إيديهم بإيدين بعض ويمشوا بالصف».

«لا أضرب بيد من حديد، أعرف القوانين وأنفذها، وأجعل من غيري ينفذها أيضاً».

حاول جهده ثني الحركة الإسلامية عن مقاطعة انتخابات 1997 التي أشرف عليها، وانتقدهم كثيراً حين قاطعوا. بقي في منصبه حتى قدمت حكومة المجالي استقالتها في أيلول/سبتمبر العام 1998.

برز مجدداً غداة طبع مذكراته «حساب السرايا وحساب القرايا» التي منعت من التداول في الأردن.. ثم سُمح بها.

«لو يعني تعود الأيام، ما بغير شغلة من اللي صارت معي، لا، أقسم بالله ما في شيء نادم عليه نهائياً». يجادل «أبو جعفر» وهو يرنو إلى جبال السلط يغمرها الغمر.

إقليمي

سُخط على المذكرة الدولية وإغماض العيون عن الضحايا

السودان أمام نُذُر المجهول بعد طلب اعتقال الرئيس

عمر البشير

معن البياري

عشية إصدار قضاة المحكمة الجنائية الدولية الـ 18 مذكّرتهم التي تقضي بتوقيفه، واتهامهم له فيها بارتكاب سبع جرائم كبرى في إقليم دارفور، سخر الرئيس السوداني عمر البشير، قائلاً: إن عليهم أن يبلّوا قرارهم، أياً كان، ويشربوا ماءه. وغداة إعلان المذكّرة، ومع إشهار دول غربية غير قليلة ومنظمات حقوقية عديدة ترحيبها بالقرار، قال الرئيس السوداني إن مدّعي عام المحكمة ومن فيها وداعمي قرارها «تحت حذائه». وبإضافة هذين التصريحين الحادين، إلى قرار الحكومة السودانية طرد 13 منظمة إغاثة إنسانية أجنبية من أراضيها، ردّاً أولَ منها على قرار المحكمة الدولية، فإن المرء يقع على منسوب عالٍ من التوتر في استقبال القرار غير المسبوق، الذي يتوجه باتهامات صريحة لرئيس دولة وهو في منصبه، ويطالب بالقبض عليه. وهي اتهامات ثقيلة، خمس منها متعلقة بجرائم ضد الإنسانية: القتل، الإبادة (مغايرة للإبادة الجماعية)، النقل القسري لأعداد كبيرة من المدنيين ونهب ممتلكاتهم، الاغتصاب.

هذه الاتهامات وأخرى غيرها، كان مدّعي عام المحكمة الجنائية الدولية الأرجنتيني لويس أوكامبو، ضمّنها في مذكرة طلبه في تموز/يوليو الماضي إصدار الأمر باعتقال الرئيس. وسعت جامعة الدول العربية، والاتحاد الإفريقي ودول صديقة للحكم أبرزها الصين، إلى تعليق طلب أوكامبو، وإتاحة الوقت لجهود إحلال تسوية سياسية وترتيبات أمنية، تُنهي العدائيات المستمرة في الإقليم. وأخفقت تلك الجهود في التأثير على المسار الذي كانت تمضي إليه المحكمة الدولية. والمتوقع أن الإخفاق نفسه سيلحق بجهود مماثلة، تنشط بها حالياً جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي، ومصر، والصين، وروسيا، باتجاه تجميد قرار قضاة المحكمة لمدة عام، وهو ما تتيحه المادة 16 من نظام المحكمة. ولا تعلن الخرطوم تأييداً لهذا السيناريو، صدوراً عن قناعتها بوجوب إسقاط القرار المذكور، واعتباره كأنه لم يكن، بصفته مسّاً كبيراً في استقلال السودان وسيادته، وعودة للاستعمار، وقراراً سياسياً يهدف إلى الهيمنة على السودان ومقدّراته، بحسب ما دأب الرئيس على ترديده في خطاباته أمام الحشود، طوال الأيام الماضية عقب إعلان مذكرة طلب اعتقاله في لاهاي. إلى ذلك، سارعت الحكومة السودانية إلى رفض مقترح القاهرة عقد مؤتمر دولي يناقش مذكرة المحكمة الجنائية، ويعالج قضية دارفور، «لأن المؤتمر سيكون منصة دولية لإشهار المواقف الأجنبية ضد الحكم في الخرطوم».

وبالنظر إلى رفض الخرطوم المطلق قرار المحكمة، ومواجهته بطرد منظمات إغاثة إنسانية أجنبية غير حكومية بدعوى ممارستها أنشطة استخبارية، في قرار لا رجعة عنه، بحسب مسؤول بارز، تقول الأمم المتحدة إنه سيحرم نحو مليون ونصف مليون في دارفور من الغذاء والإعانة. وبالنظر إلى تهديد منظمات إنسانية أخرى وقوة الأمم المتحدة العاملة ضمن قوات حفظ السلام المشكلة مع قوات أخرى إفريقية، بالطرد، بل وتهديد الدبلوماسيين الأجانب بذلك. بالنظر إلى ذلك كله، لا يبدو ميسوراً الوقوف على السيناريو المحتمل أن يمضي إليه مسار الأزمة القائمة والمحتدمة بين الخرطوم، والأمم المتحدة، وتالياً بينها وبين عواصم نافذة في «المجتمع الدولي». غير أنه في الوسع ترجيح أن مزيداً من الانسداد السياسي سيستجدّ أمام المحاولات الهادفة لتنشيط التفاوض بين الخرطوم وحركات التمرد، فقد سارعت الأخيرة للترحيب بقرار المحكمة الدولية، واعتبرته «انتصاراً» لها.

> من الصعب التسليم بوجاهة أي رواية بشأن أعداد الضحايا

أما «حركة العدل والمساواة»، فقد أعلنت وقفها المسار التفاوضي الذي بدأته مع الحكومة، وقال رئيسها خليل إبراهيم، إنها تجد نفسها إحدى الآليات التي تمكّن من القبض على الرئيس. وكانت الحركة أبرمت، في الدوحة وبرعاية قطرية، وإفريقية، وعربية، تفاهماً موقعاً مع الحكومة، يقضي باستمرار التفاوض وبالبحث المشترك في إجراءات ميدانية وإنسانية وأمنية لتخفيف التوترات القائمة في دارفور. أما حركة تحرير السودان، فأعلن زعيمها المقيم في باريس عبد الواحد محمد نور، أن لا سلام يمكن أن يقوم في السودان، ما لم يسلّم البشير نفسه، وينقذ البلاد من «العنتريات»، بحسب تعبيره. وزعم أن الحل في السودان يكمن في تشكيل حكومة ائتلافية انتقالية تترأسها حركته، تعمل على ضمان فصل الدين عن الدولة، وإحلال العلمانية، واحترام الحريات، والتطبيع مع إسرائيل. وقال نور إنه عندما يتولى السلطة في الخرطوم، في وقت قريب جداً (!)، سيعمل على فتح سفارة وقنصليات إسرائيلية في عموم مناطق السودان، جنباً إلى جنب مع السفارة والقنصلية الفلسطينية.

وفي زياراته المتتالية إلى إسرائيل، بزعم أن هناك ثمانية آلاف سوداني هارب من دارفور، واستعجاله التطبيع مع تل أبيب، ورفضه أي مفاوضات مع الحكومة السودانية، يضاعف عبدالواحد نور من تشويه قضية دارفور الذي يعاني مئات الآلاف من سكانه من محنة ثقيلة. بينما الرأي الشائع في الشارع العربي أن القضية برمتها اصطنعتها إسرائيل، وأميركا، وفرنسا، وبريطانيا، لاستنزاف السودان وجعله تابعاً. هذه القناعة النافذة تضاعفت مع إصدار المحكمة الجنائية الدولية الأمر بالقبض على الرئيس، الأمر الذي يحيل بالضرورة إلى تجاهل مجرمي الحرب الإسرائيليين، بعد المحرقة العدوانية في غزة وقبلها. وقد عمد الرئيس للتأشير إلى هذا الأمر في خطاباته أمام الحشود، التي تجمعت لنصرته في شوارع الخرطوم وفي دارفور نفسها، وقام بالتذكير بجرائم بوش في العراق بعد احتلاله. ويطربُ الشارع العربي لهذا الكلام، المحقّ في بعض وجوهه، أمام مسألة البشير وأمام قضية دارفور، لا سيما أن أوكامبو المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، وصاحب الحملة الأقوى ضد البشير، صرّح لـ «الجزيرة» في هذه الأثناء أنه ليست هناك أدلة تثبت ارتكاب المسؤولين الإسرائيليين جرائم حرب في أثناء العدوان على غزة.

أدى إصدار قضاة المحكمة الدولية مذكرة طلب الاعتقال، إلى تجهيل كبير في الشارع العربي بشأن القضية الإنسانية والأمنية الشنيعة في دارفور، وبشأن الإحساس الإنساني والأخلاقي الواجب تجاه مئات آلاف الضحايا هناك، وكلهم مسلمون، كما يحسن التذكير دائماً، من قتلى وجرحى، ومشردين، ومنهوبين، ولاجئين، ومتروكين للرياح الإقليمية والدولية الشديدة التعقيد. وفيما أصبحت هذه الجموع موضوع ابتزاز سياسي واتجار غير أخلاقي، فإنه يصبح عصيّاً التوافق بشأن حقيقة ما يجري ضدّهم، ومن الصعب التسليم بوجاهة أي رواية بشأنهم، سواء من الحكومة السودانية أو حركات وعصابات التمرد، وأيضاً من هيئات الأمم المتحدة ومنظمات عديدة لا شطط في القول إن ثمة مقادير من عدم الصدقية في تقاريرها، مع تشويش كبير يتم منذ اندلعت الأزمة في دارفور قبل ست سنوات، بشأن أعداد القتلى والنازحين، وبشأن المسؤوليات عن اقتراف الانتهاكات.

يزيد قرار اتهام الرئيس بالمسؤولية المباشرة وغير المباشرة عن جرائم ضد مدنيين في دارفور، من انكشاف السودان أمام العالم، ما يُضاعف احتمالات تعرض هذا البلد العربي لضغوط وعقوبات، ويضيف عوامل جديدة لخلط الحقائق في دارفور، وللتعمية في الشارع العربي على محنة شديدة الفداحة. ولن يكون مفاجئاً أن يشهد السودان تطورات دراماتيكية، إذا تم اللجوء إلى قرصنة غير أخلاقية من أجل اعتقال البشير، وسيكون السلام والأمن في دارفور، والاستقرار في عموم السودان، بين ضحايا عديدين جراء ذلك.

"الجميع" ضالعون

قالت منظمة هيومان رايتس ووتش في تقريرها لعام 2007 إن كل الأطراف الضالعة في النزاع في دارفور، أي الحكومة والمتمردين، ارتكبت «فظائع» ضد المدنيين في الإقليم الواقع غرب السودان، وتمتد مساحته بولاياته الثلاث على 510 آلاف كيلو متر مربع، وتعداد السكان فيه نحو ستة ملايين نسمة. وجاء في التقرير أن انتشار المجموعات المسلحة التي تتواجه ما بينها ومع القوات الحكومية وحلفائها لا يشكل تحدياً لمبادرات السلام فحسب، بل يخلّف وضعاً لا يمكن التكهن به للمدنيين، وقوات حفظ السلام، ووكالات العمل الإنساني.

يتفق هذا الإيجاز مع ما استمع إليه كاتب هذه السطور من رئيس مكتب الأمم المتحدة في ولاية جنوب دارفور عبد اللّه فاضل، اليمني الجنسية، في أثناء زيارة إلى مدينة نيالا عاصمة الولاية قبل نحو عام، وقال إن «الجميع» متورطون في اقتراف انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان. ورفض فاضل حصر تسمية «الجنجويد» على المسلحين النهابين من قبائل عربية، ويرى هذا غير دقيق، فكل القبائل في إقليم دارفور مسلحة. ويشدّد على خطأ افتراض أن تكون سودانياً عربياً في دارفور لتكون متهماً، ويوضح أن النزاعات وجولات التقاتل تتم بين القبائل، وليس بالضرورة بسبب الميليشيات المسلحة وحدها، وليس صحيحاً أن كل العرب متورطون في عمليات القتل والنهب والتهجير.

مسؤولون دوليون في مكتب الأمم المتحدة، ينشطون في مهمات متعددة، ينصحون الإعلاميين بالتعاطي بحذر شديد مع الأرقام الشائعة عن أعداد ضحايا الاقتتال، التي تصدر من الأمم المتحدة أو الحكومة السودانية أو غيرهما. والمعلوم أن وكالات الأنباء تكاد تستقر على عدد 200 ألف قتيل قضوا في السنوات الست الماضية، وتقفز أحياناً إلى 300 ألف. وتشيع الحكومة أن العدد لا يتجاوز 10 آلاف فقط. وبشأن النازحين، فإن وكالات ومنظمات مختصة تميل إلى عدد 2، 2 مليون نازح، فيما أبلغ مسؤول أممي رفيع كاتب هذه السطور أن العدد لا يزيد على مليون ونصف مليون.

قضية قبلية صارت سياسية

عبد اللّه مسار، مستشار الرئيس السوداني، من أهم الخبراء بشأن دارفور، والصراع الأهلي هناك، وهو ينحدر من الإقليم. في مكتبه في الخرطوم، تحدث لكاتب هذه السطور، وقال إن القضية قبلية تحولت إلى سياسية، وإن التسلح في الإقليم من الظواهر الطبيعية، وإن 12 مليون بندقية، على الأقل، تتوافر فيه، غير أن 90 في المئة من الأهالي لا يشتركون في الصراع. وبشأن «الجنجويد»، وهي التسمية الشائعة للمسلحين من القبائل العربية المدعومين من القوات الحكومية ويغيرون على القبائل الإفريقية، يوضح مسار أن هؤلاء من مختلف القبائل، وأن التسمية تطلق على الذين يهاجمون ويسرقون العربات، وظهرت أول مرة في 1980، وأطلقتها حركات التمرد المسلحة على من يحاربونها وتحاربهم من القبائل العربية.

وتتشكل حركات التمرد من عناصر في قبائل الفور (ينتسب إليها عبدالواحد نور) والمساليت، والزغاوة، وكانت لهذه القبائل الإفريقية مشكلات مع قبائل عربية في جبل مرة غرب دارفور، واشتعل الصراع المستمر منذ 2003 حين وقع نزاع قبلي حول المراعي وموارد المياه. وقد تشكّلت «حركة تحرير السودان» بزعامة نور كحركة قبلية، وتحولت إلى حركة سياسية بفعل صراعات حزبية وتأثير تشاد والحركة الشعبية ودول خارجية. أما «حركة العدل والمساواة» بزعامة خليل إبراهيم، فقامت كحركة سياسية، بعد الخلاف بين حزبي المؤتمر الوطني بزعامة الرئيس البشير وحزب المؤتمر الشعبي بزعامة حسن الترابي الذي تميل الحركة إليه، بل هي متهمة أنها جناح عسكري تابع للترابي.

دولي

الخارجية الأميركية: العسكرة أم القوة الناعمة؟

ستيفن غلين

دع جانبا للحظة توكيدات هيلاري كلنتون اللفظية التي أدلت بها الأسبوع الماضي من أن توسيع المستوطنات في الضفة الغربية "لا يساعد" على تحقيق سلام في الشرق الأوسط. ففي النهاية، لا أحد يتوقع منها أن تعبر عن أي شيء بأكثر من احتجاج هزيل على استيطان الأرض الفلسطينية في زيارتها الأولى للشرق الأوسط بوصفها وزيرة للخارجية. وبدلا من ذلك، دعنا نركز على ما قدمته السيدة كلنتون لوزير خارجية روسيا سيرغي لافروف خلال اجتماعهما في جنيف: زر "إعادة ضبط" لشرح رغبة الرئيس باراك أوباما في إصلاح علاقات واشنطن مع موسكو التي خربها بوش. حين أشار لافروف بطيبة إلى أن التعبير الخاص بالزر قد ترجم خطأ بحيث بدا وكأنه يعني "تعبئة زائدة" وليس إعادة ضبط، ضحكت كلنتون على الطرفة ومضت.

ولكن كان هنالك شيء كاشف حول المشهد. فكر في أن أقوى بلد في العالم، والذي يحتفظ ببعثات أشبه بالقلاع يعمل فيها آلاف الأشخاص حول العالم، من الواضح أنه لا يستطيع التعامل بسرعة مع متحدث بالروسية. ألم يكن في مقدور مساعد وزير الخارجية لشؤون الهدايا أو الأجوبة الذكية أن يتصل بالسفارة الأميركية في موسكو للحصول على ترجمة مناسبة؟ لو عرفت، لكنت اتصلت بستروب تالبوت، وهو مساعد سابق لوزير الخارجية، وروسوفيل الذي يتردد على محل بيع الغيتارات نفسه الذي أتردد عليه وطلبت منه المساعدة.

على تفاهة الأمر، فإن حادثة الزر نموذجية بوصفها عرضا لمرض أشد يصيب الجهاز الدبلوماسي الأميركي، وهو أمر أقسمت كلنتون نفسها أن تعالجه. قد لا يبدو الأمر كذلك، بوجود سفارة أميركية هائلة الحجم، لكن مصادر أميركا الدبلوماسية تبدو هزيلة. ففي حزيران / يونيو 2008، وبحسب إف أنثوني هومز مستشار الشؤون الخارجية، كان هنالك نحو 6646 موظف في مكاتب الخدمة الخارجية في وزارة الخارجية، أي ما يزيد بنحو عشرة في المئة عما كان عليه العدد قبل 25 عاما، حين كانت بلدان العالم أقل مما هي عليه الآن بأربع وعشرين بلدا. إن الفجوة بين الموارد البشرية وحجم العمل واسعة جدا، إلى حد أن موظفي الخدمة الخارجية لا يتلقون سوى القليل من التدريب، لأنه ليس هنالك من يغطي غيابهم. وتعاني البعثات الدبلوماسية الأميركية من وجود شواغر نسبتها 30 في المئة في إفريقيا، و21 في المئة في العالم أجمع. ويتم إهمال العمل الحيوي وبخاصة في مجالات ما بعد الصراع؛ عدد الموظفين الذين تمت أعارتهم للوكالة الأميركية للتنمية الدولية انخفض بما نسبته 75 في المئة منذ السبعينيات.

كيف تسنى لوزارة الخارجية أن تصبح بهذا الضعف..

من الصحيح أن موازنة الرئيس أوباما للعام 2010 تدعو إلى بذل جهد على مدى سنوات لزيادة حجم الخدمة الخارجية في صورة ملحوظة، في كل من وزارة الخارجية ووكالة التنمية الدولية، فالخدمة الخارجية لا ترحب فقط بمثل هذا السماح، بل والقادة العسكريون أيضا، فوزير الدفاع روبرت غيتس نعى ما يدعوه "عسكرة" السياسة الخارجية الأميركية ودعا إلى تقوية عضلات أميركا الدبلوماسية. وفي الشهر الماضي، دعا الأميرال مايك موللن، رئيس هيئة الأركان المشتركة، إلى مزيد من التركيز على الأدوات "غير العسكرية للنفوذ الدولي.. وقدرات الدبلوماسية الأميركية."

كيف تسنى لوزارة الخارجية الأميركية، التي كانت يوما رأس النبع للدبلوماسية الأميركية والواجهة الأميركية لما وراء البحار، أن تصبح بهذا الضعف؟ لقد كان هنالك ركود طويل، بكلمات رديارد كبلنغ، ركود تعمق تحت إدارة سلف السيدة كلنتون، كوندوليزا رايس، التي دعت في خطاب لها ألقته في شهر كانون الثاني / يناير 2006، إلى "دبلوماسية جريئة.... تسعى إلى تغيير العالم،" لكن رايس فشلت في جمع ما يكفي من التمويل للاكتتاب في رؤيتها الكاسحة. وكما كتب السيد هومز، السفير السابق في بوركينا فاسو، في عدد شهر كانون الثاني/ شباط من مجلة "فورين أفيرز" قائلا "إن الدبلوماسي يحتاج برامج ممولة جيدا لكي تحصل على ما هو أكثر من تأثير رمزي. وهذه البرامج غير موجودة. وهي لم تطلب أبدا، والأشخاص الثلاثمئة الذين أعيد تعيينهم في بلدان نامية مهمة من الناحية الاستراتيجية خلال السنوات الثلاث الماضية، لم تكن لديهم في الواقع أي موارد جديدة للعمل بها."

ويوازي ذلك في إلحاق الأذى بالدبلوماسية الأميركية، بحسب هومز، ثقافة الخوف التي تضعف الرأي المخالف، وقد كتب قائلا: "الموظفون الذين تجرأوا على تقديم تحليلات حقيقية للخيارات الدبلوماسية تم تجاهلهم، وتعرضوا للعقاب والنفي. وفي بعض المكاتب، تزايد في صورة كبيرة عدد "المستشارين الخاصين" الذين عينوا على خلفية سياسية – والذين يعملون في واقع الأمر بوصفهم مفوضين سياسيين من خلال تطبيق نظام ضبط سياسي بغض النظر عن الأحداث على الأرض -.

وقد أصبح هذا واضحا في الولاية الأولى لإدارة بوش، وبخاصة أنها ترتبط بمكتب شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية، وما فيها من الخبراء العرب. ومسؤولون من أمثال رون شليشر، وهو موظف مخضرم في الخدمات الخارجية، ومتحدث طلق اللسان بالعربية، مع خبرة في أماكن مثل القاهرة والقدس، كان في إمكانهم في حقب أخرى أن يصعدوا السلم الوظيفي ليتسلموا مناصب رفيعة في الشرق الأوسط. وفي العام 2004، منح شليشر جائزة رابطة موظفي الخدمة الخارجية الأميركية السنوية عن وضعه أفضل رسالة "مخالفة" في تاريخ الخارجية الأميركية، وهو جزء من تقليد نقاشي داخلي كبير. ولكن شليشر كان حريصا على ألا يتفاخر بهذه الجائزة حتى لا يستدعي ذلك صدور أي ردود أفعال من جانب البيت الأبيض الذي تحدى سياساته في نظام المنبر المفتوح في وزارة الخارجية الذي كان يوما محطا للفخر والإعجاب.

اليوم، يكتب هومز، "لقد أصبح الأمر يزداد صعوبة أمام موظفي الخدمة الخارجية الأميركية، وهي الجهة التمثيلية الوحيدة للخدمة الخارجية بأكملها، لأن تضع ترشيحات مرنة للحصول على جوائزها السنوية لأي اختلاف بناء، لأن التصريح بالنقد للسياسة الأميركية أصبح نادرا جدا الآن."

إن النقص في عدد الموظفين ومناخ الخوف يقدم منبرا ضعيفا لدبلوماسية واثقة وقوية، فإن كانت السيدة كلنتون جادة في شأن إحياء تمثيل مدني أميركي في الخارج، فإنها تحتاج من المال إلى أكثر مما يمكن للكونغرس أن يوافق على تخصيصه، وإلى قيادة أقوى من تلك التي قدمتها سلفها. وإن كان هنالك من أمر فإن وزارة الخارجية هي التي تحتاج إلى إعادة ضبط.

اقتصادي

في ظل الأزمة المالية العالمية

المناطق المؤهلة: تجربة تحتاج إعادة تقييم

محمد علاونة

كشفت دراسة أعدتها وزارة الصناعة والتجارة، جوانب سلبية في إقامة المناطق الصناعية المؤهلة، وبينت تواضع الاستفادة من استثماراتها.

وردّت الدراسة ذلك، لأسباب، منها أن مستلزمات الإنتاج الوسيطة للصناعات في هذه المناطق مستوردة، وأن أرباح المصانع فيها تُحوَّل للخارج، وأن 50 في المئة من الأيدي العاملة فيها من العمالة الوافدة، فضلاً عن أن هذه المدن تُفقد خزينة الدولة جزءاً من إيراداتها، نتيجة ما تتمتع به الصناعات فيها من إعفاءات جمركية وضريبية.

المناطق الصناعية المؤهلة، فكرة أميركية بدأت منتصف تسعينيات القرن الفائت، واستهدفت السوق الأميركية، وهي تحتاج الآن إلى إعادة تقييم، لأن هذه السوق تعاني من شح في السيولة، نتيجة الأزمة المالية العالمية، والتراجع المستمر في صادرات تلك المناطق خلال السنوات الأخيرة.

الخبير الاقتصادي إبراهيم سيف، يقول: «إن المبررات التي أنشئت من أجلها المناطق المؤهلة تلاشت بعد إلغاء الولايات المتحدة الأميركية نظام الكوتا، ما سمح للآسيويين توسيع منافستهم في السوق الأميركية بعد حصة جيدة حصلوا عليها أيضاً في المناطق الصناعية الأردنية، كون معظم الاستثمارات فيها تعود لهم».

ويرى الخبير الاقتصادي أحمد النمّري، «أن الجدوى الاقتصادية لإنشاء تلك المناطق لم تُدرس بعناية، كونها تستهدف منتجاً واحداً وسوقاً واحدة، وهو ما يتعارض والفائدة المرجوّة لأي اقتصاد».

النمري، ذهب إلى أبعد من تجاهل دعم تلك المناطق أو إعادة إحيائها، داعياً الحكومة إلى عدم ضخ أموال تدعمها. يقول: «تصفيتها تدريجياً ستوفر على خزينة الدولية ملايين الدنانير».

إعادة النظر في تلك الاتفاقيات تبدو أمراً صعبَ التحقّق، لأن الفكرة انطلقت أصلًا لأسباب سياسية، تمثلت في توطيد العلاقات مع الولايات المتحدة و«الكيان الصهيوني»، لذا، فإن إعادة تقييم عمل تلك المناطق أمر ضروري قبل الأزمة المالية العالمية، بحسب الخبير الاقتصادي إبراهيم علوش.

علوش، الذي أعد دراسة وافية عن عدم وجود جدوى اقتصادية من إنشاء تلك المناطق، يقول: «ما دام القرار السياسي مرتبطاً بتحالف مع الولايات المتحدة الأميركية، فإن تلك المناطق ستبقى وستستنزف إيرادات الدولة، لأن عمال تلك المناطق غير أردنيين، واستثماراتها غير أردنية».

يصف النمّري المناطق الصناعية بأنها في مرحلة احتضار، ويتفق مع علوش بأنها يمكن أن تشكّل أداة سياسية للضغط على الأردن. يقول: «بإمكان الولايات المتحدة وقف مستورداتها في أي وقت».

زاد من الضغوط على عمل المناطق الصناعية المؤهلة، توقيعُ مصر لاتفاقية مشابهة في العام 2004، تتيح للمنتجات المصرية المصنّعة في هذه المناطق دخول السوق الأميركية من دون رسوم جمركية، شريطة أن يكون 11,7 في المئة من مكوناتها مصنوعاً في إسرائيل، ما رفع من منافسة البضائع المصرية للأردنية، بحسب سيف الذي يقول: «اتفاقية التجارة الحرة التي وقعها الأردن مع الولايات المتحدة العام 2000 خلقت إزدواجية بما يتعلق بالإعفاءات، بمعنى أن إعفاءات الاتفاقية حلت محل الامتيازات التي أنشئت من أجلها المناطق الصناعية المؤهلة».

بيانات صادرة عن وزارة العمل تؤيد التراجع في أداء تلك المناطق، وتشير إلى أنه في شهر كانون الثاني/يناير الفائت فقط، أغلقت 3 مصانع في المناطق الست المؤهلة في المملكة، فبقي منها 86 بعد أن كانت 89 مصنعاً، هي التي كانت تبقّت من 97 مصنعاً كانت قائمة في مطلع العام 2008.

إغلاق هذه المصانع أبوابها أسفر عن تسريح أكثر من 3 آلاف عامل وعاملة، منهم نحو ألف من الأردنيين، وأكثر من ألفين من الوافدين.

في الماضي، كانت المناطق الصناعية المؤهلة تتعرض للنقد، لاعتمادها المكثف على العمالة المستوردة، ولانخفاض القيمة المضافة في إنتاجها، فضلاً عن أن أرباحها ومعظم أجور عمالها تُحوَّل للخارج.

مؤسسة تشجيع الاستثمار روّجت لتلك المناطق لدى إنشائها، بقولها: إنها كانت مسؤولة عن صادرات أردنية تزيد قيمتها على 410 ملايين دولار إلى الولايات المتحدة، في حين أنها كانت 9 ملايين دولار فقط العام 1999. وفي العام 2003، وصلت صادرات المناطق الصناعية المؤهلة إلى 563,93 مليون دولار، بحسب أرقام المؤسسة.

كما تشير بيانات التجارة الخارجية إلى انخفاض صادرات المملكة من هذه المناطق، بنسبة 20 في المئة، لتصل إلى 940 بليون دولار خلال العام 2008، بعد أن سجلت 1,13 بليون دولار العام 2007.

بلغ عدد العاملين في المناطق الصناعية المؤهلة 43 ألف عامل في العام 2008، منهم 10,500 ألف عامل أردني ، مقابل 49,800 الف عامل في العام 2007، منهم 12,500 ألف عامل أردني.

بنود اتفاقية المناطق الصناعية

وُقّعت اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1997، بين الأردن وإسرائيل. في ما يلي النص الكامل للاتفاقية:

إدراكـا لمتطلبات القسم 9 من قانون تطبيق منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل للعام 1985، كما هو معدل (التشريع)، وإعلان رئيس الولايات المتحدة الأميركية رقم 6955 (الإعلان)، فإن حكومة دولة إسرائيل وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية (الطرفان)، قد اتفقا بهذا على إقامة «المنطقة الصناعية المؤهلة في إربد» (كويز - QIZ)، ويطلبان من حكومة الولايات المتحدة عدّها "منطقة صناعية مؤهلة" بموجب التشريع والإعلان.

*** المادة الأولى: حدود جغرافية**

إن حكومة دولة إسرائيل وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية تحددان هنا الأرض التالية التابعة لدولتيهما كمناطق محددة يجوز للبضائع أن تدخلها دون دفع ضرائب أو رسوم، بصرف النظر عن بلد منشأ تلك البضائع.

أ - بالنسبة لحكومة دولة إسرائيل: منطقة تقع تحت سيطرة الجمارك الإسرائيلية هي حدود الأرض المتقاطعة عند حدود جسر الشيخ حسين - نهر الأردن، المبينة على الخريطة المرفقة كمعرض أ.

ب- بالنسبة لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية: منطقة إربد المعفاة من الرسوم، المبينة على الخريطة المرفقة كمعرض ب.

وعلى أساس التشريع الوطني الخاص بكل من الطرفين، ستضع السلطات الجمركية في إسرائيل والأردن إجراءات جمركية خاصة بقصد ضمان التدفق السريع للبضائع من هذه المناطق المحددة وإليها.

ويكون القصد من هذه الإجراءات تأكيد التنفيذ الصارم لمبادئ الرسوم والضرائب بحسب هذه الاتفاقية. وفي حالة دولة إسرائيل، حيث ستساهم المصانع الواقعة خارج المنطقة بجزء من نسبة الـ 35 في المئة، الحد الأدنى من المحتوى المطلوب بموجب التشريع والإعلان، فإن سلطة الجمارك الإسرائيلية ستضمن أن المدخلات المستوردة من الخارج والموحدة مع البضائع المشحونة إلى داخل المنطقة ستكون معفاة من الرسوم.

*** المادة الثانية: التعاون الاقتصادي**

أ- إدراكـاً بأن أحد الأغراض الدولية للتشريع والإعلان، تشجيعُ التعاون الاقتصادي في المنطقة، فإن حكومة دولة إسرائيل وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية تتفقان بهذا على إنشاء لجنة مشتركة ستكون لها المسؤولية المبينة أدناه لتحديد هوية تلك الأعمال الواقعة داخل المنطقة الصناعية المؤهلة في إربد، التي تنطوي على تعاون اقتصادي جوهري بين إسرائيل والأردن، وستكون البضائع المعالجة في المنطقة من قبل أعمال حددتها اللجنة، مؤهلة بالدخول إلى الولايات المتحدة معفاة من الرسوم إذا كانت تلك البضائع تفي بمتطلبات التشريع والإعلان.

ب- يحق لممثل عن الولايات المتحدة المشاركة في اجتماعات اللجنة بصفة مراقب.

جـ- يجوز للّجنة أن تقرر بأن مشروعَ عمل ينطوي على تعاون اقتصادي جوهري بين إسرائيل والأردن إذا:

1- كان الصانع على الجانب الأردني من "كويز" والصانع الإسرائيلي، يساهم كل منهما بما لا يقل عن ثلث الحد الأدنى من محتوى نسبة 35 في المئة المطلوبة بموجب التشريع والإعلان للإعفاء من الرسوم في الولايات المتحدة.

أو:

2- كان الصانع على الجانب الأردني من "كويز" والصانع الإسرائيلي، يساهم كل منهما ويحتفظ بما لا يقل عن 20 في المئة من إجمالي تكلفة إنتاج البضائع المؤهلة للإعفاء من الرسوم، مع استبعاد الأرباح، حتى لو لم يكن بالإمكان عدّ التكاليف جزءاً من متطلب محتوى الحد الأدنى بنسبة 35 في المئة. ولهذا الغرض، يجوز أن تشمل التكاليف مواد منشأ، وأجورا، ورواتب، وتصميما، وبحثا، وتطويرا، واستهلاك رأس المال المستثمر، ونفقات عامة تتضمن مصروفات التسويق.. إلخ.

د- ستكون للّجنة المشتركة سلطة الموافقة على مشاريع العمل، تلك التي ستكون منتجاتها مؤهلة للدخول إلى الولايات المتحدة معفاة من الرسوم على أساس متطلبات الفقرة C، ولها أيضاً سلطة إلغاء هذه الأهلية إذا لم تعد تلبي تلك المتطلبات. وستعيد اللجنة المشتركة تثبيت الموافقة على الأهلية لامتيازات الإعفاء من الرسوم على أساس سنوي.

هـ-ستنقل اللجنة المشتركة دون توانٍ إلى جمارك الولايات المتحدة (مكتب الممثل التجاري، مكتب العمليات الميدانية) أسماء مشاريع العمل التي تكون منتجاتها أهلاً لمعاملة الإعفاء من الرسوم، وتحديد المنتجات المنتجة أو المعالجة في "كويز" من قبل مشاريع الأعمال تلك التي تمتثل بقاعدة متطلبات المنشأ المدرجة في "مجمل تحديدات منطقة صناعية مؤهلة بموجب الإعلان رقم 6955" المرفق بالرسالة المؤرخة 28 يوليو/تموز 1997 من الممثل التجاري للولايات المتحدة إلى وزيرَي الصناعة والتجارة الإسرائيلي والأردني.

*** المادة الثالثة: قواعد المنشأ**

تتفق حكومة دولة إسرائيل وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية، على أن منشأ أي منتج منسوجات أو ملابس يتم تصنيعه في منطقة إربد الصناعية المؤهلة، بصرف النظر عن منشأ أو مكان معالجة أي من مدخلاته أو مواده قبل الدخول إلى المنطقة، أو الانسحاب لاحقاً منها، سيتقرر فقط بناء على قواعد المنشأ للمنتجات النسيجية والملابس المبينة في القسم 334 من قانون اتفاقية جولة أرغواي، 19 U.S.C. 3592.

*** المادة الرابعة: تعاون جمركي**

إن حكومة دولة إسرائيل وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية ستساعدان سلطات الولايات المتحدة في الحصول على معلومات، بما في ذلك وسائل التحقيق، بغرض مراجعة عمليات تطالب بالدخول إلى الولايات المتحدة معفاة من الرسوم، وذلك للتحقق من امتثالها للشروط السارية المفعول، وللحيلولة دون نقل مواد بصورة غير قانونية وهي غير مؤهلة لدخول الولايات المتحدة معفاة من الرسوم.

*** المادة الخامسة: دخول حيز التنفيذ**

ستدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد أن يستكمل الطرفان الإجراءات القانونية اللازمة.

وُقّعت في الدوحة، قطر يوم 16 نوفمبر/ تشرين الثاني 1997، على ثلاث نسخ أصلية باللغة الإنجليزية.

اقتصادي

صناعة الزجاج: مواد خام وافرة ومصنع وحيد ينتظر إحياءه

السّجل - خاص

◀ البيانات الصادرة عن سلطة المصادر الطبيعية، وتفيد بوجود 13 مليون طن احتياطي من مادة «رمال السليكا»، أساسية لصناعة الزجاج، تتناقض مع حقيقة وجود مصنع وحيد في الأردن في هذا المجال، وهو مصنع متوقف منذ العام 1987 بانتظار إحيائه بعد أن اشتراه مستثمر كويتي، العام 2007.

في منطقة تزخر بكميات وفيرة من المادة الأساسية، ومحافظة سجلت مستويات بطالة مرتفعة (27,1 في المئة بحسب الإحصاءات العامة)، ضاعت آمال أهل المنطقة بإعادة تشغيل المصنع الوحيد في الأردن في مجال صناعة الزجاج، الذي دعا لإنشائه الملك الراحل الحسين العام 1981.

في محافظة معان، وبالقرب من الطريق الدولية المؤدية إلى السعودية والعراق، وبالجوار من منشآت مؤسسة سكة حديد العقبة، يقبع مصنع الزجاج بانتظار إعادة تشغيله، بحسب رئيس غرفة تجارة معان عبدالله صلاح. يقول: «أهل المنطقة قلقون بعد أن علمنا أن المستثمر ينوي بيع أراضي المصنع وبيع معداته، وهناك من يقول إن مستثمرين آخرين من قطر سيقيمون مصنعاً آخر».

الشركة الخليجية باعت مواد المصنع، من هناجر وحديد، وفككت أجزاء المصنع وهياكله، ورحّلتها لعرضها للبيع في السوق المحلية على أنها خردة. كما جرى تقسيم الأراضي العائدة إلى المصنع القديم، التي تبلغ مساحتها 478 دونما، إلى قطع كل منها عشر دونمات، ما دفع أبناء المنطقة إلى الاعتقاد أنها في طريقها للبيع، كون الشركة المالكة للأرض تعمل في مجال العقارات، بحسب صالح أبو طويلة، أحد أبناء المنطقة.

تخصيص 70 دونما لإقامة مصنع مصغّر للعبوات الزجاجية

صلاح يرى أن معان «مُهْمَلَة»، رغم ما تمتلكه من مكونات تتعلق بالموارد الطبيعية أو الخدمات اللوجسية، ويضيف أن المحافظة تقع في مثلث «ذهبي»، يتيح نقل المواد الخام أو المصنعة إلى كل من السعودية والعراق، وإلى بقية دول العالم عبر ميناء العقبة.

مستشار شركة المشروعات العقارية الكويتية، الشريف أيمن المدني، قال خلال اجتماع عقد في بلدية معان مؤخراً، إن «الأزمة الاقتصادية العالمية، والظروف الاستثنائية التي مرت بها الشركة، حالت دون إقامة مشروع مصنع للزجاج في معان بتكلفة تصل إلى 170 مليون دولار».

بيد أن صلاح أبدى تفاؤلا حذرا عقب الاجتماع المذكور، وأضاف أن أي مشروع سيكون مردوده إيجابيا على أهالي المنطقة والاقتصاد الوطني بمجمله.

المدني أكد لأهالي المدينة أن «الشركة جادّة بالعمل والالتزام بوعودها مع الحكومة لإقامة مصنع مصغر للعبوات الزجاجية تصل تكلفته ما بين 30 و50 مليون دينار، بدلا من مصنع الزجاج القديم الذي قامت الشركة بشرائه».

أهالي مدينة معان الفقيرة التي تبعد 220 كيلو متراً جنوب عمّان، عاشوا التحولات التي شهدتها إعادة إحياء المصنع، وكثير منهم أملوا بالحصول على فرص عمل في هذا المشروع.

كانت الحكومة باشرت العام 1981، بتشكيل مجلس إدارة شركة مصانع الزجاج الأردنية. وفي ذلك الوقت كانت معان، المدينة والمحافظة، تعاني من فقر شديد، ونسبة بطالة عالية، وكانت تحتاج إلى تنمية حقيقية وفعّالة.

وبدا أن هناك مقومات عديدة كان من شأنها ديمومة هذا المشروع، منها توافر العمالة الوافدة والبنية التحتية، لكن توقف هذا المشروع طرح علامات استفهام كبيرة، بحسب صلاح.

«هنالك مقومات جديدة يمكن أن تدعم المشروع»، يقول صلاح، ويضيف: «المشاريع العقارية الكبرى في كلّ من العاصمة عمّان والعقبة تحتاج لمود بناء مكملة، مثل الزجاج. من هنا يمكن تسويق المنتجات المرتقبة».

المصنع عانى من انخفاض في قيمة معداته بسبب الاستهلاك، ما دعا لإصلاحه بين فترة وأخرى، واستيراد قطع الغيار من الخارج وبأسعار مرتفعة.

المنطقة	الاحتياطي المقدر (مليون طن)	الموقع
رأس النقب	10000	مساحة كبيرة وعلى بعد 70 كم من العقبة
قاع الديسي	2000	شرق بلدة القويرة (50 كم شمال شرق العقبة)
وادي السيق - الراكيا	120	وادي عربة تبعد 65 كم شمال العقبة
البتراء - عين البيضا	100	شمال المدينة الأثرية (البتراء)

مصنع الزجاج الموقوف كان يشغّل أكثر من 2000 عامل

تعثر المصنع في العام 1987، وبدأت أسهمه تتهاوى في سوق عمّان المالية، إلى أن وصلت الأمور إلى تصفيته، وشُكِّلت لجنة تصفية له صُرفت لها وعليها مبالغ مالية كبيرة، ما حرمَ المساهمين من استرداد حقوقهم بالكامل، بل تكبدوا خسائر مالية كبيرة، إضافة إلى تشريد زهاء 400 عائلة كانت تعتمد في معيشتها على عمل أبنائها في المصنع.

المدني خلال لقائه الفعاليات الشعبية والاقتصادية في بلدية معان، أكد انه لا نية لدى الشركة لبيع الأراضي المقام عليها المصنع القديم، وأن الهدف من تجزئة الأرض تخصيص 70 دونما لإقامة المصنع الذي تنوي الشركة إنشاءه، على أن تُستَغلّ البقية لإقامة صناعات متنوعة تتواءم وطبيعة المنطقة واحتياجات السوق، بالتعاون مع شركات صناعية ولوجستية عربية ودولية.

صناعة الزجاج تبقى بانتظار إحياء المصنع الوحيد في الأردن، وبانتظار تشغيل نحو 400 عامل من المتعطلين عن العمل في المحافظة، بحسب صلاح، في حال تم إنشاء المصنع الذي كشف عنه المدني، في الوقت الذي كان فيه مصنع الزجاج الموقوف يشغل أكثر من 2000 عامل.

دخل الفرد في محافظة معان

◀ أشار مسح أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، إلى أن متوسط دخل الفرد في محافظة معان منخفض نسبياً.

تبيّن أن دخل أكثر من 44 في المئة من الأسر في المحافظة أقل من 150 ديناراً شهرياً، مقابل 30 في المئة من الأسر في عموم المملكة، وأن أكثر من 80 في المئة من الأسر في المحافظة لا يتجاوز دخل الأسرة الواحدة منها 300 دينار في الشهر. وإذا ما أُخذ حجم الأسرة في الحسبان، فإن هذا الدخل يبقي هذه الأسر قريبة من خط الفقر.

أكثر من نصف مجموع دخل الأسر في المحافظة مصدره العمل في الوظيفة الحكومية، يليه في الأهمية عائد العمل في القطاع الخاص الذي يمثل 20 في المئة من مجموع الأسر، ثم عائد التقاعد الذي يمثل نحو 15 في المئة.

أما العائدات التي مصدرها التحويلات من الخارج والثروة النباتية، والثروة الحيوانية، فتشكل بمجملها أقل من 3 في المئة من مجموع الدخل.

ويرى المسح الذي تم تنفيذه العام 2003، أن أكثر من 85 في المئة من الأسر في محافظة معان تتطلع إلى زيادة دخلها، والمشروعات التي تقترحها لتحقيق ذلك هي: المشروعات الزراعية بالدرجة الأولى، تليها في الأهمية المشروعات الصناعية، ثم الحرفية. وبسبب انخفاض مستوى الدخل، يلجأ أكثر من 25 في المئة من الأسر في المحافظة للاقتراض لتغطية الفجوة بين الإنفاق والدخل، وينصبّ نحو 90 في المئة من إجمالي إنفاق الأسر في المحافظة على الحاجات الأساسية، مثل: الغذاء؛ والماء؛ والملابس؛ والمواصلات؛ والتعليم؛ والصحة، أما الإنفاق على الترفيه والترويح عن النفس، فلا يتجاوز 2 في المئة.

ويتم الاقتراض بشكل عام من مصادر متنوعة، أكثرها انتشاراً البنوك التجارية، يليها في مؤسسة الإقراض الزراعي، ثم الأفراد (الممولون)، ثم صندوق التنمية والتشغيل.

نتائج المسح الذي نفذه فريق البحث على مستوى المدينة، دعمت النتائج على مستوى المحافظة، إذ تبين أن أكثر من ثلثي أفراد العينة من أهالي مدينة معان هم من ذوي الدخل المتدنّي (67,2 في المئة)، مقارنة مع رُبع أفراد عينة الدراسة من ذوي الدخل المتوسط، مع وجود نسبة ضئيلة جداً يمكن عدّ دخلها فوق المتوسط.

نتائج توزيع الدخل، سواء على مستوى المحافظة أو على مستوى المدينة، تدعم فكرة عدم وجود طبقة وسطى واضحة المعالم، ووجود فئة عليا محدودة مع غالبية من الفئة الدنيا على سلّم التدرج الاجتماعي. يعزز ذلك وجود 48 في المئة من أفراد العينة من الذين ليس لهم دخل شخصي ويعتمدون على دخل أحد أفراد الأسرة. وهو ما يعكس ارتفاع نسبة الإعالة.

"رمال السليكا"

◀ تتمتع مناطق الجنوب في الأردن بكميات وافرة من مادة رمال السليكا (رمال الكوارتز)، وهي صخور رملية بيضاء نقية تحتوي على نسبة عالية من السليكا SiO_2 (أكثر من 99 في المئة)، تتكون بشكل رئيسي من حبيبات معدن الكوارتز، وتحتوي على كمية قليلة من الشوائب والمعادن الثقيلة (أقل من 0,1 في المئة).

أما مصطلح «الرمل الزجاجي»، فيُطلق على رمال السليكا «الكوارتز» التي لها مواصفات فيزيائية وكيميائية تتناسب مع صناعة الزجاج، مثلاً حجم الحبيبات الذي يتراوح غالباً ما بين 100 و500 ميكرون، ونسبة أكاسيد الحديد (Fe_2O_3) تقل عن 0.05 في المئة.

تُستخدم رمال السليكا في صناعة الأواني الزجاجية، وزجاج الكريستال، والألواح الزجاجية، والألياف الزجاجية، وزجاج البصريات. كما تُستخدم في قوالب السباكة، كونها تشكل عاملاً مخفضاً لدرجة الإذابة للأكاسيد القاعدية في عمليات الإذابة.

تنتشر هذه الرمال في منطقة رأس النقب، حيث تتواجد كميات كبيرة جداً منها جنوب جرف رأس النقب، وتتكشف على مساحة تزيد على 150 كيلو متراً مربعاً، والواقعة على بعد 70 كيلو متر شمال العقبة، وتعود إلى عصر الأوردفيشي الأسفل وضمن تكوين الديسي الرملي.

كما تتواجد في منطقة قاع الديسي، إلى الشرق من قرية القويرة وشمال وادي رم، وتعدّ امتدادا للتكوين نفسه في منطقة رأس النقب.

وفي منطقة البتراء – عين البيضا، هناك كميات من هذه الرمال، تعود إلى تكوين الديسي الرملي، حيث تتكشف بكميات جيدة.

وفي منطقة الجيشية، التي تقع على بعد 6 كم إلى الشرق من ميناء العقبة، هناك تكشُّف كبير من الرمال البيضاء المفككة والمحتوية على نسبة جيدة (بين 4 و18 في المئة) من «الكاؤلين». ويعود التكشف إلى عصر الكريتاسي الأسفل، الذي تم حفظه بين الصخور الغرانيتية المحيطة بالعقبة.

وفي مناطق وادي السيق – الراكيا، هناك تكشّفات من رمال الكريتاسي الأسفل البيضاء، والمحتوية على نسبة من الكاؤلين في منطقة وادي عربة التي تبعد 65 كم شمال العقبة.

اقتصادي

مؤشرات التباطؤ في الاقتصاد الأردني

أحمد النمري

خلافاً لتصورات وردية رددها، وما يزال يرددها كبار وصغار مسؤولي الحكومة ودوائرها وفرقها الاقتصادية حول إنجازات ومكاسب الاقتصاد الأردنـي أو تأكيد إمكانياته في مواجهة ومعالجة أي صعوبات أو «تحديات» فعلية أو متوقعة والخروج منها، كما حدث سابقاً في رأيهم، وعلى الرغم من عدم الإعلان بعد عن تحقق «نمو سلبي» في الناتج المحلي الإجمالي خلال ربعين سنويين متعاقبين، نقول خلافاً لما تقدم، ورغم ذلك، نستطيع أن نرصد ونحدد العديد من المؤشرات التي ترجح أو حتى تؤكد تسارعاً متزايداً ينذر بدخول حالة تباطؤ اقتصادي متزايد يتحول بسرعة إلى كساد أكثر عمقاً.

وكمؤشر لتباطؤ قطاع العقار، انخفضت أعداد الرخص الممنوحة للبناء بنسبة (13 في المئة)، خلال الأحد عشر الأول من 2008، وهبطت المساحات المرخصة خلالها بنسبة (17 في المئة)، قياساً بالفترة نفسها من 2007، وخلال الشهرين الأولين من هذا العام، تراجعت قيمة التداول في السوق العقارية إلى (577) مليون دينار هبوطاً من (879) مليون في الفترة نفسها من 2008، وبنسبة تراجع (36 في المئة) انعكاساً للأزمة العامة المتصاعدة، وبأكثر من شكل في هذا القطاع.

واتسم الطلب المحلي على الألبسة، والأثاث بالضعف والتراجع وهبوط الأسعار بنسبة لا تقل عن (30 في المئة)، وفي بعض المواقع أكثر من ذلك الذي انعكس في خروج فعاليات تجارية من هذه السوق من جهة أو اللجوء إلى حملات مكثفة من التنزيلات السعرية تراوحت في معظمها بين (40 في المئة) إلى (70 في المئة)، ومعظمها حقيقي في هذه الفترة، بل أن التباطؤ في هذا القطاع دفع ببعض فعالياته إلى الإعلان عن تنزيلات في أسعار الملابس الشتوية عند بدء الشتاء وليس في نهايته!!.

وما زالت المناطق الصناعية المؤهلة تسير من سيء إلى أسوأ لأكثر من سبب سياسي، واقتصادي، وتعاني أكثر من مدينة صناعية، وبخاصة الحديثة منها من ضعف نسبة الاشغال فيها رغم حوافز متعددة منحت لها، ومنها تخفيض أسعار بيع الأراضي في بعضها بنسبة (36 في المئة) وقيمة إيجاراتها بنسبة (40 في المئة).

كما تعاني شركات ومعارض السيارات من تباطؤ أو تراجع كبير من أرقام ومعدلات مبيعاتها، وبنسبة تقارب (40 في المئة)، في بعض المواقع.

وانخفض بحدة حجم المناولة في ميناء العقبة، في الشهرين الأولين من 2009 إلى (940) ألف طن قياساً بحجم (1,4) مليون طن في الفترة نفسها من 2008.

ويعاني قطاع السياحة حالياً من تباطؤ أعمق وأكثر شمولاً بداية من انخفاض نسبة الإشغال في الفنادق بنسبة (25 في المئة)، في المتوسط، وبالنسبة نفسها فيما يتراجع التردد السياحي على المطاعم وأماكن الترفيه، فيما بلغت نسبة التدهور في الطلب على السيارات السياحية (40 في المئة)، وكمؤشر آخر على التباطؤ السياحي انخفاض قيمة رسوم دخول البتراء من (1,5) مليون دينار في شهر شباط/فبراير 2008 إلى (677) ألف دينار في شباط/فبراير 2009، وكادت تنعدم حركة تدفق الأفواج السياحية الأردنية إلى الخارج، وقد استمر اتجاه التباطؤ في العائد السياحي وفي زخم حركته رغم تخفيض في أسعار الخدمة السياحية بنسبة لا تقل عن (10 في المئة).

وكانعكاس للتباطؤ الاقتصادي المتصاعد في أكثر من قطاع، تدهورت أسعار معظم الأسهم المتداولة في بورصة عمان بحدة منذ آب/أغسطس 2008 وبنسبة هبوط (24,9 في المئة)، عن كامل 2008 شاطبة أيضاً نسبة ارتفاع (30 في المئة)، تحققت خلال الأشهر السبعة الأولى من 2008.

وأيضاً ونتيجة تعمق وامتداد حالة التباطؤ الاقتصادي، ارتفعت قيمة الشيكات المعادة إلى (170) مليون دينار خلال شهر كانون الثاني/يناير من هذا العام، وبنسبة (6,1 في المئة)، من قيمة الشيكات المقدمة للتقاص، وهي نسبة عالية بأكثر من معيار، ولم يسبق تسجيل مثيل لها منذ سنوات.

ما سبق في الواقع أمثلة فقط عن حالات من مؤشرات التباطؤ الاقتصادي في بعض القطاعات وبالتأكيد يمكن أيضاً رصد مؤشرات لحالات أخرى مشابهة، ومؤثرة وتؤدي إلى الاستنتاج نفسه.

انكار أو تجاهل الأزمات الاقتصادية على أنواعها أو محاولات التخفيف والتلطيف منها، قد يفيد لفترة قصيرة، ولكن ذلك سيكون المدخل الأكيد لانفجارها لاحقاً في وقت يصعب فيه مواجهتها، وايجاد الحلول المناسبة الكلية بل وحتى الجزئية لها.

يضم 108 شركات

القطاع المالي في بورصة عمّان الأكثر تضرراً بالأزمة العالمية

محمد علاونة

القطاع المالي في بورصة عمّان تأثر بشكل ملحوظ بسبب الأزمة المالية العالمية، ما انعكس على أداء الشركات في هذا القطاع لتظهر نتائج مخيبة للآمال في نهاية العام الماضي 2008.

وبلغ عدد الأسهم الرابحة ضمن القطاع المالي 66 شركة، والخاسرة 42 شركة، وبلغ مجموع صافي الأرباح للقطاع 705.94 مليون دينار، بنسبة تراجع وصلت إلى 6.52 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام 2007، التي بلغ صافي الأرباح فيها 755.14 مليون دينار.

هذا التراجع الحاصل في مجموع صافي الأربـاح، يعود إلـى الخسائر الكبيرة التي تكبدتها شركات الخدمات المالية بسبب الأزمة المالية، والتي انعكس أثرها على بورصة عمّان بشكل ملحوظ خلال الربع الأخير من العام الماضي، وذلـك بعدما شهد ارتفاعا ونشاطا ملحوظين خلال النصف الأول من العام، وقد أدت هذه الأزمة لتراجع البورصة بعد ذلك الارتفاع بنسبة 50 في المئة.

القطاع المالي يضم 108 شركات، موزعة ما بين قطاعات البنوك والتأمين والعقارات والخدمات المالية المتعددة.

الاطـلاع عـلى الـنـتـائـج الأولـيـة لهذه الشركات، يكشف أن هنالك ارتفاعا في عدد الأسهم المصدرة ضمن هذا القطاع، حيث وصلت إلى 3.637 مليار دينار/سهم، بنسبة ارتفاع مقدارها 18.56 في المئة، مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، بعدد أسهم بلغ إلى 3.067 مليار دينار/سهم.

تأتّت هذه الزيادة من الشركات التي قامت برفع رأسمالها عن طريق اكتتابات الخاصة، والـشـق الآخـر تـأتّـى من الأسهم المنحة التي تم توزيعها، ومـن أبرزها أسـهـم الـمـنـحـة للبنك العربي وكـانـت قيمتها 178 مليون دينار، إضافة إلـى الشركات العقارية التي رفعت رأسمالها عن طريق الاكتتاب الخاص، وأبرزها شركتا «الأردن دبي للأملاك»، و»تطوير العقارات».

مـن أكـثـر الشركات التي تـضـررت مـن هذه الأزمـــة: شـركـة الأردن الأولى للاستثمار، ولحق بها خسائر قدرها 39.53 مـلـيـون ديـنـــار، تـلاهـا شركة الثقة للاستثمارات الأردنية، وتكبدت خسائر قدرها 5.9 مليون دينار. وجاءت في المرتبة الثالثة الشركة الاستثمارية القابضة للمغتربين الأردنيين، وقد لحق بها خسائر قدرها 4.16 مليون دينار، وكانت شركة المحفظة الوطنية للأوراق المالية في المرتبة الرابعة، وقد عانت من خسائر قدرها 4.06 مليون دينار.

معظم هذه الشركات أعلنت عن نتائج جيدة خلال النصف الأول والربع الثالث من العام 2008، لكنها تأثرت بشكل ملحوظ بالأزمة المالية.

وصلت حصة السهم مـن الأربـــاح في القطاع المالي إلى 0.194 دينار/سهم مقارنة مع العام 2007، حيث كانت 0.246 دينار/سهم، وبنسبة تراجع قدرها 21.15 في المئة.

ووصل مكرر ربحية القطاع المالي 19.78 مـرة، محسوباً على أسـاس اعتماد النتائج الأولية نهاية العام 2008، وعلى أسعار إغلاق 15 شباط/فبراير 2008.

قطاع البنوك سجل في نهاية العام 2008 ارتفاعاً في رؤوس أموال شركاته، بنسبة 17.16 في المئة لتصل إلى 1.84 مليار دينار، مقابل 1.57 مليار دينار للفترة نفسها من العام 2007، وهي الأسهم المجانية التي قامت البنوك بتوزيعها على المساهمين.

وارتفع مجموع صافي الربح لقطاع البنوك بنسبة 8.1 في المئة، لتصل إلى 691.55 مليون دينار، مقابل 639.74 مليون دينار في نهاية الفترة السابقة من العام 2007 .

حصة السهم من الربح تراجعت بنسبة 7.73 في المئة، لتصل إلـى 0.37 دينار/سهم مقابل 0.41 دينار/سهم، ووصل مكرر الربحية لقطاع البنوك إلى 16.63 مرة.

واحتلت شركة البنك العربي المرتبة الأولـى بين شركات قطاع البنوك من حيث حصة السهم من الربح، حيث بلغت 0.675 دينار/سهم في نهاية العام 2008، واحتل المرتبة الثانية البنك الأردني الكويتي لتصل الحصة إلى 0.464 دينار/سهم، تلاه البنك الإسلامي الأردني: 0.433 دينار/سهم.

من أكثر الأسهم نمواً من حيث حصة السهم من الأرباح، سهم بنك سوسيته جنرال الأردن، حيث نمت بنسبة 81.57 في المئة، مقارنة مع ربحية العام الماضي، لتصل إلى 0.099 دينار/سهم. السبب في ذلـك رفْع البنك رأسماله خلال العام 2008، الأمر الذي دعمه في تحسن أدائـه بشكل جيد، وبلغ مكرر الربحية 22.82 مرة، يليه البنك الأردني للاستثمار والتمويل، حيث بلغت حصة السهم من الربح 0.18 دينار/سهم، بنمو نسبته 72.8 في المئة، وبلغ مكرر الربحية 9.28 مرة.

يعدّ سهم بنك الأردن من أكثر الأسهم جاذبية ضمن قطاعه، حيث احتل المرتبة الخامسة ضمن قطاع البنوك من حيث حصة السهم من الأرباح ومكرر الربحية 6.79 مرة، وهو أقل مكرر ربحية ضمن هذا القطاع، وذلك بعد الانتهاء من القضايا المقامة على شركة الأفق للاستثمار والتطوير «قضية أوجي». إضافة إلى سهمَي بنك الإنماء الصناعي، وبنك المؤسسة العربية المصرفية، اللذين بلغ مكرر الربحية لهما 8.40 مرة و8.84 مرة على التوالي، على الرغم من تراجع أدائهما.

أما أكثر البنوك انخفاضاً من حيث حصة السهم من الربح، فهو البنك التجاري الأردني بنسبة انخفاض 31.37 في المئة، حيث بلغت حصة السهم من الربح 0.135 دينار/سهم، تلاه البنك العربي بنسبة انخفاض مقدارها 28.24 في المئة، حيث بلغت حصة السهم من الربح 0.675 دينار/سهم.

بما يتعلق بتعاملات الأربعاء 11 آذار/مـارس، بلغ حجم الـتـداول الإجمالي 42.8 مليون دينار، وعدد الأسهم المتداولة 24.7 مليون سهم، نُفذت من خلال 13770 عقداً.

وانخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم إلـى 2608.07 نقطة، بانخفاض نسبته 0.01 في المئة.

بـمـقـارنـة أسـعـار الإغـــلاق للشركات المتداولة، البالغ عددها 164 شركة مع إغلاقاتها السابقة، أظهرت 63 شركة ارتفاعاً في أسعار أسهمها، و63 شركة انخفاضاً في أسعار أسهمها.

استهلاكي

المستفيد الأول هو المستهلك

منافسة حادّة بين "المولات" تعكس نقص سيولة في الأسواق

محمد كامل

تشهد الأسواق منافسة حادة، من خلال تقديم «مولات»، ومحال تجارية متوسطة، عروضاً مجزية على أسعار السلع، سواء كانت غذائية أو كمالية، ما يعكس وجود شُحّ في السيولة، بحسب نقيب تجار المواد الغذائية خليل الحاج توفيق.

الحاج توفيق، لفت إلى تعاون وطيد ما بين المصانع المحلية والمستوردين و«المولات»، بحيث تتزود الأخيرة بكميات كبيرة من البضائع، ما يتيح لها تقديم عروض واسعة.

بيد أن التاجر خالد العموش يرى أن المستفيد الأول هو المستهلك، الذي أصبح لديه خيارات متعددة، سواء ما يتعلق بالأسعار أو بالأصناف المعروضة.

الحاج توفيق ردّ تلك الخطوة التي يقوم بها المستوردون، إلى رغبتهم في تحصيل أموالهم وتحويل شيكات متراكمة لديهم، إلى سيولة.

الأرقام الصادرة عن البنك المركزي حول الشيكات، تعكس مدى تراجع حجم السيولة في الأسواق، وتشير إلى ارتفاع قيمة المرتجع منها إلى مستويات قياسية غير مسبوقة، بلغت نحو 2.1 بليون دينار خلال العام 2008.

ذكرت البيانات الصادرة خلال شهر شباط/فبراير 2009، أن قيمة الشيكات المرتجعة اشتملت على نحو 1.1 مليار دينار قيمة شيكات تم إعادتها إلى الجهات المسحوب عليها، في ظل عدم توافر الأرصدة الكافية لتغطية قيمتها، وبنسبة 53 في المئة من إجمالي قيمة الشيكات المرتجعة.

وبلغت قيمة الشيكات التي تم إعادتها إلى أصحابها لأسباب أخرى، نحو بليون دينار، بما نسبته 47 في المئة من مجمل قيمة الشيكات المرتجعة.

وكشفت البيانات أن إجمالي قيمة الشيكات المرتجعة شكّل ما نسبته 5.2 في المئة من إجمالي قيمة الشيكات المتداولة المقدمة لإجراءات التقاص لدى البنك المركزي الأردني، التي تجاوزت قيمتها 40 بليون دينار خلال العام 2008، وهو أيضاً مستوى غير مسبوق في تاريخ حركة الشيكات المتداولة.

كما أظهرت أن أعداد الشيكات المتداولة بين البنوك المحلية بلغت 11.9 مليون شيك متداول، من بينها نحو 732 ألف شيك مرتجع، شكلت ما نسبته 6.2 من إجمالي أعداد الشيكات المتداولة من خلال عمليات التقاص.

تَشدُّد البنوك تجاه حجم التسهيلات الممنوحة، وتلك للاستهلاك، التي لا تتجاوز الألف دينار، عمّق من انخفاض حجم السيولة في الأسواق، وبالتالي تراجع القدرة الشرائية، بحسب الحاج توفيق، الذي يلفت إلى تراجع ملحوظ في المبيعات وبنسبة 50 في المئة: «الأسعار ارتدت هبوطاً، وبنسب متفاوتة منذ بداية العام الجاري، لكن الطلب ما زال ضعيفاً».

وهو ما أظهرته البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، بانخفاض متوسط أسعار المستهلك لشهر كانون الثاني/يناير 2009 بنسبة 0.5 في المئة، مقارنة مع كانون الأول/ديسمبر 2008 الذي سبقه. من أبرز المجموعات السلعية التي ساهمت في هذا الانخفاض: مجموعة «الفواكه» التي انخفضت أسعارها بنسبة 8.8 في المئة، ومجموعة «الخضراوات» التي انخفضت أسعارها بنسبة 1.4 في المئة، ومجموعة «الألبان ومنتجاتها والبيض» التي انخفضت أسعارها بنسبة 1 في المئة.

آذار/مارس، هو الشهر الرابع على التوالي الذي طرأ عليه انخفاض على أسعار المستهلك، حيث بلغ مجموع الانخفاض لهذه الأشهر 5.87 في المئة.

موظف في أحد «المولات» الكبرى، طلب عدم نشر اسمه، يقول: إن مستودعات الشركة مليئة بالبضائع ومن مختلف المصادر، ويضيف أن العروض توسعت لتشمل المواد الغذائية الأساسية، مثل: السكر، والأرز، والشاي، والزيوت، وتلك السلع ضرورة، ولا تحتاج لعروض من أجل تسويقها، كونها تشكل المستلزمات الأساسية للأسر. وهو يصف العملية برمّتها بـ«حرق للأسعار».

بينما حذر التاجر سعود خرفان، من تراجع عمل التجارة الداخلية وتداولات السلع، الذي يصب تجاه تثبيط النشاطات الاقتصادية.

وهو يرى أن شريحة كبرى من التجار تعيش ضائقة مالية، بسبب تشدد البنوك، وارتفاع أسعار الفائدة التي بوصفه، «التهمت المدخرات الإضافية لدى المستهلكين».

وهو ما أقر به محافظ البنك المركزي أميّة طوقان، خلال حضوره لقاء جمع رئيس الوزراء نادر الذهبي وعدداً من الكُتّاب والصحفيين مؤخراً، عندما قال: إن البنوك متشددة، «ولكن لهذا التشدد الموجود في كل العالم، أسباب»، منها أن قيمة الضمانات، «التي تكون عادة موجودات على شكل أرض أو أسهم أو نقد» مقابل التسهيلات انخفضت في قيمتها، فبورصة عمّان انخفضت بقيمة 6 بلايين دينار منذ حزيران/يونيو 2008، وجزء كبير من هذه الأسهم كانت في البنوك، وكذلك الأراضي.

بورصة المستهلك

ارتفاع سعر كيلو الفول الأخضر إلى 3.5 دينار

سجّلَ سعر كيلو الفول الأخضر مستوى 3.5 دينار للجملة، ارتفاعاً عن سعر 2.5 دينار سجّله قبل أسبوع، في موجة صعود شملت معظم أصناف الخضار والفواكه.

كان تجار ردّوا ارتفاع الأسعار إلى التغير الحادّ في أحوال الطقس الأسبوع الماضي، نتيجة تأخر قطاف العديد من الأصناف.

يرى مؤيد صلاح، بائع خضار، أن الكميات الشحيحة من مادة الفول أدت إلى ارتفاع السعر، وهو أمر مبرر، لكنه يستغرب أن تبقى أسعار البندورة والخيار وسلع أخرى كانت ارتفعت بسبب أحوال الطقس، عند المستويات نفسها بعد زوال موجة البرد.

بلغ سعر كيلو البندورة 70 قرشاً ارتفاعاً من 55 قرشاً في السوق، بينما ارتفع سعر كيلو الخيار من 35 إلى 45 قرشاً.

كانت أسعار معظم أصناف الخضار انخفضت بنسب وصلت في حدها الأعلى 50 في المئة، نتيجة زيادة الكميات المطروحة في السوق المركزية قبل المنخفض الجوي السابق.

أسعار بعض المواد والمعادن الأساسية كما في إغلاقاتها الأربعاء 11 آذار/مارس الساعة 2 بعد الظهر

المادة	السعر
القمح	175 دولارا / طن
الذرة	163 دولارا / طن
الكاكاو	2245 دولارا / طن
السكر	362 دولارا / طن
حبوب الصويا	348 دولارا / طن
الأرز التايلندي	588 دولارا / طن
الذهب	900 دولار / أونصة

إعلامي

جهاد عواد

"الأقاليم" غابت وعادت تتصدّر اليوميات

"العرب اليوم" تنفرد بتأييد مشروع "الداخلية"

عاد الحديث عن مشروع تقسيم المملكة إلى ثلاثة أقاليم لواجهة الصحافة خلال الأسبوع الماضي، بالتزامن مع تركيز الملك عبدالله الثاني أثناء لقاءاته بسياسيين وإعلاميين في الديوان الملكي عليها.

وكانت فكرة الأقاليم خبت خلال الشهور الماضية إلا ما ندر، وكاد المواطن ينسى أن لجنة ملكية أنهت وضع تصوراتها للأقاليم ورفعتها للمقام الملكي، قبل نحو عامين من الآن.

الملك أعاد في لقائه بسياسيين وإعلاميين، التأكيد على أهمية وضرورة إنجاز المشروع قبل نهاية العام الجاري، الأمر الذي دفع إعلاميين لإلقاء الكرة في مرمى الحكومة حيناً، ومرمى مجلس النواب حيناً آخر.

الحكومة بدت أكثر جدية في التعامل مع موضوع الأقاليم من ذي قبل، وتم ملامسة المسألة من خلال تشكيلها لجاناً وزارية لهذا الغرض. أما المجلس النيابي، فاكتفى بإبداء موقف قوامه أنه لم يتلق من الحكومة، أية مشاريع قوانين خاصة في هذا الجانب، فيما صدرت في الوقت ذاته تصريحات نيابية تفيد بترحيب المجلس النيابي بالمشروع المقترح.. ما بين التركيز الملكي الواضح على الأقاليم، واستعداد الحكومة للتعامل معها كأحد المراحل والاستحقاقات المقبلة، يظهر على السطح تباين في مفهوم الأقاليم، وتضارب بين تلك التي أوصت بها اللجنة الملكية عبر اجتماعات استمرت اكثر من عام، وبين ما قدمته وزارة الداخلية من أفكار مقترحة.

المسودة الأولى تتمثل في التوصيات التي قدمتها اللجنة الملكية للأقاليم التي تكونت من قيادات سياسية بارزة، فيما قدمت المسودة الثانية لمشروع قانون الأقاليم وزارة الداخلية، وأعدتها قيادات إدارية في الدولة، و«ما زالت تقبع في ديوان التشريع منذ العام 2004»، وفقاً لوزير الداخلية الأسبق سمير الحباشنة.

الفارق بين المقترحين كبير، ففي حين تركز توصيات لجنة الأقاليم الملكية على ثلاثة أقاليم مركزية، يتكون كل إقليم من أربع محافظات رئيسة، باستثناء أمانة العاصمة، فإنّ مسودة «الداخلية» تصر على المحافظة باعتبارها الوحدة الإدارية المركزية، مع التوصية بمنحها صلاحيات إدارية ومالية أوسع، وتفعيل دور المجلس التنفيذي في إعداد الموازنة الخاصة بالمحافظة، وكذلك دور المجلس الاستشاري.

كان خطاب العرش الذي وجهه الملك في افتتاح مجلس الأمة في 5 تشرين الأول/أكتوبر الماضي، ركز على صياغة تشريع لتطبيق فكرة الأقاليم، أو دراسة التوصيات التي وضعتها لجنة الأقاليم ووضع تشريع مناسب للحالة الأردنية الراهنة، وطالب الملك حينها السلطة التشريعية بإعادة دراسة توصيات لجنة الأقاليم وإخراجها إلى حيز الوجود.

اليوميات تعاملت مع الحراك الملكي الجديد باتجاه تفعيل موضوع الأقاليم، لكن وفق رؤى خاصة بها، فاختلفت ما بين الدفاع عن مفهوم الأقاليم وفق رؤية اللجنة الملكية، وبين من يعتقد أن رؤية وزارة الداخلية كانت أكثر واقعية وأقرب تطبيقاً، وفق ما كانت تذهب إليه يومية «العرب اليوم»، قبل التصريحات الملكية.

لم يكن تناول موضوع الأقاليم وليد الساعة في اليوميات، إذ كتبت رنا الصباغ، مقالةً في «العرب اليوم» يوم 18/12/2005 تحدثت فيها عن تباين آراء المسؤولين حول المشروع، وعن المزايا التي يعرضها البعض والمخاوف التي يطرحها البعض الآخر بسبب المطامع والأهداف الإسرائيلية.

وعاد النقاش من جديد حول المشروع مطلع العام الماضي (2008) فقد كتب فهد الخيطان يوم 7/1/2008 مقالة حذّر فيها من تحويل المشروع من ترتيبات إدارية، إلى ترتيبات أوسع من ذلك «تقوّض الدولة وتحول الأردن إلى مجرد مجال حيوي للعدو الإسرائيلي سواء لجهة شبك إسرائيل بالشرق العربي كله من خلال الأردن، أو لجهة تمرير شكل من التوطين الناعم عبر ربط إقليم الوسط مع الضفة الغربية».

وكتب الخيطان مقالة أخرى يوم 20/11 من العام الماضي بعنوان: «مشروع بديل في مواجهة الأقاليم»، أبدى فيه ميلاً لمقترح وزارة الداخلية إذ قال: «توصيات لجنة الأقاليم قوبلت بمعارضة واسعة في الأوساط السياسية والشعبية، وعندما كتبت في هذه الزاوية منتقداً التوصيات لم يبادر احد للدفاع عنها، لا بل إن جميع الردود التي تلقيناها كانت تصب في خانة المعارضة».

> **مقترح «الداخلية» يختلف جذرياً عن مقترح اللجنة الملكية**

دافع الكاتب عن مشروع الداخلية: «الأهم من ذلك أن المشروع البديل يغلق الباب في وجه التفسيرات والتأويلات السياسية التي فتحت توصيات الأقاليم شهية الكثيرين منذ الآن لطرحها، لأنها توصيات ذات مغزى سياسي وليس تنموياً أو إدارياً كما يقال». وذهب للاقتراح على الحكومة «بتبني المشروع البديل وطرح مسودة القانون الجديد للنقاش العام لبناء توافق وطني حوله، قبل إحالته إلى مجلس الأمة العام المقبل».

طارق مصاروة

فهد الخيطان

سميح المعايطة

بعد التصريحات الملكية المتوالية حول الموضوع خلال لقاءات الملك مع سياسيين ونواب وأعيان ووزراء وإعلاميين نهاية الشهر الماضي وبداية آذار/مارس الجاري، عادت الصحافة لتسليط الضوء من جديد عليه، فخصصت «الرأي» جزءاً من افتتاحيتها يوم 3/3 للحديث حوله، فقالت: «تشديد جلالة الملك خلال الحوار على أهمية إنجاز مشروع الأقاليم، يكتسب أهمية إضافية في ظل ما أوضحه جلالته من أهداف نبيلة وبعيدة المدى لهذا المشروع الحيوي والمهم،الرامي في الأساس إلى تحقيق اللامركزية وفي الآن ذاته تحقيق الإدارة الفضلى للموارد وإشراك الأردنيين كافة بشكل أكثر فاعلية في إدارة شؤونهم، ما يعني أننا أمام مشروع طموح بعيد المدى والأهداف الطموحة.»

وكتب طارق مصاروة في «الرأي» يوم 4/3 فقال: «الآن نحن أمام مشروع الأقاليم :3 أقاليم وأربع محافظات في كل إقليم بدل المحافظة الواحدة وجلالة الملك هو صاحب المبادرة، ولا يدري أحد، بعد تشكيل اللجنة التي أنيطت بها المهمة، لماذا يبقى كل شيء في ديوان التشريع منذ العام 2004؟؟ فمشاركة أوسع دائرة شعبية ممكنة في القرار لا يمكن أن يبقى ضمن المحددات القديمة القائمة، فلا المجلس النيابي مع كل الاحترام، ولا الأحزاب التي بقيت تعيش أيام الخمسينيات من القرن الماضي، ولا الحكومات وتغييرها وتعديلاتها كافية للإحاطة بالجهد الإصلاحي السياسي والاجتماعي والاقتصادي. فلا بد في بلد مستقر كالأردن أن يحمل أفراد همَّ مجتمع يغلي بالقدرات والطموح كالمجتمع الأردني، فقد انتهت مرحلة الأمن الشرطي، ومرحلة التهديد الخارجي لنظامنا السياسي، ومرحلة التفجير الداخلي الانقلابي».

ويوم 3/3 خصصت «الدستور» افتتاحيتها للحديث عن الأقاليم، وركزت الصحيفة على كلام الملك حول الموضوع، فقالت: «دعا جلالته إلى ضرورة إنجاز مشروع الأقاليم، الذي يستهدف تحقيق اللامركزية، والإدارة الفضلى للموارد، وإشراك المواطنين بشكل أكثر فاعلية في إدارة شؤونهم، وإقامة المشاريع التي تراعي خصوصية كل محافظة، ما يسهم في الحد من الفقر والبطالة ورفع سوية الخدمات والتخفيف من معاناة المواطنين».

بالتزامن مع «الرأي»، و«الدستور»، كتب 3 من كُتّاب يومية «الغد» هم: جميل النمري، ومحمد أبو رمّان، وسميح المعايطة، حول الموضوع ذاته، ما بدا أن هناك دفعاً إعلامياً بهذا الاتجاه.

يومية «العرب اليوم» التي بدت أنها أكثر ميلاً لمشروع وزارة الداخلية باتجاه الأقاليم منها لتوصيات اللجنة الملكية، لم يعلق أي من كتابها عليه بعد التأشيرات الملكية المتواصلة حوله.

> **الخيطان أيّد مقترحات «الداخلية»، وأبو رمّان وافق اللجنة الملكية**

كُتّاب «الغد» الثلاثة رأوا أن الملك يريد فكرة تنفيذ الأقاليم دون إبطاء من الحكومة، وطالبوا حكومة نادر الذهبي العمل بسرعة على تنفيذ الإرادة الملكية السامية دون تعويق.

كتب محمد أبو رمّان في «الغد» «إذا تجاوزنا، مبدئياً، المسودة التي قدمتها وزارة الداخلية العام 2004، لتنفيذ المشروع، وهي مودعة لدى ديوان التشريع، فإنّ توصيات اللجنة الملكية التي شكلت خصوصاً لهذه الغاية، وهي الأقرب للتطبيق، تمثل منعطفاً وتحولاً كبيراً في المسار السياسي العام في البلاد».

الكاتب في الصحيفة ذاتها سميح المعايطة يرى أن الأقاليم ضحية سياسية، فيقول: «قبل أن ندخل في تفاصيل فكرة الأقاليم، لا بد أن أشير إلى أن هذه الفكرة وحتى توصيات اللجنة تم التعامل معها في إطار سياسي وتم تجنيدها في معركة الاستقطاب السياسي باعتبارها فكرة فلان أو علان،، وكتب جميل النمري في «الغد» أيضاً بعنوان «الملك يريدها من دون إبطاء، فماذا عن الحكومة؟»، ذهب في مقاله مذهب زميليه.

وهكذا بدت ثلاث يوميات خلال الأسبوع الماضي تدفع نحو تنفيذ الرؤية الملكية باتجاه الأقاليم، باعتبارها بداية انفراج سياسي وتنموي وديمقراطي قادم، فيما اكتفت «العرب اليوم» بمراقبة تطورات الحدث، وجس النبض لمعرفة أين سيصل المشروع، وماذا ستقدم الحكومة في هذا الجانب، لا سيما أن البعض يحملها مسؤولية التباطؤ في تنفيذ الرؤى الملكية.

إعلامي

لا أحد ضالع بالقضية: تبرئة متّهمين بقتل صحفية روسية

«إن حكم محكمة موسكو الأسبوع الماضي بتبرئة المتهمين الثلاثة بقتل الصحفية الناقدة للكرملين آنا بوليتكوفسكايا، يكشف عجز روسيا عن تقديم مرتكبي أسوأ الاغتيالات التي شهدتها البلاد للقضاء»، بهذه الكلمات عبّرت منظمات روسية تدافع عن حرية التعبير عن رفضها للقرار.

وقالت كل من مؤسسة «غلاسنوست» للدفاع، ومركز الصحافة في المواقف القصوى، والاتحاد الدولي للصحفيين، واتحاد الصحفيين الروس والمعهد الدولي للصحافة: «إن المحلفين الروس أظهروا عجزهم البيّن عن تقديم المسؤولين عن هذه الجريمة للعدالة إذا أراد القضاء الروسي استعادة مصداقيته، فعلى السلطات مضاعفة جهودها في هذا التحقيق ومحاكمة الجناة، مهما كانت مكانتهم».

وقد اتهم الأخـوان الشيشانيان دزابريل، وابراجيم مخمودوف، وضابط الشرطة السابق سيرجي خادزيكوربانوف، بالمساعدة في تدبير وترتيب اغتيال بوليتكوفسكايا في 2006. وهي تهمة عقوبتها السجن مدى الحياة، كما وجه الاتهام إلـى ضابط بالمخابرات الروسية هو بافل رياجوزوف بتدبير الجريمة مع قاتل مأجور، وبرأت المحكمة ساحة الأربعة.

روسيا الثالثة على رأس قائمة أخطر البلاد على حياة الصحفيين

وكانت بوليتكوفسكايا، الصحفية بصحيفة التحقيقات «نوفايا جازيتا»، قد اكتسبت عداء المتنفذين في الكرملين بسبب كشفها فظائع ارتكبتها السلطات الروسية في الشيشان، وقد اغتيلت بالرصاص في المبنى الذي كانت تقيم فيه في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2006.

ترتب على مقتل بوليتكوفسكايا ملاحقة مطولة للمسلح الذي قتلها وشركائه ومن أصدر إليهم الأوامر. لكن التقارير الصحفية تشير إلى أن المبرئين الأسبوع الماضي كانت أدوارهم في الجريمة محدودة للغاية.

وحسب منظمات دولية تدافع عن حق التعبير، وتابعت القضية عن كثب، فإن التحقيق تعرض للعقبات منذ البداية، فلم يقدم للمحاكمة سوى ثلاثة من بين المشتبه بهم الـ10 الذين ألقى مكتب المدعي العام القبض عليهم في آب/أغسطس 2007، وأفـرج عن السبعة الآخرين في ظروف غامضة، ومن بينهم اثنان من شرطة موسكو. وما زال القاتل المأجور ومدبرو الاغتيال طلقاء.

تعد روسيا الثالثة على رأس قائمة أخطر البلاد على حياة الصحفيين في العالم، على حد قول لجنة حماية الصحفيين، ولقي 20 صحفيا مصرعهم بسبب عملهم؛ 16 منهم قتلوا انتقاما من تغطياتهم. ولم يحاكم الجاني إلا في حالة واحـدة، مقتل محرر «نوفايا جازيتا»، أيجور دومنيكوف، في حين ما زال الجناة في بقية القضايا طلقاء.

شرق آسيا ووسطها أكثر خطراً من الشرق الأوسط

حلت منطقتا شرق ووسط آسيا محل الشرق الأوسـط، كأكثر المناطق خطورة على حياة الصحفيين العام الماضي، حيث لقي 26 من الصحفيين والمصورين والمحررين حتفهم، انتقاماً من عملهم أو خلال الحروب الأهلية، على حد قول «استعراض حرية الصحافة العالمية» الصادر عن المعهد الدولي للصحافة.

فرغم أن عدد الصحفيين الذين قتلوا في العراق كـان أكبر من أي بلد آخـر في 2008، أصبحت باكستان (وسط آسيا) الآن ثاني منطقة من حيث الخطورة على الصحفيين، حسبما يقول المعهد الدولي للصحافة، مشيراً إلى أوضاعها السياسية المضطربة والصراع على الحدود الباكستانية الأفغانية.

ويبيّن التقرير السنوي للمعهد، الذي يركز هذا العام على آسيا، أنه في كثير من حالات قتل الصحفيين، لا يقدم الجناة للمحكمة، «الإفلات من العقاب يستمر في التفشي في المنطقة، وبخاصة في الفلبين وسريلانكا، لكن قتلة الصحفيين يفلتون من المحاكمة أيضاً في بلاد ديمقراطية رائـدة مثل الهند. وينجح كل من يسعى لخنق حرية التعبير وترويع الصحفيين وإسكات صوتهم وإجبارهم على ممارسة الرقابة الذاتية من الإفلات من العقاب».

وتشير نماذج أخـرى في آسيا إلـى زيـادة التحديات التي كانت معتادة غالبا في الشرق الأوسـط، مـثـل: حماية الـديـن (أفغانستان، وباكستان، والهند، وإندونيسيا، وماليزيا) وحماية العرش (تايلند) في مواجهة النقد، ومراقبة الحكومة للإنترنت (الصين، وفيتنام، وتايلند، وإندونيسيا). في حين تلجأ قوات الأمن في بنغلادش، وسريلانكا وغيرها من البلاد إلى قوانين الأمن القومي لتخويف الصحفيين وإرهابهم، حسب المعهد.

تضم طبعة هذا العام تقارير فردية تفصل التطورات في مجال حرية الصحافة في 30 من بلدان آسيا، وكذلك مقابلات ومقالات للصحفيين المحليين، كما يضم التقرير تغطية لانتهاكات حرية الصحافة في كل مناطق العالم. ويرصد المعهد مقتل 66 صحفياً حول العالم في العام 2008، بعد أن كان العدد هو 93 في 2007، و100 في 2006. كما لقي عدد كبير من الصحفيين مصرعهم في المكسيك وجورجيا وروسيا.

يشمل تقرير المعهد، «رصـد الـمـوت»، الصحفيين والعاملين بالإعلام الذين استهدفوا عمداً بسبب تحقيقاتهم أو لمجرد أنهم صحفيون. كما يشمل التقرير الصحفيين ممن قتلوا أثناء الاشتباكات وهم يغطون الصراع وسط الأخطار.

بيلا روسيا الأشد قمعاً في أوروبا

عبر الاتحاد الدولي للصحفيين عن مساندته لاتحاد الصحفيين البيلاروسي في مطالبته للحكومة القيام بإصلاحات إعلامية جذرية والتراجع عن «القانون الجديد المثير للخلاف».

ينظم قانون الإعلام الجديد، الذي بدأ سريانه في 8 شباط/فبراير الماضي، الإصدارات الإعلامية الإلكترونية ويدعو إلى ضرورة تسجيلها، ويعجل من إجـراءات إغلاق الإصـدارات الإعلامية لأدنى تـجـاوز ويحاكم الصحفيون بمقتضاه على نشر بيانات الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية، على حد سواء، «التي تسيء لسمعة جمهورية بيلاروسيا».

قالت منظمة مراسلون بلا حدود أن الإضافات التي أدخلت في اللحظات الأخيرة، وإعادة مسؤولية توزيع صحيفتين مستقلتين إلى أجهزة التوزيع التابعة للدولة، لا يخفي الحقيقة المؤلمة والمتمثلة في أن «بيلاروسيا هي أشد البلاد قمعاً للصحفيين في أوروبا».

وأبلغ اتحاد الصحفيين البيلاروسي الأسبوع الماضي وفـداً من الاتـحـاد الأوروبـي برئاسة السكرتير العام للاتحاد، خافيير سولانا، أن علاقات الاتحاد مع بيلاروسيا يجب أن تقوم على تعهد حقيقي بضمان حرية التعبير.

كونت حكومة بيلاروسيا لجنة للإشراف على الإعـلام، دعـت اتحاد الصحفيين البيلاروسي للمشاركة فيها، ورفع الاتحاد الأوروبي العقوبات المفروضة على بيلاروسيا، لكن اتحاد الصحفيين البيلاروسي يقول: إن تحسناً حقيقياً لم يطرأ على أوضاع حرية التعبير في البلاد.

يقول الاتحاد، «إن المشكلات الأساسية التي تواجه الصحافة في بيلاروسيا ما زالـت على حالها دون حل، فالدولة تحتكر الإعلام المطبوع والإلكتروني، وشبكات التوزيع وخدمات الطباعة، إنهم يعتبرون الإعلام جزءاً من الإدارة الرسمية ودعايتها». يقول اتحاد الصحفيين البيلاروسي: «إن معظم الإصـدارات الإعلامية المستقلة ما زالت مستبعدة، عن طريق التمييز الاقتصادي بالأساس، وما زال حق الصحفيين في التزود بالمعلومات يتعرض للتقييد».

شرق / غرب

"النهار" تطلق قناة فيديو

أطلقت صحيفة "النهار" اللبنانية قناة فيديو على شبكة الإنترنت لغرض "توفير صحافة نوعية ممتعة ومفيدة" لجمهورها في لبنان، واختارت الصحيفة موقع "يوتيوب" لمشاركة مقاطع الفيديو لنشر مقاطع الفيديو الإخبارية الخاصة بها، وعينت الصحيفة فريقاً يتألف من ثلاثة أعضاء لإنتاج مقطعي فيديو كل يوم، وذلك وفق شبكة الصحافة العربية، وستنشر قناة "النهار" على "يوتيوب" مواد تتعلق بالشباب وقصصاً من الحياة العادية للناس في بيروت، إضافة إلى إجراء مقابلات تلفزيونية مع كُتّاب العمود الرائدين والذين يكتبون لصالح الصحيفة، لغرض مناقشة أهم النقاط التي يتطرقون إليها في مقالاتهم التي تنشر في الصحيفة.

كلية إعلام في الموصل

يفتتح مطلع العام الدراسي المقبل كلية للإعلام في مدينة الموصل في شمال العراق، إحدى أكبر المدن العراقية. وتعد الكلية الجديدة التي ستفتتح في جامعة الحدباء الأهلية الأولى من نوعها في محافظة نينوى، ستفتتح الكلية برعاية ودعم وتمويل الإعلامي العراقي سعد البزاز، مؤسس صحيفة «الزمان» الدولية المستقلة ورئيس مجموعة «الإعلام العراقي المستقل»، وستشمل أربعة أقسام هي: الصحافة، الإعلام،التلفزيون والسينما، وذلك وفق ما نشرته صحيفة «الزمان».

اعتقال مدير تحرير "الواحة" الجزائرية

اعتقل مدير تحرير أسبوعية «الواحة» الجزائرية نجّار حاج داود جنوب الجزائر الأسبوع الماضي، من مقر الصحيفة وتم إيداعه السجن، على خلفية دعوى قضائية بتهمة القذف. وتعود وقائع القضيّة إلى العام 2005 إثر دعوى رفعتها موظّفة حكومية بمحافظة «غرداية» الصحراوية (500 كلم جنوب العاصمة) ضدّ نجّار حاج داود، وقضت المحكمة يوم 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2005 بحبسه 6 أشهر نافذة، وهو الحكم الذي أيّدته محكمة الاستئناف، ولجأ نجار إلى محكمة النقض لكنّ المحكمة العليا رفضت طلبه، وأعادت ملفه إلى محكمة «غرداية» التي أصدرت يوم 2 آذار/مارس الجاري قرارها بتأكيد حكم الحبس الصادر العام 2005. وكان نجار حاج داود هدفاً لملاحقات يقف وراءها موظّفون محلّيون في محافظة غرداية أزعجتهم تقارير صحفية نشرتها صحيفة «الواحة» وكشفت فيها عن ملفات سوء تصرّف وفساد واستغلال نفوذ، وفق منظمة مراسلون بلا حدود. وأصدر نجار حاج داود العام 2005 كتاباً نقدياً عن الصحافة الجزائرية، يصف فيه المناخ الخطير الذي تعمل فيه الصحافة الجزائرية في ظلّ الضغوط والتهديدات بمختلف الأشكال، ويقوم الصحفيون الجزائريون بتوقيع عريضة للمطالبة بإطلاق سراحه ووقف الملاحقات القضائية في حقه.

أحكام بحق "الأحرار" المصرية

أصدرت محكمة جنح حدائق القبة، حكماً بحق صلاح قبضايا، رئيس مجلس إدارة جريدة الأحـرار، وعصام كامل مدير التحرير، وعـلاء شبل الصحفي بالجريدة، حكما غيابيا بالحبس لمدة شهر وكفالة 100 جنيه لكل منهما وسداد مبلغ 501 جنيه على سبيل التعويض المؤقت، والمرفوعة من قبل الهيئة العامة للتأمين الصحي. وتعود وقائع القضية الى العشرين من تشرين الثاني/نوفمبر 2008، حيث نشرت الجريدة خبراً بعنوان: «بلاغ للنائب العام ضد وزير الصحة ومدير التأمين الصحي بالغربية»، يتهم فيه والد الطفل محمود حمادة «4 سنوات» المسؤولين في التأمين الصحي بالغربية بالإهمال الطبي وإصابة طفله الوحيد بالإعاقة الذهنية وفقدان الحواس، وهو ما دعا الهيئة لتقديم جنحة مباشرة ضد المذكورين بـ«البلاغ الكاذب» حيث لم يحضر أحد من المذكورين وقائع الجلسات، و تم إصدار حكم غيابي بحقهما.

اشتراط بأن تكون 50 في المئة من الأخبار إيجابية

وافق مجلس الشيوخ الروماني الأسبوع الماضي، على مشروع قانون يلزم محطات الإذاعة والتلفزيون ببث الأخبار الإيجابية والسلبية « بالقدر نفسه»، حسب تقرير للفدرالية الدولية للصحفيين، ومراسلون بلا حدود، ووكالة مراقبة إعلام رومانيا، فقد مرر مجلس الشيوخ الروماني بالإجماع مشروع القانون المقدم من السناتور غورغ فونار عن حزب رومانيا الكبرى ولوان غيز نائب الحزب القومي الليبرالي، ووفقاً للقانون، يجب أن تذاع الأخبار الإيجابية والسلبية «بالتساوي» «لتحسين المناخ العام وإتاحة الفرصة أمام الجمهور لتكوين رؤية متوازنة نفسياً وانفعالياً للحياة اليومية». القانون خلا من أي إشارة لمعايير تقسيم الأخبار إلى إيجابية وسلبية. وقالت الفدرالية الأوروبية للصحفيين، وهي جماعة إقليمية تابعة للفدرالية الدولية للصحفيين، «من الصعب على المرء أن يجد شيئا أكثر عبثية من مشروع قانون للأخبار الطيبة والأخبار السيئة (...) إن هذا تدخل سياسي سافر في التحرير الصحفي، لا يمكننا أن نفهم دوافع هذا القانون، وندعو الرئيس إلى الاعتراض عليه»، وتشير الفدرالية إلى ان الصحفيين الرومانيين يتعرضون لضغوط متواصلة، بدءا بالاعتداءات اللفظية من جانب السياسيين والتخطيط لحبس الصحفيين الذين ينشرون التسجيلات الصوتية أو المرئية دون الحصول على موافقة، وانتهاء بالاتهامات بالسب والقذف ومحاولة إلغاء قوانين التزود بالمعلومات.

حريات

الأردنيون المهاجرون إلى الخارج: هل يبحثون عن الحرية؟

بثينة جوينات

◀ يفترض أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأردنية، مجد الدين خمش، أن مناخ الحريات «السلبي» في العالم العربي، أحد الأسباب التي تدفع العرب إلى الهجرة، بحثاً عن «الحريات الشخصية والحريات السياسية».

لكن خمش يوضح أن البحث عن مستوى معيشي أفضل، وفرص عمل أكثر تميّزاً، يُعدّ السبب الرئيسي للهجرة، وهو أمر ينطبق على مجمل العالم العربي، باستثناء دول الخليج. كذلك، بحسب خمش، فإن البحث عن «التقدير» له دوره في الدفع إلى الهجرة، بخاصة لأصحاب «الأدمغة»، ومعه البحث عن التطور المهني، إذ يجد المهاجر في الغرب مراكز أبحاث متقدمة، وأدوات للبحث العلمي، نظراً لما تتمتع به تلك الدول من تطور علمي وتكنولوجي، ما زال العالم العربي بعيداً عنه.

خمش، يستدرك بشأن الهجرة من أجل الحرية، بالقول إن الحال في الأردن بالنسبة لهذه المسألة، ليست مما يدفع إلى الهجرة موضوعياً، فـ«الأوضاع المعيشية والحريات السياسية والشخصية مُرْضية مقارنة بكثير من الدول العربية».

واقع الحريات في الأردن لا يدفع إلى الهجرة مقارنة بدول عربية أخرى

أما أستاذ الاقتصاد في الجامعة الأردنية، عبد الباسط العثامنة، فيرى في «البحث عن الحريات» دافعاً غير حقيقي للهجرة من العالم العربي، معتقداً أن الأمر إنما ينحصر في بعدِه الاقتصادي والمعيشي. يقول: «الكساد الاقتصادي الذي يعيشه العالم يجعل الهجرة إلى الدول الغربية ذات الاقتصاد القوي مرغوبة، مما يدل على أن أول دافع للهجرة هو العامل الاقتصادي»، لكنه لا ينكر وجود دوافع أخرى، منها الاجتماعية، والمذهبية، والسياسية، والبحث عن مناخ علمي ملائم، لكنه لا يجد لهذه الدوافع مكاناً عند الأردنيين.

العثامنة يمتدح الهجرة ذات الدوافع الاقتصادية، ملاحظاً ما لها من انعكاسات إيجابية على الاقتصاد الوطني، من خلال تحويلات المغتربين المالية، مؤكداً في هذا السياق أن «ما يدخل للأردن من تحويلات يفوق كثيراً ما تُخرجه العمالة الوافدة»، ويذكر تحديداً أنه في العام 2008 بلغت حوالات العمالة الوافدة إلى خارج الأردن نحو 300 مليون دينار، فيما بلغت حوالات الأردنيين العاملين في الخارج نحو 2,1 مليار دينار، ما يعني أن الحوالات الداخلة للأردن تمثل سبعة أضعاف الحوالات الخارجة.

«**السّجل**» بحثت بين الأردنيين المهاجرين إلى أوروبا والولايات المتحدة عن شخص هاجر بحثاً عن الحرية، فوجدت أن مبررات معظم المهاجرين دارت حول الدوافع الاقتصادية والمهنية.

أكرم عثمان (طبيب، 58 عاماً)، هاجر إلى ألمانيا قبل ثلاثين سنة، بدافع تحسين وضعه المهني وحالته المعيشية، مؤكداً أن «الحياة المعيشية والوظيفية في الغرب أفضل لمن هم في مثل وضعي، فالرواتب هناك مجزية ومغرية، وهي مصحوبة بامتيازات وظيفية كثيرة»، أما في البلاد العربية، يتابع عثمان: «يعدّ الطبيب من الفئات الكادحة، فالراتب الذي يحصل عليه بالكاد يكفي حاجاته، وأحياناً تعاني المستشفيات من نقص المعدات والأجهزة، وهذا وضع لا يناسب ذوي الطموح».

عثمان يضفي بعداً مهنياً على وجهة نظره: «المستشفيات في البلاد العربية تقدم خدمة فقط، ومقابلها تحصل على مردود مالي، وهذا يقلّص عطاء الطبيب، لأنه يحتاج أيضاً للبحث العلمي كي يتقدم ويواكب المستجدات، وأن ينخرط في عملية تعلّم مستمرة، ما يستوجب حضور مؤتمر كل شهر تقريباً، وتقديم أبحاث علمية، وهذا يتوافر في الغرب، لكنه غير موجود في العالم العربي، لأنه يستلزم السفر المستمر إلى الخارج، ومن ثم دفع تكاليف مالية باهظة لا يقدر عليها الطبيب عادة».

الرغبة بتحسين الوضع المالي ورفع مستوى المعيشة، الدافع الأول للهجرة

ماهر نجيب (محاسب، 47 عاماً)، هاجر إلى الولايات المتحدة في مطلع التسعينيات، لتحسين ظرف عائلته الاقتصادي. يروي أنه درس الرياضيات في جامعة اليرموك، لكنه لم يجد عملاً مناسباً ولم يستطع إكمال دراسته العليا لضيق ذات اليد، ما اضطره للتفكير بالهجرة. لم يكن الأمر سهلاً كما يشرح. «عملت في البداية في محطات البنزين والمطاعم والمحلات التجارية، وكنت أقضي الليالي باكياً لرغبتي في العودة إلى الأردن، إلا أنني مع الوقت رأيت الفرص المتاحة أمام الشباب هناك لتحسين أوضاعهم المادية والمهنية، وأكملت دراستي العليا في مجال المحاسبة، والآن باتت حالتي المالية ممتازة، وكذلك بالنسبة لوالديّ حيث ساعدتهم مادياً، وتزوجت من أميركية ذات أصول عربية، ولم أعد أفكر بالعودة نهائياً إلا للزيارة».

وائل عيد (مترجم، 39 عاماً)، تردد كثيراً قبل اتخاذ قرار الهجرة إلى الولايات المتحدة، لخوفه من عدم التأقلم مع المجتمعات الغربية، لكنه أخيراً وافق على ما ليس منه بُدّ! يقول: «كنت أعمل في إحدى دور النشر مترجماً، وكانت تأتيني فرص عمل عديدة بأجور مرتفعة، لكني كنت أرفضها بسبب عدم رغبتي في مغادرة الأردن، لكن أجور العمل كانت متدنية ولا تكفي لتأمين متطلبات الحياة الأساسية، يضاف إليها الضغوط النفسية التي يمارسها أرباب العمل على الموظفين، أما الآن فأعمل ضمن قدراتي في إحدى الشركات، وأوضاعي المالية أفضل بكثير مما كانت».

الحريات السياسية والاجتماعية لا تمر في خاطر عيد. يؤكد ذلك بقوله: «لو كان هناك دخل مالي يساعدني على تأسيس حياة كريمة في بلدي، ويضمن مستقبل أبنائي، لتحمّلت الضغوط، ولما تركت وطني أبداً».

ليث سليم (مهندس، 35 عاماً)، قاوم هو الآخر الهجرة إلى أستراليا طويلاً، لكنه تأكد أن «الغربة هي الحل»، بعد أن لم يجد فرصة عمل تحقق طموحه، لأن «الواسطة والمحسوبية هي الأساس في بلادنا، ومن لا يمتلكها فلا أمل له بعمل يرضيه». ظل سليم خمس سنوات بعد تخرجه ينتقل من عمل لآخر في مشاريع البناء، غير قادر على الاستقرار وتكوين أسرة، أما الآن فيقول: «لدي كل ما حلمت به، لكن حنيني إلى وطني يفوق كل ذلك»، ويجد عزاءه في غيابه عن أهله بأن هجرته «وفّرت فرصة عمل لزميل آخر في الوطن»!.

وحدها ركاد الحديد (صحفية في قناة «روسيا اليوم») تشير إلى الحرية كعامل يدفع الصحفيين الأردنيين للهجرة إلى الخارج، قائلة إنها عملت في غير مؤسسة إعلامية، لكن «السقف دائماً كان محدوداً، ولا مكان للحرية، وكلٌّ له ذريعته». الحديد ترى أن «لكل شيء إيجابياته وسلبياته، فرغم المردود المالي الجيد في الخارج، إلا أن صعوبة الغربة تفقد ذلك قيمته بالنسبة لي».

هذه الخلاصات التي لا تضع البحث عن الحرية بين دوافع الهجرة الرئيسية بالنسبة للأردنيين، يتفهمها الناشط الحقوقي ومؤسس الجمعية الأردنية لحقوق الإنسان، سليمان صويص.

يقسّم صويص دوافع الهجرة إلى أربعة: البطالة، الدخول المتدنية، هضم حقوق الأفراد من حيث تقدير الكفاءات بسبب الواسطة والمحسوبية، وعدم توافر أجواء ديمقراطية حقيقية تسمح بالتنافس الحر لوضع الشخص المناسب في المكان المناسب. وهكذا، فإن البحث عن الحرية قد لا يكون أولوية عند أكثر المهاجرين، لكنه دافع حقيقي وموضوعي عند بعضهم.

مهاجرون: لو وجدنا في بلدنا عملاً لائقاً يوفر حياة كريمة، ما هاجرنا أبداً

صويص، يدعو لصياغة استراتيجيات «تعيد النظر في السياسات الاقتصادية في بلادنا، باتجاه تحسين مستوى معيشة المواطن بشكل يمكنه من العيش بكرامة، وتحقيق درجة أعلى من تكافؤ الفرص والعدالة، والتعامل مع توفير فرص العمل للشباب بوصفها أولوية، إلى جانب توفير أجواء ديمقراطية حقيقية في البلاد، تفعّل القوانين وتمنع تجاوزها، وتسمح للشبان مناقشة قضاياهم بحرية، وتتيح لهم فرص تنظيم أنفسهم عن طريق بناء منظمات شبابية ديمقراطية».

هذا المنهج يوافق عليه خمش أيضاً، إذ يُطالب بالحفاظ على الكفاءات البشرية العربية، وزيادة دخلها المالي، فضلاً عن دعم البحث العلمي، بحيث تجذب هذه العوامل «أبناء الوطن المهاجرين، وتدفعهم للعودة إلى بلادهم للمساهمة في تطوير مجتمعاتهم وأوطانهم».

الحريات حاضرة غائبة، إذاً، يتذكرها بعضهم، وينساها بعضهم الآخر، رغم أن غيابها هو الأساس الذي يصنع المشكلات، ولو كانت مالية بحتة!.

حريات

جرائم الشرف منذ 1 / 1 / 2009 04

في يوم المرأة العالمي:

ربّات البيوت راضيات عن برامج الجمعيات النسائية

ميسون برهومة

◄ بمناسبة يوم المرأة العالمي (8 آذار/ مارس)، استطلعت «**السّجل**» آراء عدد من النساء الأردنيات، من ربات البيوت اللاتي شاركن في برامج «تمكين» نظمّتها جمعيات نسائية أردنية في محافظات مختلفة، حول مدى استفادتهن من تلك البرامج، ومدى جدواها بنظرهن.

نظرة إيجابية للجمعيات بوصفها أداة لتطوير وضع المرأة

أم محمد الشاويش (45 سنة)، التي شاركت في دورة لمحو الأميّة نظمتها جمعية «تمكين المرأة الريفية» في طبربور، تقول إنها استفادت كثيراً من الدورة، وإنها باتت مقبولة اجتماعياً، من خلال ما تعلمته، وهي تحرص الآن على المشاركة في مختلف النشاطات.

كذلك هي حال أم جمال عبد العال (46 سنة)، فقد استفادت بحسب ما تقول، من برامج «التمكين الاقتصادي» التي نظمها ملتقى سيدات الأعمال والمهن في جبل التاج، إذ تعلمت الخياطة والتطريز، ما ساعدها في المشاركة في سوق العمل، وتحسين الوضع الاقتصادي لعائلتها.

رويده مدانات (32 سنة) لم تكن مقتنعة أبداً بجدوى التعاطي مع الجمعيات النسائية أو المشاركة في نشاطاتها، لكنها اكتشفت العكس حين شاركت في ورشة عمل حول تربية الأطفال في الجمعية النسائية في قرية سول بالكرك، وتعرفت على نشاطاتها، تقول: «استفدت كثيراً وصرت أحضر دائماً، كما تعرفت على النساء وعلى أمور كثيرة مهمة في الحياة».

جميلة أبو هريرة (36 سنة) استفادت هي الأخرى من برامج جمعية «جعفر الطيار» الخيرية في جبل التاج، حيث حضرت دورة في التعامل مع الحاسوب، وأخرى لتعليم الأشغال اليدوية مثل صناعة القش، وهي الآن تبيع بعض مشغولاتها لتساعد في مصروف البيت، وتعلّم أطفالها استخدام الحاسوب.

الاتحادات والجمعيات النسائية، تحصل عادة على تمويل لتنفيذ برامجها، من جهات محلية من القطاعين العام والخاص، مثل وزارات التخطيط والعمل والتنمية الاجتماعية، أو مؤسسات أجنبية تقدّم تمويلها باسم «الإنماء الدولي»، وهو أمر هناك من ينادي بفرض رقابة عليه، لضمان مخرجات متميزة لبرامج تلك الجمعيات، تتناسب والنتائج المرجوّة منها.

مديرة «جمعية تمكين المجتمع المحلي الخيرية»، فاطمة العقاربة، تؤكد أن مؤسسات المجتمع المدني تساعد المرأة على التمكين الاجتماعي والاقتصادي والنفسي، من خلال «إدماجها في المجتمع وتعريفها على متطلباته منها ومتطلباتها منه». لذلك، تدعو العقاربة المرأة الأردنية لـ«التفاعل الإيجابي مع الجمعيات النسائية، واستبعاد الأنا المسيطرة»، لكنها تبدي تفهمها لكون مشاركة ربات البيوت، تحديداً، في برامج هذه الجمعيات، ترتبط بوجود «مناخ عائلي مساعد يتفهم حقوق المرأة ويمنحها فرصة تحقيق أهدافها من دون التأثير في الوقت المخصص لبيتها وأبنائها».

منسقة مشاريع جمعية النساء العربيات، أمل شواهنة،تقول إن جمعيتها «عملت مع المجتمع المحلي من خلال برامج مختلفة، أهمها برامج تمكين الخريجات في سوق العمل»، وتوضح أنه جرى تدريب 150 من الخريجات من مختلف مناطق المملكة، في عدد من أماكن العمل، ثم توظيف العديد منهن داخل عمّان وخارجها.

تضيف الشواهنة أن «الجمعية تتعاون مع القطاعات المختلفة، فقد استفادت مثلاً من برامج الإرشاد المهني والاجتماعي في وزارة العمل لتنفيذ برامجها، فالجمعية تدرس حاجات المجتمع أولاً وتحاول تلبيتها لأن المرأة عنصر أساسي في كل مجتمع»، وتؤكد أن من مهمات الجمعية «إتاحة فرص التفاعل أمام النساء بغرض تأهيلهن اجتماعياً ونفسياً، وجعلهن أكثر تقبّلاً للمجتمع».

هكذا، فإن ثمة نظرة إلى الجمعيات النسائية على أنها أداة لتطوير المرأة، وتمكينها اجتماعياً ونفسياً واقتصادياً، كي يتحقق لها التوازن تجاه ما هو متاح في المجتمع، والأهم أن تكون هذه النظرة واقعية، تتجاوز التنظير والشعارات.

أخبار

ليست كافية

◄ اعتبرت منظمة العفو الدولية أن المحكمة الخاصة باغتيال الحريري، غير كافية لعلاج مجمل الانتهاكات التي شهدها لبنان في السنوات الأخيرة. وقالت المنظمة في موقعها على الإنترنت إن صلاحيات «المحكمة الخاصة»، تنحصر في أضيق نطاق لأية محكمة خاصة ذات طابع دولي أنشئت في ما مضى، ما يعني أنها لن تفعل شيئاً من أجل معالجة العدد الضخم من انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة الأخرى التي ارتكبت في لبنان في العقود الأخيرة، ومنها مقتل مدنيين في مخيم نهر البارد جراء اشتباكات مسلحة العام 2007، وتقارير عن التعذيب والاعتقال التعسفي،. المنظمة دعت السلطات اللبنانية إلى فتح تحقيقات مستقلة لبحث مزاعم الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في السنوات الأخيرة، ولم تغطها صلاحيات المحكمة.

اعتقال مدوّنين

◄ قالت مدونات ومواقع على الإنترنت إن أجهزة الأمن المصرية اعتقلت يوم 2 آذار/ مارس الجاري، ناشط الـ«فيس بوك» رامي السويسي (21 عاماً)، من منزله في القاهرة، وصادرت تليفونه المحمول وجهاز الكمبيوتر الخاص به، ومحفظته، من دون أن تتضح الأسباب على الفور. ونقلت حركة (6 أبريل) عن أحد نشطائها، ويدعى «أحمد ماهر»، قوله إن رامي كان أبلغه بتلقيه عدة اتصالات من ضباط في أمن الدولة يطلبون منه المثول أمامهم، لكنه ظل يرفض. على صعيد متصل،ذكرت مواقع إن السلطات المغربية اعتقلت الصحفي والمدون حسن برهون يوم 26 شباط/ فبراير الماضي، موضحة أنه نشط خلال الفترة الأخيرة في كشف ملفات فساد، في إطار مبادرة يشرف عليها تحت اسم «صحفيون بلا قيود» على موقع يوتيوب، مشيرة إلى أنه كان يعد مع عدد من الصحفيين والمدونين المغاربة، لتأسيس نقابة للصحافة الإلكترونية في المغرب، ما قد يكون سبباً إضافياً للاعتقال.

إخفاء قسري

◄ قالت المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية، إن مواطناً يُدعى طه حسن علي السهيلي، يتعرض منذ نحو ستة أسابيع لـ«إخفاء قسري» في زنازين السجن المركزي بصنعاء، حتى أن أسرته لا تعلم عنه وعن حالته الصحية شيئاً. المنظمة أوضحت أن السهيلي كان أمضى أكثر من أربع سنوات في السجون، من دون توجيه أي تهمة له، أو إحالته للقضاء، ورغم صدور توجيهات عن رئيس الجمهورية بإطلاق سراحه بشكل عاجل، إلا أن الإفراج لم يتم، إذ تدعي إدارة السجن المركزي أن السهيلي لم يعد محتجزاً لديها.

حجب

◄ قالت المنظمة السورية لحقوق الإنسان «سواسية»، إن السلطات تواصل حجب موقعها على الإنترنت منذ يوم 5 آذار (مارس) الحالي، في إجراء اعتبرته دليلاً على «عقلية ممانعة لقيم العصر» فضلاً عن مخالفته كلاً من الدستور السوري والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. من جهته، أعرب المجلس العربي لحقوق الإنسان عن «قلقه البالغ» إزاء حجب الموقع، معتبراً أنه بمثابة «تدخل خطير وقيد على حرية الرأي والتعبير»، داعياً «الفاعليات الحقوقية للتضامن من أجل تمكين المنظمة من حقها في التعبير من خلال موقعها الإلكتروني».

صحفية عراقية

◄ طالبت الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحفيين، السلطات السورية بإطلاق سراح الصحفية هيفاء الحسيني، مراسة قناة الفيحاء العراقية، التي اعتقلت يوم 3 آذار/ مارس الجاري «في ظروف غامضة»، على حد تعبير بيان أصدرته الجمعية بالخصوص، واعتبر أن الاعتقال مخالف «لجميع الأعراف والقوانين الإنسانية». ولم توضح الجمعية الأسباب المباشرة للاعتقال.

شراكة بحرينية

◄ أعلنت فاطمة إبراهيم، المنسقة العامة لحركة «احترام» النسائية البحرينية، بتاريخ 2 آذار/ مارس الجاري، إطلاق «الشراكة المجتمعية البحرينية لمناهضة الاتجار بالبشر»، وذلك بالتزامن مع المؤتمر الدولي حول موضوع الاتجار بالبشر، الذي شهدته البحرين بين يومي 1 و3 من الشهر الجاري. إبراهيم قالت في تصريحات صحفية، إن الشراكة تهدف إلى التعاون مع المنظمات الدولية المختصة والمؤسسات المجتمعية، للقضاء على كافة أشكال المتاجرة بالبشر، بخاصة التي يكون من بين ضحاياها الأطفال، والعمالة المنزلية من النساء. وكان المؤتمر عرّف مفهوم الاتجار بالبشر على أنه «استغلال البشر بالقوة أو التهديد، لأغراض الدعارة أو الجنس أو السخرة أو الاستعباد أو نزع الأعضاء».

أعلام

نجيب محفوظ:

الواقع المغترب وحلم المدينة الفاضلة

عرفت الثقافة العربية، في القرنين التاسع عشر والعشرين، جهوداً فكرية متلاحقة، أخذت بتصورات حديثة، اعترفت بالعقل ووظيفته النقدية، وباختلاف أسئلة الحاضر عن الماضي، وبضرورة الانفتاح على المعارف والتجارب الإنسانية الكونية. وتطلّعت هذه الثقافة إلى حداثة عربيّة، تتأسس على الديمقراطية والمجتمع المدني والاستقلال الوطني وتحرر المرأة والحوار المجتمعي، بعيداً عن التعصب والأفكار الجاهزة.

فيصل درّاج

إذا كانت حداثة طه حسن وعبد الرحمن الكواكبي وجبران خليل جبران تتكشّف في الأفكار الواضحة التي بشرّوا بها وقاتلوا من أجلها، فمن أين تأتي حداثة نجيب محفوظ (1911 - 2007)، الذي كان روائياً لا غير؟ تأتي الإجابة من طرق عديدة، أكثرها ملاءمة ما دعاه طه حسن بـ: الدفاع عن «الجديد» في مواجهة «القديم»، ذلك أن الرواية جنس أدبي حديث، لم يعرفه الموروث الأدبي العربي القديم، لأن الفن الروائي لا ينفصل عن المجتمع المدني، الذي أنتجته الأزمنة الحديثة. أمّا الطريق الثانية فعنوانها: إعادة تأسيس الكتابة الروائية العربية، وتحويلها من كتابة موسمية لا تحظى باحترام كبير، إلى كتابة احترافية تنتزع الاعترافين الاجتماعي والأدبي معاً.

يُظهر معنى الكتابة المحفوظية في استراتيجية المقاومة الروائية، التي تشتق الشكل من الوظيفة، وتجعل منهما أداة لنقد السلطة

انجذب محفوظ الشاب إلى أفكار سلامة موسى، المدافع الحاسم عن النظرية التطورية والمجتمع الصناعي والأفكار الاشتراكية، وانشدّ إلى فلسفات هيغل وبيرجسون وشوبنهاور، إلى جانب نزوع صوفي لازمه طيلة حياته. ومع أن محفوظ درس الفلسفة، وتوقع له أساتذته مستقبلاً مشرقاً في هذا المجال، فقد آثر الانصراف إلى الكتابة الروائية، ذلك أن مرونة الشكل الروائي تسمح بتأمل الأسئلة المتنوعة المختلفة. وواقع الأمر أن الروائي المصري تعامل مع القضايا الفلسفية بشكلين: شكل أول مباشر أحال فيه على فلسفات معاصرة (هيغل وشوبنهاور وسبنسر)، مارسه في ثلاثيته الشهيرة، وشكل طليق تأمل به معنى الإنسان والسلطة والعدالة، مارسه في أعماله كلها.

أعاد محفوظ تأسيس الرواية العربية، واقترح تطوير أشكالها منتهياً إلى ثلاث حقب واضحة، وحقبة أخيرة مفتوحة لا تقبل بالانغلاق. والحقب المفترضة هي: الحقبة الفرعونية (التاريخية) التي استهل بها كتابته، والحقبة الواقعية، والمرحلة الفلسفية، ومرحلة رمزية عنوانها الأكبر «أولاد حارتنا» وروايات صغيرة لاحقة. غير أن هذا التصنيف، لا يكشف عن معناه الحقيقي إلا بالرجوع إلى معنى المثقف والروائي في فلسفة محفوظ، التي تقول بأمرين: تتعيّن وظيفة المثقف بنقد السلطة القائمة، وبالدعوة إلى سلطة بديلة تترجم الإرادتين الشعبية والوطنية معاً. لهذا بدأ محفوظ برواية تندّد بالسلطة القاتلة عنوانها «عبث الأقدار» (1936)، وانتهى برواية تتأمل السلطوي القتيل عنوانها «يوم قتل الزعيم» (1985). لا غرابة أن يكون الروائي «وفدياً» في شبابه، وأن يظل مخلصاً لخياره «الوفدي»، معبّراً عن إيمان عميق بدولة القانون والنظام الديمقراطي.

يتكشف معنى الكتابة المحفوظية في استراتيجية الشكل الروائي، أو بالمقاومة الروائية، إن صح القول، التي تشتق الشكل من الوظيفة، وتجعل من الشكل والوظيفة إداة لنقد السلطة. تشرح هذه الاستراتيجية حقب محفوظ الروائية، وتلقي ضوءاً كافياً على أسباب انتقاله من شكل روائي إلى آخر. يتجلى هذا في روايته التاريخية الثانية «رادوبيس» (1943) التي أراد بها نقد تبذير «الملك فاروق»، فعاد إلى الزمن الفرعوني البعيد، وأعاد كتابة سيرة حاكم عبث بثروات شعبه وعاقبه شعبه. ومع أن بعضهم رأى في روايته الشهيرة «أولار حارتنا» (1959)، عملاً يسيء إلى الدين وسير الأنبياء، فإن العمل لم يتطرّق إلى الدين ولم يهجس به، ذلك أن محفوظ أراد أن يحتجّ به على النظام الناصري. أعلن الشكل الفني، الذي عاد إلى بدء الخليقة ووضع فيها أباً ظالماً في الخلاء، عن يأس محفوظ من السلطات المصرية، التي كلما خسرت مستبداً جاءت بآخر أكثر استبداداً.

وحّدَ محفوظ بين الشكل الروائي والسياق، وجعل من الشكل تكثيفاً مشرقاً للواقع المعيش، الذي تستولده السلطة وتصوغه كما تشاء. ففي أربعينيات القرن الماضي، حين كانت الحركة الشعبية المصرية تعد بأفق جديد، همّش الروائي موقع السلطة في أعماله، وانصرف إلى تأمّل «العائلة المصرية»، في فقرها وكفاحها وأحلامها التي تبدّدها، غالباً، صدفة مأساوية. بعد هذه المرحلة التي دعاها النقاد بـ«الواقعية»، حيث مساحة الواقع المعيش المضطرب تهمّش مساحة السلطة، جاءت «الستينيات الناصرية» بمرحلة مغايرة: «المرحلة الفلسفية»، بلغة الناقد الراحل محمود أمين العالم. وواقع الأمر أن المرحلة المقصودة لم تلتفت إلى الفلسفة، حال «أولاد حارتنا» التي لم تلتفت إلى الدين، ذلك أن الفرد المغترب الذي دارت حوله، كان تعبيراً عن انحسار المجتمع المدني وتزايد سطوة الأجهزة الأمنية. فلا رواية «اللص والكلاب» (1961) ولا ما تلاها من روايات، كانت مشغولة بقضايا وجودية، فقد كان موضوعها الأساسي هو تحولات المجتمع المصري المقموع والقضايا التي يطرحها: اغتراب الفرد المثقف، اهتزاز اليقين، تداعي معنى القانون والمسؤولية. ولعل الربط الدقيق، الذي لا تجريد فيه، بين الكتابة الروائية والمعطيات الاجتماعية، هو الذي جعل محفوظ يستشرف هزيمة حزيران (1967) قبل وقوعها، وذلك في عمله العميق الرهيف «ثرثرة فوق النيل» (1966).

يكشف الشكل الفني في رواية «أولاد حارتنا» ، عن يأس محفوظ من السلطات المصرية، التي كلما خسرت مستبداً جاءت بآخر أكثر استبداداً

أعطى بعض النقاد العرب وغير العرب لمحفوظ صفة شهيرة: «مؤرخ الحياة المصرية في المجتمع الحديث». والصفة، ظاهرياً، صحيحة، فقد رصد الروائي، في ثلاثيته الشهيرة، تحولات ثورة 1919، منذ بداياتها إلى نهاية الحرب العالمية الثانية (1944)، وسجّل ما تبقى في روايات لاحقة: «خان الخليلي» (1946)، و«بداية ونهاية» و«زقاق المدق».. ولاذ بصمت متفائل، بعد انقلاب 1952، مستبشراً بنظام ديمقراطي وطني لم يأتِ...

بيد أن محفوظ لم يكن مشغولاً بـ «الرواية التاريخية»، ولا بالتاريخ كأزمنة متعاقبة، فقد كان يهجس دائماً بأمر جوهري: لا سبيل إلى وعي الحاضر من دون معرفة الماضي الذي أفضى إليه. ربط محفوظ بين المعرفة السياسية والمعرفة التاريخية، وصاغ العلاقتين معاً في كتابة روائية. في هذا كله كان مشدوداً إلى الأفكار التطورية، يرى المستقبل، ويشتقه من تكامل المعرفة والديمقراطية، مترجماً بلغة روائية ما قال به طه حسين في كتابه «مستقبل الثقافة في مصر».

رغم حديث صاخب، في خمسينيات القرن الفائت وستينياته، عن الالتزام والواقعية، لاذ محفوظ بشيء أقرب إلى الصمت، حتى رأى فيه بعضهم روائياً «طبيعياً» أقرب إلى التشاؤم، وابناً مخلصاً لـ«البرجوازية المصرية الصغيرة»، بلغة ذاك الزمان. غير أن الابتعاد عن الأحكام السياسية السريعة يبيّن بوضوح أن محفوظ هو مؤسس «الرواية السياسية العربية» بامتياز، مع فرق جوهري بينه وبين آخرين، خلطوا بين السياسة والتحريض، واشتقّوا السياسة من أيديولوجيات لا تحسن قراءة التاريخ. فعلى خلاف هؤلاء، آثر محفوظ، المأخوذ بالمنظور العلمي للعالم، أن يأخذ بالاحتمال وأن يستبعد اليقين، وأن يرى السياسة في فرد حر مستقل قادر على الرفض والقبول والمبادرة. فلا يقين إلا سعي الإنسان الدؤوب إلى يقين لن يأتي، ولا حقيقة إلا ما يعثر الإنسان عليه في حياته الواقعية. لهذا أعطى محفوظ لمفهوم «الصدفة» مكاناً واسعاً في رواياته، مؤكداً اغتراب الإنسان وانزياحه المستمر عن الهدف الذاهب إليه. لن تكون السياسة، والحال هذه، إلا كفاح الوعي النقدي المتواصل من أجل عالم يقول الإنسان رأيه فيه ولا يعاقَب.

اتكاءً على أدب إبداعي متحرر من الشعارات، وصل محفوظ إلى «كتابة المقموعين»، تلك الكتابة التي تخادع السلطة بأقنعة متعددة. مارس الروائي «المكرَ الروائي»، كما كان يقول، حين نقد الملك فاروق مستعيراً حياة «رادوبيس»، وحين ندد بالسلطة الناصرية إلى تخوم الهجاء في «أولاد حارتنا»، وصولاً إلى النظام الساداتي الذي نفذ إلى جوهره في «ملحمة الحرافيش» (1977) آخذاً بأقنعة مصرية تراثية عنوانها: «الفتوّة»، الذي يؤسس فسادَهُ على هزيمة خصم فاسد سبقه.

اتكاءً على أدب إبداعي متحرر من الشعارات، وصل محفوظ إلى «كتابة المقموعين»، تلك الكتابة التي تخادع السلطة بأقنعة متعددة

في مواجهة كل مدينة ظالمة صريحة تقف مدينة فاضلة مضمرة، وفي مقابل كل أديب سلطوي يقف أديب يطالب بسلطة عادلة، وفي مواجهة السلطة العاتية، يقف «الحرافيش»، هؤلاء الفقراء الذين ينتظرون يوماً سعيداً. نصرَ محفوظ «الحرافيش» في «ملحمة الحرافيش»، حين استولد، بعد ستين حكاية عن المدينة الظالمة، مدينةً فاضلة أخيرة، يسوسها عادلون، ينصرفون إلى قراءة الشعر والفلسفة ويستمعون إلى موسيقى سماوية.

ثقافي

الصيّاغ والجيّوسي يفوزان بجائزة جديدة للترجمة

تجديد الحضور الأردني الفلسطيني في المشهد الثقافي العربي

السجل- خاص

يجدد فوز الباحث فايز الصيّاغ، بجائزة خادم الحرمين الشريفين للترجمة، عن ترجمته كتاب "عصر رأس المال (1848-1875)"، من تأليف المؤرخ البريطاني العالمي إريك هوبْزْباوْم، تأكيدَ الحضور الأردني في المشهد الثقافي والمعرفي العربي.

وهو ما يمكن أن يقال كذلك حول نيْل الباحثة سلمى الخضراء الجيوسي، أحد فروع الجائزة نفسها (مناصفةً مع المستشرق الألماني هاندرتش هارتموت) تقديراً لجهودها المتواصلة على المستويَين الفردي والمؤسسي، في ترجمة التراث والأدب العربي.

جاء عملُ الصيّاغ المترجَم "مميزاً في جودة الترجمة، وسلامة لغتها، ووضوح معناها، وتمثيلها للعمل الأصل في أفضل حال".

بعد فوزه العام الماضي بجائزة الشيخ زايد للترجمة، عن ترجمة كتاب "علم الاجتماع" للباحث البريطاني (أيضاً) أنتوني غِدِنْز، ها هو الصيّاغ يعزز ثقة المؤسسات العربية المعنية بدعم المنتَج الثقافي والمعرفي والأكاديمي به وبجودة أسلوبه، وخصوصيته، دقةً ومثابرة وموضوعية.

الكتاب بنسخته العربية، صادر عن مؤسسة "ترجمان"، بالتعاون مع المنظمة العربية للترجمة، وهو التعاون نفسه، والصيغة نفسها التي صدر من خلالها كتاب الصيّاغ المترجم الذي فاز بجائزة الشيخ زايد.

بحسب بيان لجنة الجائزة، جاء عملُ الصيّاغ المترجَم "مميزاً في جودة الترجمة، وسلامة لغتها، ووضوح معناها، وتمثيلها للعمل الأصل في أفضل حال".

الصيّاغ الذي كان من مؤسسي "**السجل**"، والمشرف لبعض الوقت على صفحاتها الثقافية، حاصل على درجة البكالوريوس في الاجتماع من الجامعة الأميركية في بيروت، وعلى درجتَي الماجستير والدكتوراه من جامعة تورنتو في كندا، يعمل حاليا أستاذاً لعلم الاجتماع الاقتصادي في الجامعة الأردنية، وهو زميل في مركز الدراسات الإستراتيجية – الجامعة الأردنية، وباحث أول في الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. كما أنه مؤلف مشارك ومحرر (بالعربية والإنجليزية) لمجموعة من الدراسات عن التكامل الاقتصادي الاجتماعي، والمنظومات والتوجهات القيمية في أقطار المشرق العربي. وله مجموعة من المؤلفات تصل نحو 20 عملاً بالعربية والإنجليزية في المجالات الاجتماعية والثقافية، علاوة على الدراسات والبحوث في المجالات الأكاديمية والمحكمة.

ما لا يعرفه كثيرون عن الصيّاغ، المولود في الكرك العام 1942، أن له تجربة لافتة وقديمة في الشعر، وله مجموعتان شعريتان: "كلمات على الرمل" عن دار عويدات في بيروت في 1975، و«الحب.. مثلاً» عن المؤسسة العربية في بيروت، العام 1988.

جهوده المميزة في الترجمة، لفتت الأنظار إليه، ففي الوقت الذي تعاني فيه الساحة العربية من نقص كبير في النتاج العلمي والثقافي للمؤلفين والمفكرين الأجانب، إضافة إلى شيوع الترجمات المشوهة أو متدنّية المستوى، جاءت ترجماته لتكون مثالاً يُحتذى.

في ترجمته لكتاب «علم الاجتماع» على سبيل المثال، وهو كتاب تناول الجوانب النظرية والتطبيقية والتجريبية لموضوعات منها تعريف علم الاجتماع، الثقافة والمجتمع، التفاعل الاجتماعي والحياة اليومية، الجنوسة والجنس، المرض والشيخوخة، وغيرها.. اعتمد الصيّاغ منهجَ ترجمة خلاّقاً، لا يعتمد نقلَ النص حرفياً كما هو متعارف عليه، بل يعمد إلى إدخال تعديلات على النص بما يتناسب مع روح الثقافة المترجَم إليها.

الأمر نفسه فعله في ترجمته كتابَ «عصر رأس المال» الذي يوثق فيه المؤلف لتحولات الحياة الأوروبية بين العامين 1789 و1848، إذ يحلل صعود الرأسمالية الصناعية، وترسّخ الثقافة البورجوازية، وامتداد الاقتصاد الرأسمالي، وتوسعه لِيشمل بقاع الأرض المختلفة، وكذلك تمركز الثروة، والهجرات البشرية، وسيطرة أوروبا وثقافتها، الأمر الذي جعل من الفترة المذكورة حدّاً فاصلاً، لا في تاريخ أوروبا فحسب، بل في تاريخ العالم.

تتميز ترجمة الصيّاغ، إضافة إلى لغته القوية، بصرامة التقاليد العلمية التي يتبعها، فقد رفدَ كل كتاب بثبت تعريفي للمصطلحات والمفاهيم والأعلام، إضافة إلى الفهرسة حسب الأصول. من هنا وجدت هذه الكتب مكانها الطبيعي في المكتبة العربية، وأضحت من جملة المراجع العلمية في العلوم الاجتماعية بعامة، وفي التاريخ الحضاري والاقتصادي والسياسي.

مسيرة تمكث في الأرض

بين إعلان فوزها بجائزة سلطان بن علي العويس الثقافية للإنجاز الثقافي والعلمي العام الماضي، وفوزها بجائزة خادم الحرمين الشريفين للترجمة مؤخراً، وانطلاقتها في الميدان الذي كرّست له حياتها قبل زهاء نصف قرن، مسيرةٌ أرادت لها سلمى الخضراء الجيوسي أن تكون مما يمكث في الأرض، فيما هي تتنقل من الشعر إلى النقد، ومن تأريخ الأدب الحديث إلى البحث والترجمة، ومن الإشراف على الأنطولوجيات الموسوعية إلى الاشتغال على التراث، بينما تنبعث في وجدانها إزاء ذلك كله مشاعرُ مختلطة، من أبرزها على حد تعبيرها "الطمأنينة" بأنها أدّت رسالتها وخدمت قضيةً تؤمن بها. وهي رغم المنجَز القارّ الذي تواصل العمل عليه، ترى أن كل ما فعلت لم يكن أكثر من بداية: "إنه إعداد لشيء أكبر بكثيرٍ من قدرة فرد واحد، وقد لا يجد طريقه أبداً إلى الاكتمال".

كما جاء الصيّاغ من جهة الشعر، كذلك فعلت الخضراء الجيوسي المولودة في مدينة السلط العام 1928، إذ شهدت بداياتها اهتماماً خاصاً بالشعر، فأصدرت مجموعتها الأولى (والأخيرة) فيه "العودة من النبع الحالم" في العام 1960، لكنها تحولت عنه بعد أن أجرت عليه "حكماً جارحاً" بحسب تعبيرها. فكانت إذا جاءتها القصيدة تؤجّلها ريثما تنتهي من هذا ومن ذاك، غير أن لحظة الإبداع هشّة ولا تطيق التأجيل كما ترى.. "لذا ضحّيت بما لا يُضَحّى به حتى أنجز ما يجب أن يُنجَز"، تقول، مضيفةً في السياق نفسه: "لو كنتُ أعيش في زمن رخيٍّ أتمتع باستقرار الوطن جميعه وتقدمه المستمر، لما اخترتُ إلا الإبداع تعبيراً عن تجارب الحياة، ولكني ابنة هذه الأرض. وقد درت العالم ورأيت وسمعت وأدركت أنه لن يقوم بنا إلا العمل المستمر للدفاع عن شرفنا المغتصَب وسمعتنا الحضارية وإنجازاتنا الزاهرة".

يتسم "منجَز" الخضراء الجيوسي، رغم صدوره عن جهدٍ فردي، بأنه ناتجٌ عن شمولية و"استراتيجيات" وبُعد نظر

يتسم "منجَز" سلمى، رغم صدوره عن جهدٍ فردي، بأنه ناتجٌ عن شمولية و"استراتيجيات" وبُعد نظر، فضلاً عما يشتمل عليه من الدقّة والنزاهة والاحتكام إلى المعايير النقدية الصارمة.

مطلع ستينيات القرن الماضي، ترجمت سلمى عدداً من الكتب عن الإنجليزية، منها كتاب لويز بوغان "إنجازات الشعر الأميركي في نصف قرن" (1960)، وكتاب رالف بارتون باري "إنسانية الإنسان" (1961)، وأول جزأين من "رباعيّة الإسكندرية" للورانس دريلم "جوستين" و"بالثازار" (1961 – 1962). ثم "هكذا خلقت جيني" لأرسكين كالدويل (1961)، و"والت ويتمان" لريتشارد تشيس (1962)، و"الشعر والتجربة" لآرشيبالد ماكليش (1962).

في العام 1977 نشرت "الاتجاهات والحركات في الشعر العربي الحديث" في جزأين، وقد تُرجم هذا الكتاب إلى العربية، وصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت.

سلمى الخضراء الجيوسي — فايز الصّياغ

تعمل سلمى حالياً على غير مشروع، وتفكّر في مقترحات لكتب جديدة تهدف إلى تقديم صورة مشرقة عن الإسلام للغرب، وهناك في جعبتها قيد الإعداد، كتاب كبير جداً حول "المدينة في العالم الإسلامي"، وآخر حول "الفن القصصي العربي في العصور الكلاسيكية".

وكانت صدرت في تشرين الأول/أكتوبر 2006، موافقةُ مجلس إدارة مكتبة الملك عبد العزيز العامة بإنشاء جائزة عالمية للترجمة من اللغة العربية وإليها باسم "جائزة خادم الحرمين الشريفين عبد اللّه بن عبد العزيز العالمية للترجمة". وهي جائزة تقديرية عالمية تُمنح سنوياً للأعمال المتميزة، والجهود البارزة في مجال الترجمة.

تدعو الجائزة إلى التواصل الفكري والحوار المعرفي والثقافي بين الأمم، وإلى التقريب بين الشعوب، انطلاقاً من أن الترجمة تعدّ أداة رئيسة في تفعيل الاتصال ونقل المعرفة، وإثراء التبادل الفكري، وتأصيل ثقافة الحوار، وترسيخ مبادئ التفاهم والعيش المشترك، ورفد التجارب الإنسانية والإفادة منها.

تتخطى جائزة خادم الحرمين الشريفين بعالميتها، الحواجزَ اللغوية والحدود الجغرافية، موصلةً رسالة معرفية وإنسانية.

تهدف الجائزة للإسهام في نقل المعرفة من اللغات الأخرى إلى العربية، ومن العربية إلى اللغات الأخرى، وتشجيع الترجمة في مجال العلوم إلى اللغة العربية، وإثراء المكتبة العربية بنشر أعمال الترجمة المميزة، وتكريم المؤسسات والهيئات التي أسهمت بجهود بارزة في نقل الأعمال العلمية من اللغة العربية وإليها، والنهوض بمستوى الترجمة وفق أسس مبنية على الأصالة والقيمة العلمية وجودة النص.

للجائزة مجالات خمس: جائزة الترجمة لجهود المؤسسات والهيئات، جائزة الترجمة في العلوم الإنسانية من اللغة العربية إلى اللغات الأخرى، جائزة الترجمة في العلوم الإنسانية من اللغات الأخرى إلى اللغة العربية، جائزة الترجمة في العلوم الطبيعية من اللغات الأخرى إلى اللغة العربية

وجائزة الترجمة في العلوم الطبيعية من اللغة العربية إلى اللغات الأخرى.

ومكوناتها: شهادة تقديرية تتضمن مبررات نيل الجائزة، ومبلغ 500 ألف ريال سعودي (ما يعادل 133 ألف دولار أميركي)، وميدالية تذكارية.

تسعى "ترجمان" ، إلى أن تصبح مطبوعاتها في متناول الأكاديميين وصنّاع القرار والطلبة

تواصل موثوق مع العالم

تُعنى مؤسسة "ترجمان" التي أُنشئت في العام 2003، بمبادرة ودعم من مصطفى الحمارنة، كهيئة أهليّة اعتباريّة غير ربحية، بتعريف قادة الرأي والنخب التربوية والسياسية والاقتصادية العربية بالإنتاج الفكري الجديد والمهم خارج العالم العربي، في المجالات الواقعة ضمن اهتمامات الأوساط العربية. كما تُعنى، عن طريق النشر وتنظيم الندوات التخصصية، وعبر أنشطة ووسائل متنوعة، بالترجمة الأمينة الموثوقة المأذونة، وعن اللغات الأصلية قدر المستطاع للأعمال والمؤلفات الأجنبية الجيدة الجديدة، أو ذات القيمة المتجددة في مجالات الدراسات الإنسانية والاجتماعية بعامة، وفي العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والثقافية والفنية بصورة خاصة.

تسعى "ترجمان" من خلال ذلك، إلى أن تصبح مطبوعاتها في متناول الأكاديميين وصنّاع القرار والطلبة جميعاً، لأنها ستكون بين أيديهم بسعر التكلفة تقريباً، بخاصة وأن موارد المؤسسة تقتصر على المعونات غير المشروطة من الهيئات الاقتصادية والأكاديمية والخيرية، ومن الأفراد الغيورين على نوعية المراجع التي يحتاج إليها الباحثون والدارسون العرب.

وكانت "ترجمان" وزعت مئات من النسخ من إصداراتها مجاناً على مكتبات الجامعات العربية قاطبةً، من المحيط إلى الخليج.

ثقافي

سوينكا وبرايتنباخ يتذكّران درويش

مهرجان عالمي للشعر يطلق 3 جوائز دولية

معن البياري

طوال سبعة أيام، شهدت دبي مهرجاناً كبيراً للشعر، استحق وصفَه بأنّه دولي، وبأنه الأول من نوعه عربياً، بالنظر إلى أن أكثر من مئة شاعر من دول عديدة شاركوا في أمسياته وأنشطته في أكثر من 12 موقعاً، بينها مراكز تجارية وأندية اجتماعية ومسارح وجامعات.

المهرجان اختُتم بإطلاق جائزة دبي للشعر، التي ستُمنح لثلاثة، هم: «شاعر الإنسانية» الذي يخدم الإنسانية في شعره، و«الشاعر المترجَم»، الذي تتفوق نصوصه بلغات عدّة، على أن تكون العربية إحداها، و«الشاعر المبدع»، الذي يتميز منجزه الشعري.

أعلن عن ذلك رئيس المهرجان جمال حويرب، في كلمة في حفل الاختتام، من دون أن يوضح تفاصيل هذه الجوائز وقيمة كل منها، كما أعلن عن توجه إلى تشكيل «رابطة شعراء العالم» برعاية المهرجان، ستنشط في تفعيل الصلات بين الشعراء.

شملت فعاليات المهرجان احتفاليات بعمر الخيام، ومحمود درويش، وأبي القاسم الشابي، (بحضور نجله وحفيده)، وبشعراء رواد إماراتيين، في أجواء تحققت فيها حميمية خاصة، وأقيمت خلاله ندوات تناولت قضايا الشعر وترجمته ومستقبله وأنماطه، ومعارض للخط العربي وللوحات تشكيلية ولمقتنيات شعراء راحلين.

في اتساع المشاركة فيه، وطموحه المعلن بأن ينتظم سنوياً، وأن يستضيف ألف شاعر في سنواته الخمس الأولى، وفي أن تكون مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، المعنية بالمعرفة والتعليم والنشر والتخطيط الثقافي، المنظّمة له، وفي رعايته من نائب رئيس الإمارات رئيس الوزراء حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، الذي شهد حفلَي الافتتاح والاختتام وأمسيتين فيه... لذلك كله، فإن «مهرجان دبي الدولي للشعر» يؤكد أن في مقدور دبي أن تكون مدينة للنشاط الثقافي العربي والعالمي، إضافة إلى مكانتها المتقدمة كمدينة نشاط اقتصادي كبير.

فالمهرجان الجديد يُضاف إلى نظيره السينمائي الذي صار له موقعه بين مهرجانات الفن السابع العالمية. وهو يؤشر أيضا إلى صورة باتت تُعززها دبي لنفسها، لا تحشرها في نشاطات المال والعمران، حيث إن مدينة عالمية التجهيزات والبنيات قيد الإنجاز ستقام في دبي، تضم متاحف ومكتبات وأكاديميات فنية، وجرى تدشين العمل بها قبل نحو عام.

وإذ يتوالى توقف مشاريع عمرانية مع تباطؤ اقتصادي وتسريحات لعمال وموظفين في بعض القطاعات في دبي، جراء الأزمة العالمية، فقد لوحظ أن إنفاقاً سخياً حظي به المهرجان، بالإعلانات اليومية عنه في الصحف، والمصروفات الظاهرة على مطبوعاته ونشراته، فضلاً عن مكافأة كل مشارك بألفي دولار، والاستضافة في فنادق فخمة.

> **ظلّ بلا إجابة سؤالٌ بشأن غياب أدونيس، عن المهرجان**

والبادي أن دبي تسعى إلى أن يكون لها دور بارز في التنشيط الثقافي العربي، يكسر الشائع عن مدن عربية تُوصف بأنها مراكز ثقافية وأخرى تعدّ هوامش. وحظيت بثناء وفير من شعراء بارزين شاركوا في المهرجان، منهم الجنوب إفريقي برايتن برايتنباخ، المشهور بنضاله ضد العنصرية ومناصرته الشعب الفلسطيني، وصوته القوي عالمياً ضد إسرائيل، وقد ألقى كلمة في الافتتاح أشار فيها إلى خسارة كبيرة للشعر والإنسانية برحيل محمود درويش.

وفي كلمته في حفل الاختتام، قال الفائز بجائزة نوبل للآداب، الروائي والشاعر النيجيري وول سوينكا، إن دبي مركز ثقافي عريق ومدينة رائعة، وكان شارك في إحدى أمسيات اليوم الأخير، وقرأ نصاً نثرياً عن فلسطين بين نصوص شعرية له، وتوجه بتحية خاصة إلى درويش. وصرّح للصحافة أنه ينحاز إلى الشعر في مواجهة الظلم والتطرف، بوصفه ضرورة إنسانية، وإنه لا يستطيع أن يعزل معاناة الشعوب الإفريقية عن معاناة شعوب أخرى في العالم، كالفلسطينيين والجورجيين.

من بين مشاركين كثيرين في مهرجان دبي الدولي للشعر: الألماني يواخيم سارتوريوس، والفرنسية إريان دريفوس، والفنزويلي أنريكي مويا، والإيرانية ناهد كيري، وآخرون من الصين وألمانيا وإيرلندا ودول أخرى. ومع مشكلات في الترجمات الفورية وغير الفورية التي رافقت القراءات، إلا أن المستمعين تعرفوا، إلى حدّ ما، إلى الشعريات المستضافة في المهرجان. وتيسرت الترجمات أيضاً إلى الإنجليزية وغيرها لنصوص الشعراء العرب، ومنهم من الأردن: خيري منصور، وسعد الدين شاهين، ومن مصر: أحمد عبد المعطي حجازي، وسيد حجاب، ومن تونس: المنصف المزغني، ومن الإمارات: نجوم الغانم وحبيب الصايغ، ومن السعودية: عبد اللّه الصيخان، ومن لبنان: زاهي وهبي وشوقي بزيع وجمانة حداد.

كانت ظاهرةً في دردشات الضيوف تساؤلاتٌ عن أسباب دعوة هذا الشاعر وغياب ذاك. وظلّ بلا إجابة سؤال بشأن غياب أدونيس، وهو الذي غاب اسمه من بين أعضاء اللجنة الاستشارية للمهرجان في الموقع الإلكتروني له قبل أيام قليلة. وقيل إنه آثر تلبية دعوة إلى الصين، أو إلى الولايات المتحدة، وشاع أن «شيئاً ما» وراء غيابه المفاجئ الذي تصادف مع نشر سعدي يوسف قصيدة يهجوه فيها بحدّة. والمعلوم أن سعدي من غير المرحب بهم في الإمارات.

كان مثارَ انتقاد أن شعراء العامية والنبطي قدّموا قراءاتهم في أمسيات مشتركة مع شعراء الفصحى وقصيدة النثر والتفعيلة، وإن حظي الشاعران بالنبطي الشيخ حمدان بن محمد بن راشد وشقيقه الشيخ أحمد بأمسية خاصة بهما، شهدت حضورا واسعا، وتضمنت قصيدةً لأحدهما بعض المديح لصدام حسين.

الذكرى المئوية الثانية لميلاد صاحب "المعطف"

غوغول عبقري الأدب الروسي

عواد علي

في العشرين من آذار/ مارس الجاري، تمر الذكرى المئوية الثانية لميلاد عبقري الأدب الروسي، وأبي المدرسة الواقعية النقدية بلا منازع، نيكولاي غوغول (1809 - 1852)، الذي أرسى بموهبته القوية الرفيعة قواعد فن القصة القصيرة، حتى بات معظم كتّاب القصة في العالم يحلمون بارتداء معطفه الذي أصبح هاجساً كبيراً يدور في فلكه الجميع.

المقصود بـ«المعطف» هنا، قصةُ غوغول الشهيرة التي تحمل هذا الاسم، وقال عنها دوستويفسكي: «كلنا خرجنا من معطف غوغول». أما الناقد الروسي تشيرنيشيفسكي، فذهب إلى ما يشبه هذا المعنى بقوله: «كل كتّاب عصرنا الموهوبين وُلدوا من غوغول». من أبرز هؤلاء الكتّاب الذين تأثروا به تأثراً واضحاً، ورأوا فيه معلماً كبيراً: ليو تولستوي، وإيفان تورغينيف، ونيكولاي نيكراسوف، وساليتكوف شيدرين، ونيكولاي ليسكوف، إضافةً إلى دوستويفسكي.

وُلد غوغول في ضيعة سوروتشينكي بمحافظة بولتافا (أوكرانيا اليوم)، وكان يهوي التمثيل ويُعِدّ مسرحيات هزلية لفرق الهواة. وقد ورث هذه النزعة من أبيه، فكان يشارك في عروض التمثيل في مدرسته الثانوية متخصصاً في الأدوار الفكاهية. وعُرف بولعه بقراءة الكتب، بخاصةً كتب بوشكين. كما كان يحفظ الأمثال، والأقوال المأثورة، والكلمات الروسية ذات النكهة الخاصة، والأغاني. وأفاد من هذا كله في مجموعته القصصية عن أوكرانيا. وفي المدرسة كتب عدداً من الأعمال الصغيرة مثل: «سمكتان»، وقصيدة «روسيا تحت نير التتار»، ومأساة «قطاع الطرق»، وكتاب «لا شيء عن نيجين، أو ليس هناك من قانون مكتوب للحمقى».

عندما بلغ التاسعة عشرة من عمره، صار غوغول يحلم بأن يصبح محامياً، لأنه رأى في هذا الميدان أعمالاً جليلةً هي الخير للإنسانية، حسب تعبيره، إلاّ أنه فشل في تحقيق ذلك، وغادر الجامعة، متجهاً إلى العاصمة «سانت بطرسبورغ»، وهناك حاول احتراف التمثيل، لكنه أخفق أيضاً بسبب ضعف صوته وضآلة تكوينه الجسدي.

وفي نوبة يأس، اندفع ليعرض على الناشرين مجموعة شعرية، لكنه قوبل بالرفض، فنشرها على حسابه الخاص، غير أنها لقيت استهجاناً موجعاً من بعض النقاد، فاندفع غوغول ليجمع كل نسخها لإحراقها، وقرر الهجرة إلى أميركا، التي كانت ما تزال عالماً جديداً. وبالفعل ركب على ظهر أول سفينة مسافرة إلى الولايات المتحدة، غير أن السفينة ما كادت تلقي مراسيها في ميناء «لوبك» الروسي حتى غادرها، وعاد أدراجه إلى العاصمة ليقاتل بضراوة وعناد في سبيل تحقيق طموحاته في الإبداع والإصلاح، وقُدّر له أن يحظى بوظيفة كتابية بسيطة أمدّته بكثير من رؤاه في مسرحيته «المفتش العام».

العام 1830، ظهرت أول قصة لغوغول بعنوان «بيسافريوك»، نشرها في ما بعد بعنوان «أمسية عند ايفان كوبال». وفي السنة التالية نشر مجموعة قصصية بعنوان «أمسيات بالقرب من ضيعة ديكانكا»، فحظيت بنجاح كبير، وأثارت انتباه الشاعر الكبير بوشكين، فتنبأ بسطوع نجم عبقري جديد في سماء روسيا، وقال: «لقد أذهلني هذا الكتاب. إنه المرح الحقيقي المخلص والصادر عن القلب. في بعض الأحيان أشعر كأنني أقرأ شعراً لا نثراً. ما أروع هذا الحس الموسيقي». ودفعه إعجابه به إلى أن يصطحبه معه إلى حلقة ثقافية كان يلتقي فيها كريلوف وفيازيمسكي، وجوكوفسكي، وأدايفسكي والفنان برولوف.

العام 1832، نشر غوغول القسم الثاني من المجموعة القصصية نفسها. ثم توالت أعماله القصصية والمسرحية في الظهور، ومن أبرزها: رواية «تاراس بوالبا»، رواية «النفوس الميتة»، مجموعة قصص «ميرغورود»، مسرحية «المفتش العام»، مسرحية «الزواج»، وقصص: «شارع نيفسكي»، «الصورة»، «الأنف»، «المعطف»، «يوميات مجنون»، «عربة»، و«مالكو أيام زمان».

كتب غوغول قصة «المعطف» من وحي تجربة عمله ناسخاً بسيطاً في مؤسسة حكومية، حيث أمدته تلك التجربته بفيض من الرؤى والأخيلة والمواقف الواقعية من الحياة البائسة للموظفين في العهد القيصري. ظهرت فكرتها لديه العام 1834، وبعد كتابتها قرأها مخطوطةً أمام بوشكين العام 1836، ووضعها في صيغتها النهائية للنشر العام 1842. بطل القصة «أكاكي أكاكيفيتش باشماشكين»، موظف فقير يعيش وحيداً، يحاول قدر المتسطاع أن يبتعد عن الآخرين، ويجد لنفسه سعادة في عمله الذي يمارسه بلذّة ومتعة. ثم يحاول جاهداً أن يجمع ثمن معطف جديد ليستبدله بمعطفه القديم البالي الذي لم يعد يُجْدِ فيه حتى الترقيع، لكن يبدو أن التعاسة تطارد الفقير وتحسده حتى على قليل من السعادة ممثلة بمعطف، فما كاد يرتديه في أول أمسية يخرج فيها لزيارة زملائه حتى سُرق منه «بطريقة لا إنسانية» كما يقول، وعندما لم يجد تجاوباً من المفتش قرر أن يذهب لرؤية «شخص مهم» علّه يساعده في استعادة المعطف، لكنه يوبخه على سوء تصرفه وجرأته على الحديث مع رجل مهم مثله في أمر تافه كالمعطف. ويكاد أكاكي ينهار أمامه، ويخرج من مكتبه ليصاب على الفور بحمى تقعده السرير ويموت بعدها بثلاثة أيام.. وبموته، غاب ذلك المخلوق الذي لم يكن له من يحميه ولم يكن عزيزا على أحد، ولا شيقاً بالنسبة لأحد، والذي لم يجذب إليه انتباه حتى عالم الطبيعة الذي لا يدع ذبابة عادية دون أن يغرس فيها دبوساً ويفحصها تحت المجهر. وبعد موته يظهر شبحه يتجول في الطرقات، ويسرق معاطف الناس، ولا يرتاح إلا عندما يسرق معطف ذلك الرجل المهم.

نيكولاي غوغول

أكاكي في هذه القصة الرائعة، نموذج للإنسان المعرض للإهانة والاستهزاء، وهو لا يعرف أية سعادة أو تسلية. وعندما كان يعود إلى البيت يفكر بأنه أخ لجميع الناس، وأن أساس الحياة هو الخير.

بقدر ما تبعث «المعطف» على السخرية السوداء، فهي تثير الاستياء من عالم الظلم والعبودية. إنها احتجاج غاضب وعنيف. وقد استطاع غوغول من خلالها أن يجد الشيء المأساوي، ليس في الكوميديا، بل في دناءة الحياة ووضاعتها، وأصبحت القصة مثالاً فنياً كشف أيضاً عن سر شخصية غوغول الإبداعية، التي أذهلت القارئ بروحها الإنسانية، وتعاطفها الحاد مع هموم الإنسان البسيط الكادح ومحنه.

ثقافي

الديمقراطية الليبرالية في الشرق الأوسط: الحضور والغياب

مراجعة: فريد لاوسون*

◀ كان أحد التفسيرات لغياب الديمقراطية الليبرالية في الشرق الأوسط، هو أن خطة من هذا القبيل خاسرة منذ البداية. فقد كانت تتطلب إثبات أن أموراً معينة لم تتوافر، وربما لم يكن ممكناً أن تتوافر في هذا الجزء من العالم: الفردية، المؤسسات الانتخابية المؤثرة، حكم القانون والتسامح تجاه الآراء والمنابر السياسية المتباينة. فقد كان في نيتها إهمال فصول مهمة من الحاكمية الديمقراطية الليبرالية التي قد تكون استمرت، لو أن الأمور سارت في طريقة مختلفة. كما أن الأمر الأهم على الإطلاق، هو أنها كانت تتضمن فكرة أصيلة تتمثل في أن العبرة في الخواتيم، التي من خلالها تُعدّ الديمقراطية الليبرالية الحالة الطبيعية التي تسعى الأنظمة السياسية جميعاً نحوها مهما توقف المسعى، رغم أي منعطفات في الطريق.

مع ذلك، فإن عدداً قليلاً من العلماء تخلّوا عن هذه الفكرة المحكومة بالفشل، وتحولوا إلى برنامج أكثر وعداً بكثير، هو برنامج البحث الخاص باستكشاف السبب الذي تستمر بفضله الأنظمة السلطوية وتنتعش، سواء في الشرق الأوسط أو في أي مكان آخر في العالم.

تثبت المقالات العشر التي يضمها هذا الكتاب، ليس فقط مدى صعوبة تبني هذا الانتقال المفهومي الحاسم، بل وإلى أي حد يمكن للقيام بهذا الجهد أن يكون مجزياً.

مقولة «لماذا تغيب الديمقراطية الليبرالية» تناقشها إيفا بيلين، مناقشةً مثيرة للتأمل، مشيرة إلى العوامل الرئيسية التي منعت بلدانا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مينا)، من اتخاذ خطوات مبدئية تجاه التحرر السياسي (ص 25-24). القول: «إن الإرادة القوية للدولة في منطقة (مينا)، وقدرة جهازها القهري على قمع أي بارقة أمل في مبادرة ديمقراطية، هو الذي أخمد إمكانية الانتقال» (ص 26)، يشير إلى أهمية إعادة النظر في دور الجيش في السياسة في الشرق الأوسط. تشير بيلين إلى أنه «كلما تمأسس الجهاز الأمني، أصبح أكثر قابلية لفك ارتباطه بأي قوة، والسماح لإصلاح سياسي جديد بأن يمضي قدماً» (ص 28).

ما يمكن أن يعنيه المرء من القول إن بلداً واحداً هو مصر، مثلاً، يقدم درجة من المأسسة في الجهاز العسكري أكثر من سورية، مثلاً، يبقى أمراً غير واضح. قد تشير مثل هذه الجملة ضمناً إلى أن الضباط العسكريين «يتمتعون بإحساس بهوية متميزة منفصلة عن الدولة»، لكن يبدو أنها تعلن أيضاً أن مزيداً من المأسسة يتضمن «التزاماً بمهمة وطنية أشمل تخدم الصالح العام، مثل الدفاع الوطني والتطورات الاقتصادية، أكثر من التعظيم الشخصي فقط» (ص 29). ولا شك في أن الاسترسال في شرح الأبعاد الأكثر أهمية لهذه الفكرة سوف يعزز فهمنا للظروف التي تستمر فيها الأنظمة السلطوية.

تحليل مايكل هيرب، للهدف المتطور للملكيات الدستورية، يوازي مقالةَ بيلين من حيث الأهمية. في تناوله اتجاهاتٍ تبلورت أخيراً في الكويت، والبحرين، وقطر، وعُمان، وعبر مقارنتها بالتطورات في عدد من الملكيات الأوروبية، الأردن، والمغرب، والسعودية.

من بين المعوقات الرئيسية أمام بروز حكم برلماني: «حكومات تسرق الانتخابات»، و«دساتير لا توفر للبرلمانات ما يكفي من السلطات»، و«غياب للأحزاب السياسية أو الكتل البرلمانية»، و«تشويه النظام الانتخابي، ما يؤدي إلى تمثيل متدنٍّ للمعارضة في البرلمان» (ص 175).

مثل هذه العوائق تبدو الأقل تأثيراً في الكويت، وهي تمثل ضغطاً أكبر قليلا في قطر، لكنه أكثر إثارة للمتاعب في البحرين (ص 18 167-). مرة أخرى فإن هنالك حاجة إلى كثير من العمل، لأن حالات الدراسة السبع مختصرة جدا، بحيث لا تتعامل بشكل صحيح مع جميع العوائق الموجودة، ومعالجة البحرين (حيث «أكثر العوائق جدّية أمام البرلمان هي الطائفية»، ص 178) تبدو مختلفة كثيرا عن الآخرين.

قريبا من سؤال: «لماذا تستمر السلطوية؟»، يأتي إسهام إلين لاست أوكار، بمناقشتها الجدية لعلاقات الحكومة والمعارضة (ص 144)، وكذلك وجهة نظر فيكي لانغور المثيرة للتفكر حول تأثير المنظمات غير الحكومية. تجادل أوكار بأن استمرار الأنظمة السلطوية هو الاحتمال الأكبر إذا ما واجهت بنى متنازعة ومقسمة («حيث يسمح المتصارعون لبعض الخصوم في الاشتراك في النظام السياسي، ويستثنون آخرين»)، وأقل احتمالاً أن تفعل ذلك إذا كانت تواجه بنى موحدة لا يكون فيها «مسموحاً لأي خصوم سياسيين بالمشاركة في المجال السياسي الرسمي»، أو «أن يكون جميعُ الخصوم مشاركين في النظام الرسمي» (ص 146). رغم أنها، بالنسبة لي، مقصودة في صورة واضحة في افتراضها أن الانقسامات بين قوى المعارضة تصنع عمداً من جانب «نخب متصارعة» (ص 144)، إلا أن هذا النقاش يلقي ضوءاً قوياً على الصراعات المحلية في المغرب والأردن.

تقدم لانغور زعماً مثيراً بأن النظم السلطوية تستمر حينما تتوحد قوى المعارضة في منظمات غير حكومية أكثر مما تفعل في أحزاب سياسية. وتنسج بقوة على منوال التجربة الأوروبية، حين تؤكد أن المنظمات غير الحكومية «تدافع عموماً عن مصالح جماعة محددة أو عن أهمية مبدأ معين، مثل احترام حقوق الإنسان، وجعلها عاجزة عن تعبئة دوائر أكثر اتساعاً حول الهدف الأشمل لتغيير النظام» (ص 195). إلى ذلك، فإن مثل هذه المنظمات قد تصبح أكثر قابلية لأن تلوَّث بتهمة إقامة علاقة وثيقة بالقوى الفاعلة. وهكذا، فكلما وصلت المنظمات غير الحكومية إلى حالة غطت فيها على أحزاب المعارضة، تزدهر الأنظمة السلطوية. ويبقى للآخرين أن يقرروا إذا ما كانت لانغور قد هدمت بجرة قلم جيلاً كاملاً من الأبحاث حول أثر الديمقراطية في المجتمع المدني.

في بحثه عن إجابة عن سؤال: «لماذا تستمر النظم السلطوية؟»، يقدم أنغار كيشافارزيان، وجهة نظر شاملة عن السياسة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتقف معه في المعسكر نفسه ميشيل أنغريست، بمسحها الموسع لتطور نظم الأحزاب في الشرق الأوسط. يثبت كيشافارزيان أنه رغم أن البنية السياسة الفريدة للجمهورية الإسلامية تولد عدداً كبيراً من الثغرات القابلة للتفجر، داخل النظام وبين القوى الداخلية والخارجية في إطار التحالف الحاكم، فإن تفتت السياسة الإيرانية يمكّن السلطات من التسيد. يعود هذا في جزء منه إلى العدد الكبير من «نقاط الاعتراض» التي يجدها المرء في الساحة المحلية، وفي جزء آخر من مشاكل العمل الجماعي التي تبرز بين الذين يتّحدون، وفي جزء ثالث منه إلى «التشظي المتنامي للمجتمع الإيراني» (ص 81 - 82).

على النقيض، فإن أنغريست تركز انتباهها على ملامح مؤسسية ثلاثة في النظام الانتخابي: «عدد الأحزاب، مستويات الاستقطاب، وحضور عدم التجانس في التعبئة أو غيابه بين الأحزاب» (ص 120). في البلدان التي يكون فيها حزب واحد «مهيمن» لدى الاستقلال، فإن الأنظمة السلطوية سرعان ما تأخذ وضعها المناسب؛ وحيثما توجد تعددية حزبية في لحظة الاستقلال، فإن الأنظمة السلطوية تبرز في ما بعد؛ ففي تركيا كان هناك فقط حزبان متنافسان العام 1923، حين بدأ نظام غير سلطوي في التجذر. بوسع المرء أن يعارض هذا النقاش من منطلقات مختلفة. فهل يمكننا حقا أن نصف النظام في تونس العام 1956 بأنه كان «نظام الحزب الواحد»؟، وهل كان النظام الجزائري في عهد بن بيلا سلطوياً منذ البداية؟ وهل كان هنالك حقّاً حزبان فقط في تركيا خلال العشرينيات؟ وهل حالة إسرائيل تنقض النظرية بمجملها؟.

اقتناع القارئ بالمقالات المنشورة في هذا الكتاب المثير للإعجاب، أمر هامشي. وكثيراً ما اشتكى طلاب متخصصون في شؤون الشرق الأوسط، من أن عملهم يلقى تجاهلاً من جانب الجزء الأعظم من المتخصصين بالدراسات المقارنة. لكن هؤلاء، من الآن فصاعداً، سوف يقومون بذلك على عهدتهم الخاصة، ليس فقط لأن هنالك مشاكل منهجية حادّة تحيط بأي دراسة للدمقرطة تتضمن فقط موقفاً إيجابياً (كما يشير جاسون براونلي، بحقّ)، بل أيضا لأن المتخصصين في سياسات الشرق الأوسط يمكنهم أن يقدموا طرقَ تخلّص واعدة من الفخاخ المفهومية التي تصيب «النموذج الانتقالي».

* قسم الحكومة، كلية ميلز، أوكلاند، كاليفورنيا

بالتعاون مع:
المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط
International Journal of Middle East Studies

السلطوية في الشرق الأوسط: الأنظمة والمقاومة

- تحرير: مارشا بريبستاين بوسوسني وميشيل بانر أنغريست
- الناشر: بولدر، كولورادو: لين راينر.
- سنة النشر: 2005
- عدد الصفحات: 276 صفحة

كتب

محمد روحي الخالدي: رائد البحث التاريخي الحديث في فلسطين

تأليف: ناصر الدين الأسد

الناشر: دار الفتح للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، 2009

عدد الصفحات: 158 صفحة

◀ يفتتح الكتاب بتمهيد عن البيئة الثقافية في فلسطين خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وهي بيئة خلت من ضروب التعليم الحكومي الحديث الذي يعين على إيجاد نهضة فكرية ثقافية عربية، وكانت المدارس إما كتاتيب وقفية قديمة لم تنل حظاً من الإصلاح، مهمتها تعليم شيء من القراءة والتجويد، وإما مدارس رسمية ابتدائية قليلة العدد وضعيفة المستوى لغة التعليم فيها التركية لا العربية.

في خضم هذه البيئة وُلد روحي الخالدي، وحصّل المراحل الأولى من دراسته، ثم تابع دراسته في لبنان والأستانة، وأخيراً استقر به المقام في باريس، حيث درس في مدرسة العلوم السياسية وفي كلية الفنون «السوربون». لينطلق بعدها فكره، فيلقي المحاضرات والندوات في باريس، ويتواصل مع الصحف العربية في لبنان ومصر بمقالاته، ويؤلف الكتب ويطبعها في البلاد العربية، وكانت كتاباتها، كما يوضح الأسد، يلفّها، رغم تنوعها واختلاف عناوينها وتعدد موضوعاتها، إطار عامٍ واحد هو إطار البحث التاريخي، سواء أكان تاريخاً سياسياً أم اجتماعياً أم أدبياً أم علمياً.

تتناول الدارسة في قسمها الأول المكون من ثلاثة فصول، أسرة الخالدي وحياته وآثاره العلمية وشخصيته وخصائصه الثقافية، إذ تميز الخالدي بحبه للمعرفة وحرصه على الاستزادة من طلب العلم الذي يجمع بين الثقافة العربية الأصيلة قديمها وحديثها، وبين الثقافة الأوروبية العصرية.

في القسم الثاني، كتب الأسد، محللاً وناقداً، عن عدد من الكتب وضعها الخالدي، هي: «تاريخ علم الأدب عند الإفرنج والعرب وفيكتور هوكو» الذي ألّفه بدايةً على شاكلة مقالات نشرها متسلسلة في مجلة «الهلال»، و«رسالة في سرعة انتشار الدين المحمدي وفي أقسام العالم الإسلامي»، و«المقدمة في المسألة الشرقية منذ نشأتها الأولى إلى الربع الثاني من القرن الثامن عشر»، و«الانقلاب العثماني»، و«الكيمياء عند العرب». بما يؤكد ريادة الخالدي في ميدان البحث التاريخي الحديث، وسبقه للكتابة في موضوعات متعددة، فهو أول من كتب كتاباً باللغة العربية عن «المسألة الشرقية»، وهو أول من استقصى أحوال العالم الإسلامي وجمع مادة إحصائية عن أقطار ورتبها هجائياً، وهو من أوائل الأدباء العرب الذين كتبوا في «الأدب المقارن»، وفي «النقد الأدبي» وكان استعمل هذا المصطلح ليقابل المصطلح الأجنبي، وهو من أوائل الكتّاب العرب الذين عنوا بإظهار فضل العرب على الحضارة الأوروبية وعلى النهضة الأدبية العلمية الحديثة، بخاصة في ميدان علم الكيمياء.

ذُيّل الكتاب بملاحق اشتملت على وصف محاضرة روحي الخالدي التي ألقاها في الحفل الذي أقامته «جمعية نشر اللغات الأجنبية في فرنسا» العام 1897، وعلى فصل من كتاب الخالدي «الكيمياء عند العرب»، ونموذج من خط الخالدي وتوقيعه، وصورة شمسيه له.

سينما وتلفزيون

عدي الريماوي

الرسوم المتحركة: الثورة الرقمية طوّرت صناعة الأفلام

◄ عندما أُنتج فيلم «قصة لعبة» (Toy Story) العام 1995، وبعد نجاحه في إحراز مواقع متقدمة في شبّاك التذاكر الأميركي، وتحقيق أكثر من 200 مليون دولار، ما كان يُعدّ رقماً قياسياً وقتها، بدأت النظرة تتغير تجاه أفلام الرسوم المتحركة، التي لم تعد موجهة إلى الأطفال فقط، بل أصبحت فناً مستقلاً، يعمل فيه آلاف المصممين والرسامين، ضمن شركات جديدة قامت لتنتج هذا النوع من الأفلام، التي تحقق أرباحاً خيالية.

وقد أُنجز جزء ثانٍ من الفيلم بعد أربع سنوات، حقق نجاحاً أكبر، وعززً مكانة أفلام الـ(Animation) في السينما الأميركية، واستطاع تحقيق 250 مليون دولار في شباك التذاكر، ويعمل القائمون على الفيلم على إنتاج جزء ثالث منه ، يُتوقّع صدوره العام المقبل.

أفلام الرسوم المتحركة عُرفت منذ بدايات القرن الماضي، ففي شباط/فبراير 1914، أطلق الرسام الشهير «وينسور ماكاي»، فيلمه الكارتوني الأول، في شيكاغو، بعنوان «الديناصور غيرتي» الذي تكوّن من 100 رسمة، وكان يقوم هو نفسه بتغيير هذه الرسمات بين فترة وأخرى، وفي تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه، جرى تحسين الفيلم وعرضه بشكل كامل، ليكون أول فيلم رسوم متحركة يُعرض في السينما.

عُرفت شركة ديزني، بأنها من أقوى الشركات التي تشتهر بإنتاج مثل هذه الأفلام، وأنها تمتلك أكبر حصة في سوق «الرسوم المتحركة»، إذ كانت من أوائل الشركات التي قدمت هذه الرسوم، في أواسط القرن الماضي، ومن أشهر الأفلام التي أنتجتها: «سنووايت والأقزام السبعة» الذي كان أول فيلم رسوم متحركة كامل يتم إنتاجه، إضافة إلى أفلام مثل: «فانتازيا» الذي أُنتج العام 1940، وفيلم «بيتربان» (1956)، وفيلم «كتاب الغابة» (1967).

يتم صنع هذه الأفلام، بوساطة فنانين يقومون برسم أشخاص الفيلم يدوياً أو عن طريق الحاسوب، ثم يتم تحريكها عبر برنامج محاكاة الحركة، حيث تجري معادلات كثيرة لحركة الأجسام، ويتم رسم خلفيات المشاهد والبيئات، وإضافة التأثيرات والظلال، باستخدام برنامج «ريندر مان»، وفي النهاية يعالَج الفيلم دفعة واحدة، حيث يقوم حاسوب مركزي بمعالجة كل المعادلات الخاصة بالرسم والتحريك، وإضافة التأثيرات لإنتاج لقطة واحدة تساوى 24/1 من الثانية للفيلم بجودة عالية، وتستغرق العملية 6 ساعات لإنتاج هذه اللقطة. ولتنفيذ لقطة تستغرق ثانية واحدة يتم معالجة 24 إطاراً لتكوين نسخة إلكترونية من الفيلم. وفي النهاية يتم تحويل النسخة الإلكترونية إلى فيلم سينمائي عادي يُعرض في دور السينما.

تُعد شركة (Pixar) من أفضل شركات الإنتاج التي تنتج أفلام الرسوم المتحركة. بدأت الشركة بوصفها فرعاً لـ«لوكاس فيلم» التابعة للمخرج الشهير «جورج لوكاس»، في بداية الثمانينيات، وكانت (Pixar) زميلة لـ«ديزني» لفترة طويلة، وفي العام 1986 قام «ستيف جوبس»، المدير التنفيذي لشركة «أبل»، بشراء هذه الشركة، مقابل 10 ملايين دولار.

تمتلك «ديزني» الآن أستوديوهات (Pixar). وقد أنتجت هذه الشركة العديد من الأفلام الناجحة، مثل «العثور على نيمو» العام 2003، و«شركة المرعبين المحدودة» العام 2001، وقامت العام الماضي بإنتاج الفيلم الشهير «WALL-E» الذي نال جائزة الأوسكار لأفضل فيلم رسوم متحركة مؤخراً.

وتم إدخال هذه الفئة على جوائز الأوسكار، للمرة الأولى، العام 2001، بعد انتشار هذا النوع من الأفلام، وتشجعت بعدها شركات الإنتاج الأخرى لصنع مثل هذه الأفلام، مثل شركة (DreamWorks) التي استطاعت إثبات نفسها في هذا المجال، عبر إنتاج أشهر سلسلة «شريك» (Shrek)، العمل الذي حقق إيرادات هائلة بأجزائه الثلاثة، ففي العام 2001 صدر جزؤه الأول وحقق أكثر من 250 مليون دولار في شباك التذاكر، وبعدها بثلاثة أعوام تم إنتاج جزئه الثاني الذي حصد أكثر من 400 مليون دولار، ليصبح أنجح أفلام الرسوم المتحركة على الإطلاق، أما جزؤه الثالث الذي أُطلق قبل عامين فقد حصد أكثر من 300 مليون دولار، ويخطط القائمون عليه لإنتاج الجزء الرابع العام المقبل.

في الفترة الأخيرة، أصبحت أفلام الرسوم المتحركة، تقدَّم لغايات أخرى غير الغايات الترفيهية أو التثقيفية للأطفال، إذ تم مؤخراً إنتاج فيلم إسرائيلي «رقصة فالس مع بشير»، يتحدث عن مجازر صبرا وشاتيلا، بطريقة الرسوم المتحركة، إضافة إلى أفلام أخرى مثل «Perespolis» الإيراني، الذي نال الكثير من إعجاب النقاد العام الماضي، ورُشح لجائزة الأوسكار.

في دور السينما

Marley & Me

بطولة: جنيفر آنيستون، أوين ويلسون
إخراج: ديفيد فرانكيل
تصنيف الفيلم: عائلي

◄ يحكي الفيلم قصة زوجين ينتقلان إلى فلوريدا ويقومان بتبني كلب لطيف، يقلب حياتهما رأساً على عقب، من خلال الكثير من المواقف الكوميدية.

يُعرض الفيلم في «غراند سينما» و«برايم سينما».

The Tale Of Despereaux

بطولة أصوات: ماثيو برودريك، إيما واتسون
إخراج: سام فيل
تصنيف الفيلم: للأطفال

◄ يحكي الفيلم قصة الفأر دسيبرو الذي وُلد بأذنين كبيرتين للغاية، ويعيش أيامه المليئة بالمفارقات الطريفة وهو يخبئ أذنيه تحت قبعة كبيرة.

يُعرض الفيلم في «غراند سينما»، «سينما سيتي» و«برايم سينما».

Mutant Chronicles

بطولة: جون مالكوفيتش، رون بيرلمان
إخراج:سيمون هنتر
تصنيف الفيلم: 13+

◄ أحد أفلام الخيال العلمي، يتحدث عن المستقبل الغامض الذي ينتظر الأرض، عندما تشتعل حرب بين أهل الأرض والمخلوقات الفضائية.

يُعرض الفيلم في «غراند سينما» (سيتي مول وزارا سنتر).

شبه منحرف

بطولة: رامز جلال، زينة
إخراج: وليد محمود

◄ تدور أحداث الفيلم حول شاب يعمل مطرباً في فرقة شعبية، وفي أحد الأفراح يلتقي هذا الشاب بفتاة أحلامه، فتُساعده على الزواج منها زوجةُ خاله.

يُعرض الفيلم في «سينما سيتي».

جديد الفضائيات

نادية عودة و"مخاوي الذيب"

◄ تقوم الفنانة الأردنية نادية عودة بتصوير مسلسل «مخاوي الذيب» المقرر عرضه في رمضان المقبل، وهو من إنتاج «انجاد فيلم» و«إيه أر تي»، وإخراج شعلان الدباس. يشارك نادية في البطولة: منذر رياحنة، وعبير عيسى، وجميل عواد، وفرح بسيسو. بدأت نادية التمثيل في الثامنة من عمرها، حيث شاركت في سهرة تلفزيونية بعنوان: «الهاربة إلى النور» للمخرج نجدت أنزور، وصعد نجمها بعد ذلك من خلال المسلسلات الرمضانية «آخر الفرسان»، و«الطوفان»، و«بقايا رماد»، و«راس غليص»، و«الاجتياح»، و«صراع على الرمال».

هاني أبو أسعد مخرجاً لـ«11 دقيقة»

◄ تناقلت الصحف الأوروبية، أن المخرج الفلسطيني هاني أبو أسعد، صاحب الفيلم الشهير «الجنة الآن»، سيبدأ قريباً تصوير فيلم بعنوان «11 دقيقة»، عن رواية البرازيلي باولو كويلو، التي تحمل الاسم نفسه. الفيلم من بطولة الممثل العائد إلى السينما ميكي رووك، الذي أدى دور البطولة في فيلم «المصارع». تتضمن الرواية الكثير من المشاهد الجنسية العنيفة، وبعضها يدخل ضمن محرمات السينما، أو المواضيع التي تتعامل معها السينما بحذر، مما يصعّب من مهمة أبو أسعد.

صبحي يحتفل ببدء تصوير «ونيس وأحفاده»

◄ احتفلت شركة «يونيفرسال ميدل إيست» داخل مدينة سنبل للفنون، ببدء تصوير الجزء السادس من مسلسل «يوميات ونيس» من بطولة الفنان محمد صبحي. الجزء الذي يحمل عنوان «ونيس وأحفاده» كتبه ويخرجه صبحي، بمشاركة السيناريست مهدى يوسف. صبحي عبّر عن سعادته بالعودة من جديد لـ«يوميات ونيس» بعد 10 سنوات من تقديم الجزء الأول. وأهدى الجزء السادس للفنانة الراحلة سعاد نصر، والمخرج أحمد بدر الدين، اللذين شاركا في العمل في أجزائه الخمسة. وأضاف صبحي أنه لم يكن ينوى تقديم جزء سادس من «يوميات ونيس»، لكنه وجد بعد مرور عقد من الزمان، أن هناك متغيرات كثيرة أصابت المجتمع لا بد من مناقشتها.

إيوان ينهي تصوير «حفلة موت»

◄ أنهى الفنان إيوان تصوير فيلمه السينمائي الأول الذي يحمل اسم «حفلة موت». الفيلم من إخراج أحمد يسري، وإنتاج شركة (SKY LARK)، ويتميز بإنتاجه الضخم. يشارك إيوان في البطولة: الفنان محمد رياض، ويمثل فيه: هايدي كرم، وإياد نصار، وأحمد توهاني، ومصطفى هريدي، وفيدرا. تدور قصّة الفيلم حول شاب يقيم حفلة عزوبيته قبل عقد قرانه بالمرأة التي يحب، فتغير هذه الحفلة حياة الشاب وتقلبها رأساً على عقب.

استراحة

روسي يلتقي أباه النمساوي وهو في الثالثة والثلاثين!

بعد 33 سنة تبادل ألكسندر كفوتشكين، للمرة الأولى منذ مولده، كلمة مع أبيه الذي لم يره بعد، وإن كان قد نجح في الوصول إليه عبر إعلانات نشرها في الصحف النمساوية.

في قصة حقيقية تشبه ما يحدث في السينما، كان ألكسندر، وهو شاب يحمل الجنسية الروسية ولا يعرف شيئاً عن النمسا، قد بدأ البحث عن والده، الذي تعرف إلى أمه إيرينا العام 1976 أثناء إقامته لفترة قصيرة في مهمة عمل بمدينة باكو (عاصمة جمهورية أذربيجان) بالاتحاد السوفييتي سابقاً. بعدها عاد الأب إلى بلاده النمسا دون أن يدري أن إيرينا حامل منه. وانقطعت الصلة بينهما، بخاصة أن إيرينا هجرت باكو إلى بلدة بوغوتول في سيبيريا. وبالمصادفة، لفتت الإعلانات التي نشرها الابن، بحثاً عن أبيه، انتباه مواطنة روسية تسكن العاصمة النمساوية فيينا. بعد قراءتها الإعلانات غير مرة، قررت لأسباب تجهلها تماماً -كما تقول- المساعدة في جمع شمل تلك الأسرة. فكان أن سعت بطرق سهلة وقانونية للبحث عن الأب. وقد وُفقت في العثور على عنوانه، حيث يسكن في قرية على أطراف فيينا. اتصل الأب بابنه، وبينهما الآن رسائل إلكترونية، ومكالمات هاتفية. ولقد اتفقا على أن يقوم الابن برفقة أمه وأسرته الصغيرة، بزيارة النمسا في أغسطس/آب المقبل للقاء الأب.

سائق يهبط بسيارته في حمّام سباحة ويلقى حتفه غرقاً!

في حادث نادر الحدوث، قاد رجل سيارته في مدينة دوربان، شرق جنوب إفريقيا، وسقط بها داخل بركة سباحة أحد المنازل؛ ليلقى حتفه غرقاً.

مالك المنزل قال للصحافة، إنه استيقظ قبل منتصف الليل على صوت ارتطام عنيف، وذهل عندما شاهد سيارة داخل حمام السباحة الخاص بالمنزل، فاتصل بجيرانه، وتمكن من إخراج اثنين من ركاب السيارة عبر فتحة السقف، لكن السائق قضى نحبه. بيانات الشرطة أكدت أن السائق كان مندفعاً بأقصى سرعة، ما أفقده السيطرة على السيارة؛ فاخترق بها السور الإسمنتي، وسار بها عبر الحديقة قبل أن تسقط في حمّام السباحة.

رسائل غرامية كتبها الأمير تشارلز.. تُعرض للبيع

تُعرض ست رسائل حب كتبها ولي عهد بريطانيا الأمير تشارلز قبل ثلاثين عاماً، للبيع على موقع «اي باي» الإلكتروني للمزادات، وفق ما أكدته المسؤولة عن عملية البيع، اليسيا كارول موضحةً أن الرسائل معروضة بسعر 30 ألف دولار.

كارول قالت لوكالة «فرانس برس» إنها اشترت الرسائل العام 2002 من «جنينكز»، التي كانت موظفة في القنصلية البريطانية بمونتريال عندما التقت الأمير الشاب.

في رسالة بتاريخ 8 حزيران/يونيو 1980 -أي قبل ثمانية أشهر على إعلان خطوبته على ديانا- كتب الأمير تشارلز يقول: إن ضغوطاً تمارَس عليه من المحيطين به كي يتزوج.

القمر الصناعي يكشف سارق ونش بألمانيا

اعتقد سارق في ألمانيا أنه وصل بغنيمته إلى بر الأمان بعد أن استولى على «ونش» عملاق وسار به على الطريق السريعة. السارق الذي ينحدر من ليتوانيا، لم يلاحظ أن الونش الذي يزيد سعره على مليون يورو، مزود بجهاز ملاحي مرتبط بالأقمار الصناعية يمكن من خلاله معرفة مكانه.

مصادر الشرطة في هولسميندن شمالي ألمانيا، ذكرت أن صاحب الشركة التي تمتلك الونش، تلقى رنة تحذيرية على هاتفه المحمول، وهي إشارة معتادة تصله في حال تحرك أحد الونشات، وعندما فتح الكمبيوترَ المحمول، تمكن من تعقب مسار الونش، وأخبر الشرطة.

ولم يستغرق الأمر طويلا، حيث تمكنت الشرطة من إيقاف السارق على الطريق السريعة المتجهة إلى بولندا، واعترف الليتواني بأنه حصل على 200 يورو فقط مقابل قيامه بسرقة الونش.

طفل يفوز بجزيرة غير مأهولة!

حصل صبي تايواني في الرابعة من عمره على جائزة لم يكن يتوقعها، وهي استخدام جزيرة بينغو غير المأهولة، ذات الشواطئ الذهبية والإطلالة المائية الجميلة، في سحب يانصيب على جوائز غريبة في ظل الأزمة المالية التي يعاني منها العالم.

الشركة المنظمة لليانصيب ستوفر الطعام والشراب والمسكن وحتى الكهرباء على تلك الجزيرة، وفي أول «تصريحاته» بعد فوزه بالجائزة، قال الصبي إنه يريد اللعب على الشاطئ.

جزيرة بينغو التي تضم أكثر من 64 جزيرة صغيرة، معروفة بشواطئها الجميلة والألعاب الرياضية المائية فيها. ووفقا لشروط الجائزة، فإن الصبي ومعه سبعة أفراد من عائلته، يُسمح لهم بخمس زيارات لهذه الجزيرة، وبمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام لكل زيارة.

حتى هذه الشجرة تسعى لأن تهرب من هذا العالم الغريب، الذي لم يعد للمنطق ولا للعقل مكان فيه.
لكن السؤال كالعادة: إلى أين؟.

كلينتون تعترف بولعها بالشوكولاته البلجيكية

كشفت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاي كلينتون لدى زيارتها بروكسل، أن لديها «ولعاً» بالشوكولاته البلجيكية، وأنها تعجز عن مقاومة إغرائها.

«إنها الأفضل .. إنها لذيذة جداً»، هذه كانت كلمات كلينتون لوصف المربعات بنية اللون الصغيرة التي «تسلب العقول». وأضافت: «لقد مُنحت هدايا من أكبر مصانع الشوكولاته في بلجيكا». كلينتون قالت أيضاً إنها تسعى في كل مرة تزور فيها بلجيكا إلى «ضبط» نفسها، حتى لا تأكل كميات كبيرة من الشوكولاته.

رجل يهرّب المخدرات في جبيرة قدمه!

قبضت الشرطة الإسبانية في مطار برشلونة، على رجل قادم من تشيلي، بعد اكتشافها أن جبيرة قدمه مصنوعة من الكوكايين. عند وصول الرجل البالغ من العمر 66 عاماً، على كرسي متحرك، لم يخطر ببال أي من رجال الأمن أنه يسعى لتهريب المخدرات، لكنهم اكتشفوا أنه حاول تهريب المخدرات في علب المشروبات التي كان يحملها في حقيبته. وذكرت الشرطة أنها وجدت 5 كيلوغرامات مع الرجل، موزعة ما بين جبيرة قدمه وحقائبه.

يُذكر أن إسبانيا تُعدّ المدخل الأوروبي للمخدرات، وأنها المستهلك الأكبر للمخدرات بين دول الاتحاد الأوروبي.

علوم وتكنولوجيا

عدي الريماوي

الضوضاء تُلحق ضرراً بإيقاع الطبيعة

كثيراً ما يثار الحديث حول «التلوث الضوضائي» وآثاره السلبية في صحة الإنسان، بخاصة ذلك التلوث الذي يحدث في المناطق السكنية، التي تشتمل على مصانع أو ورشات عمل حرْفية.

الأثر المباشر لهذا التلوث، لا يقتصر على العاملين في المواقع التي تُصدر ضجيجاً مستمراً، بل يتعداه ليطال السكان في المناطق المحيطة، بسبب استخدام الآلات ذات الأصوات الحادة.

فقد أثبتت دراسة سويدية صدرت عن معهد كارولنسكي الطبي، أن الضجيج الناتج عن زحمة السير داخل المدن المأهولة بالسكان، يزيد من مخاطر الإصابة بالأزمات القلبية، مقارنة مع من يعيشون في مناطق أكثر هدوءاً.

الدراسة رصدت 1571 شخصاً ممن يعيشون في مناطق يزدحم فيها السير داخل العاصمة أستوكهولم، وتبين أن نسبة الإصابة بالذبحات القلبية تصل إلى 40 في المئة لدى السكان الذين يتعرضون إلى الضوضاء الناتجة عن حركة السير التي تزيد على مقياس 50 ديسيبل. ويعدّ الصخب من المشكلات البيئية المتنامية التي تعاني منها المدن في العالم أجمع. ووفق دراسات منظمة الصحة العالمية، فإن 40 في المئة من سكان أوروبا يتعرضون لضوضاء حركة السير بمقدار 55 ديسيبل يومياً خلال النهار.

الديسيبل وحدةُ قياس شدة الصوت، ويعبّر عن أدنى فرق بين صوت وآخر يمكن أن تحسه الأذن، ويعدّ مستوى 65 ديسيبل من الضوضاء ضاراً بالأذن، بينما تصل الضوضاء إلى مستوى الألم عند مستوى 140 ديسيبل.

إضافة إلى زحمة السير، هناك أجهزة «إم.بي.3» التي يستخدمها معظم الشبان هذه الأيام، والتي تؤثر بقوة في حواس الإنسان. فقد حذّر علماء أوروبيون مؤخراً من أن الإنسان قد يعاني من فقد السمع بشكل دائم بعد خمس سنوات، إذا استمع لأجهزة «إم.بي.3» بصوت مرتفع جدا لأكثر من خمس ساعات أسبوعياً.

وانتقدت الدراسة مفهوم «الاستمتاع بالضجيج»، قائلة إنه يتعين حماية الأطفال والشبان من الأصوات المرتفعة بشكل مبالغ فيها، وانتقدت كذلك ارتفاع أصوات أجهزة الهاتف المحمول. غير أن الشباب لا يدركون هذا الأمر، ولا يعرفون أن الضعف السمعي قابل للعلاج.

للوقاية من فرص فقدان السمع، ينصح الاختصاصيون بضرورة الوقوف بعيداً عن مكبرات الصوت، وارتداء المعدات الواقية عند استخدام الآلات التي تصدر أصواتاً مرتفعة في العمل أو في المنزل.

وهناك أيضاً التشجيع الجماعي لجماهير كرة القدم في الساحات العملاقة، الذي يضر بالأذن، حتى إن نقابة المربين والمعلمين في ألمانيا حذرت من الضوضاء داخل المدارس، حيث أفادت بأن مستوى الصخب خلال الحصة الرياضية في المدارس يبلغ أحيانا 110 ديسيبل، وهو مستوى مشابه لمستوى الضوضاء في أحد المطارات، كما أنه أعلى بشكل كبير من المستوى المتوسط.

تتلقى الأذن الموجات الصوتية عبر نظام متوازن ودقيق، فتصل هذه الموجات الصوتية إلى طبلة الأذن، ثم الأذن الوسطى من خلال تحرك العظيمات الموجودة فيها حسب حدة الصوت، ومن ثم تنتقل الموجات إلى الخلايا العصبية الموجودة بالقوقعة السمعية بالأذن الداخلية التي تصدر إشارات إلى العصب السمعي، ليقوم بدوره بإرسال نبضات كهربائية إلى الدماغ الذي يترجم هذه النبضات للتعرف على نوعية الصوت ومصدره وقوته، وعند التعرض إلى الضوضاء لفترة طويلة تتأثر هذه الخلايا ويصيبها التلف، وتحدث مضاعفات أخرى تؤدي إلى فقدان السمع.

أثر الضوضاء على الأداء، تتدخل فيه عوامل، منها طبيعة العمل، والأصوات الغريبة غير المألوفة، والضوضاء ذات الشدة العالية، فهي تسبب نقصاً في مستوى الأداء للمهمات الصعبة التي تحتاج إلى تركيز عال، كما أن الضوضاء المتقطعة تسبب التوتر والقلق، وتشتت الانتباه، مما يقلل الأداء، ويتوقف انخفاض مستوى الأداء على إدراك الفرد للضوضاء، وعجزه عن ضبطها.

وسط كل هذه التحذيرات، لا يمكن تجاهل حركة المرور التي تعدّ المصدر الأكبر للضوضاء في الحياة اليومية، حتى إن درجة الضوضاء المرورية تؤثر في إيقاع الطبيعة، لدرجة أن طائر أبو الحناء الأوروبي أصبح يفضّل أن يشدو ليلاً، كي لا يضيع صوته وسط الضوضاء التي يُحدثها الإنسان.

مصطلحات

LCD: السائل يُظهر الصورة

LCD اختصارُ لـ«Liquid Crystal Display»، وتعني العرض بالبلورات السائلة.

تُستخدم هذه التقنية في شاشات العرض في الحواسيب المحمولة، وفي حواسيب صغيرة أخرى، وتعدّ بديلاً عن شاشات البلازما، إذ تسمح للشاشات بأن تكون أنحف كثيراً من الشاشات التقليدية (من ناحية السُّمك).

تستهلك LCD طاقة أقل مما تستهلكه شاشات البلازما، لأنها تعمل على أساس منع الضوء بدلاً من إرساله. أما عن مفهوم البلورات السائلة، فإن الكريستال السائل مادة تتمتع بخواص فيزيائية فريدة، فتنتقل بين السيولة والصلابة، وهذا التحول منوط بالجهد الكهربائي الموجّه إليها، فتبدأ بالتميع عند درجة حرارة 145,5 مئوية، ثم تصبح سائلة عند درجة حرارة مقدارها 178,5 مئوية. وقد اكتُشفت هذه المادة عندما كان عالم نبات نمساوي يجري بعض تجاربه.

تتكون شاشات LCD من أحد نوعين من العروض الشبكية، إما عرض بـ«المصفوفة السلبية» (Passive Matrix)، وتمتلك الشاشة من هذا النوع شبكة من الموصلات (conductors)، وكل عنصر صورة فيها يوجد على كل تقاطع في الشبكة.

أما النوع الآخر فهو «المصفوفة النشطة» (Active Matrix)، وتمتلك ترانزستوراً على كل تقاطع لعنصر الصورة، لذلك تحتاج إلى تيار كهربائي أقل لتنوير عنصر الصورة. لهذا السبب، فإن التيار الكهربائي في المصفوفة النشطة يمكن فتحه وإغلاقه بمعدل أكثر، مما يؤدي إلى تحسين وقت تحديث الشاشة، لذلك يتحرك مؤشر الفأرة مثلاً، بصورة أكثر نعومة على الشاشة.

وتقوم فكرة العرض في هذه الشاشات على إعادة توجيه الضوء في نظام انعكاسات، قبل أن يصل إلى لوح العرض. كل هذه الانعكاسات في الضوء داخلية لا تظهر على سطح العرض، فهو معزول بشكل لا يُصدّق مقارنةً بصغر الشاشة، وهناك لوحان للعرض، كلّ منهما يمتد على سطح العرض كاملاً من جهة، لوح داخلي وآخر ظاهري، كلٌّ منهما مغطى بـ«مرشح» أحمر، أخضر وأزرق، وكل مجموعة من مجموعات RGB خاضعة لتحكم ترانزستور يعطيها الفولت (الجهد الكهربي) الخاص بها. هذا الفولت هو الذي يسبب انحراف ذرات الكريستال السائل بزوايا مختلفة ودقيقة، تحدد كمية الضوء الذي يظهر على سطح العرض ويكوّن الصورة.

لاقتراحاتكم وتعليقاتكم على هذه الصفحة، يمكنكم مراسلتنا على العنوان التالي: infoscience@al-sijill.com

إلكترونيات

المنتج:
iPAQ 111
الشركة:
HP
السعر:
JD 182
أهم المواصفات:
معالج 624 ميغاهيرتز، رام 64 ميغابايت، فلاش روم 256 ميغابايت، أبعاده: 4.59* 0.54* 2.71 إنش.

المنتج:
Axim X50
الشركة:
Dell
السعر:
JD 195
أهم المواصفات:
رام 64 ميغابايت، وزنه 2 باوند، يعمل على نظام مايكروسوفت ويندوز المخصص للأجهزة المحمولة.

المنتج:
TX
الشركة:
Palm
السعر:
JD 187
أهم المواصفات:
شاشة كبيرة 320*480، مزود بتقنية Wi-Fi للوصول إلى الإنترنت بأسرع طريقة.

المنتج:
A626 PDA
الشركة:
Asus
السعر:
JD 188
أهم المواصفات:
يعمل على نظام مايكروسوفت ويندوز 5.0، فلاش روم 128 ميغابايت، معالج 312 ميغاهيرتز.

المنتج:
PEG-S360
الشركة:
Sony
السعر:
JD 85
أهم المواصفات:
يشغل البرامج المكتبية مثل Word, Excel، إضافة إلى أنه مزود بحزمة من البرامج التي تمكّن المستخدم من إتمام عمله بسهولة.

المنتج:
iPAQ 3650
الشركة:
Compaq
السعر:
JD 365
أهم المواصفات:
رام 32 ميغابايت، فلاش روم 16 ميغابايت، شاشة بحجم 320*240، تُظهر أكثر من 4 آلاف لون، لضمان جودة أكبر للصورة.

يمكن الاطلاع على هذه المنتجات على موقع Amazon.com

احتباس حراري

والأنهار تموت أيضاً

في كتابه «عندما تجف الأنهار»، يقول الكاتب (Fred Pearce) إن الخرائط الموجودة في الأطلس، لم تعد تتفق مع الواقع، وإن الحديث في دروس الجغرافيا عن الأنهار التي تنبع من الجبال، وتجمع المياه من الروافد، لتصب في النهاية في المحيطات، أصبح الآن خرافة.

هذا ما تؤكده تقارير صادرة عن الأمم المتحدة، تتحدث عما يسمى «موت الأنهار» في العالم، آخرها التقرير الذي يقيّم حال المياه في العالم خلال القرن العشرين، وكشف أن أكثر من نصف أنهار العالم يعاني من حالة تلوث واستنزاف خطير. في حين يؤكد علماء أن الاحتباس الحراري وبناء السدود، هما العاملان الرئيسيان في جفاف الأنهار.

نهر الأردن الذي يصبّ في بحيرة طبريا، وكان في وقت من الأوقات يحمل إلى وادي الأردن مليار متر مكعب من المياه، يحمل الآن كل عام أقل من عُشر هذه الكمية. إضافة إلى معاناة النهر من التلوث بسبب مياه الصرف الصحي، فإن إسرائيل منعت مياهه من التدفق، وأقامت شبكة أنابيب لريّ الحقول، وضخ المياه إلى القدس وتل أبيب،

الروافد الدنيا لنهر النيل، الذي كانت تتدفق بـ32 مليار متر مكعب من المياه سنويا، لا تتعدى الكمية التي تتدفق بها الآن المليارين.

نهر إندوس في الباكستان، أطول نهر في جنوب آسيا، فقدَ خلال العقود الستّة الأخيرة، 90 في المئة من مياهه، والنهر الأصفر في الصين، خامس أطول الأنهار في العالم، مهدَّد بالخطر، فمنبعه في هضبة التبت يجف، ومنذ 35 عاماً، لم يفلح النهر في الوصول إلى مصبه في البحر، ويشبهه في ذلك نهر موراي في أستراليا، الذي لا يفلح دائما في الوصول إلى مصبه في البحر.

دلتا نهر كولورادو العظيم الذي اجتاح في وقت من الأوقات خليج كاليفورنيا، في أميركا الشمالية، كانت موطنا لأكثر من 400 نوع من النباتات والحيوانات، بما فيها النمور والقنادس، ونوع من الدلافين يعدّ هو الأصغر في العالم. كل هذه الأنواع عاشت في دائرة مساحتها 3000 ميل مربع من البحيرات والبرك والأراضي الرطبة، تحولت الآن إلى صحراء مالحة مشققة، تعلوها أكوام من أصداف المحار الميت، وغادرته منذ زمن بعيد قوارب الصيادين الذين رحلوا للعمل في حقول القمح.

حتى في أوروبا، فإن نهر إلبي يشهد حالة من الجفاف، أثّرت، بشكل كبير، في حالة النقل النهري، التي لم يعد بالإمكان تسييرها دائما حسب الجدول الزمني المحدد. وفي العالم 2003، توقف النقل النهري تماما في نهر الراين الذي يعدّ أحد أهم الأنهار وأطولها في أوروبا، ويمر عبر سويسرا وفرنسا وألمانيا وهولندا.

في إنجلترا، تصدر وكالة البيئة إنذارات دورية بخصوص الأنهار والجداول التي يجف منها العشرات كل صيف، وهناك 40 من أصل 160 منها مهددة رسميا بخطر الجفاف.

العلماء يحددون سببين لدمار الأنهار، هما: السدود والاحتباس الحراري.

في العالم الآن 45 ألف سد تمتد على الأنهار، وهناك سدّ على كل واحد من أطول الأنهار العشرين في العالم. وفي المتوسط فإن العالم بنى سدّين عملاقين كل يوم خلال النصف قرن الأخير، وهذه السدود تحتجز ما مقداره ثلث إنتاج العالم من المياه العذبة.

تقرير الأمم المتحدة الذي يصدر كل ثلاث سنوات، والمتعلق بتنمية المياه في العالم، يذكر أن «السدود غيّرت النظام الطبيعي للأنهار في العالم». المفارقة أن هذه السدود التي أنشئت لتحفظ المياه تسهم هي نفسها في إهدارها، لأن ما نسبته 10 في المئة من المياه المحتجزة، تضيع بفعل التبخر، في الأجواء الحارة والجافة.

الاحتباس الحراري جعل الأمور أسوأ، فالنهر الأصفر يجفّ لأنه يفقد مصدره بسبب تراجع الأنهار الجليدية، وساهمت ظاهرة الاحتباس الحراري في موجات جفاف في جنوب غرب الولايات المتحدة، سبّبت الذبول، حتى لأشجار الصبار.

الاحتباس أثر أيضا حتى في الأنهار التي تبدو في وضع جيد، مثل نهر الأمازون -الذي لم يُبْنَ عليه أي سدّ- ضربته موجة جفاف سيئة في العام 2005، جعلت مستوى المياه ينخفض بمقدار 10 أمتار ، بحيث تعذّرت الملاحة على القوارب.

أطفال العالم الثالث ضحيةُ التغير المناخي

كشف تقرير صدر عن منظمة اليونيسيف مؤخراً، أن التغيرات المناخية تؤثر في أطفال العالم الثالث الأكثر فقرا، بشكل أكبر من سواهم، حيث يقعون ضحايا للجفاف والفيضانات والأوبئة، التي هي نتائج أساسية للتغير المناخي.

التقرير الذي أصدرته لجنة مراقبة الأطفال في الأمم المتحدة، قال إنه في الوقت الذي تقوم به الدول المتقدمة بإجراءات من شأنها التكيف مع انعكاسات تغير المناخ، فإن دول العالم الثالث لا يمكنها فعل ذلك، لافتقارها إلى الأموال والموارد. ما يعني أن الدول الأفقر والأقل تطورا هي التي ستدفع الثمن للأضرار التي سببها الإنسان للبيئة.

المدير التنفيذي لليونيسيف، ديفيد بول، قال: «إن الذين تسببوا بأقل الأضرار للبيئة، هم الأكثر تضرراً منها».

بول طالب الدول المتقدمة بتخفيض انبعاثاتها من الغازات السامة، في الوقت الذي ترسل فيه مساعداتها المالية للدول الفقيرة.

تقرير اليونيسيف تنبأ بأن الاحتباس الحراري سوف يرفع، وبشكل مذهل، عدد الوفيات بين أطفال الدول الفقيرة، ليصل إلى 160 ألف طفل في مناطق جنوب آسيا، والصحراء الكبرى في إفريقيا.

الآثار الأساسية للتغيرات المناخية تتعلق بارتفاع نسبة الإصابة بالأمراض الناجمة عن تلوث الهواء، مثل: الربو وأمراض الجهاز التنفسي والرئتين، والأمراض الناتجة عن تلوث المياه، مثل الإسهال ومشاكل المعدة، إضافة إلى الإصابة بالأوبئة التي ينقلها البعوض، الذي يسهم ارتفاع درجات الحرارة في زيادة تكاثره، والدليل على ذلك ازدياد نسبة الإصابة بالملاريا، التي تكشف الإحصاءات أن 75 في المئة من ضحاياها هم أطفال تقل أعمارهم عن خمس سنوات.

الاحتباس يهدد المصائد السمكية

حذّرت دراسة حديثة من أن ملايين الأشخاص الذين يعتمدون على الأسماك في معيشتهم في إفريقيا وآسيا وأميركا الجنوبية، سوف يواجهون مصاعب لا مثيل لها، نتيجة التغيرات المناخية التي تهدد مصدر رزقهم الأساسي.

إضافة إلى المخاطر التقليدية التي تتمثل في التلوث، وممارسات الصيد الجائر، فإن التغير المناخي صار يمثل تهديداً خطيراً على المصائد السمكية في العالم، بسبب ارتفاع درجة الحرارة الداخلية للبحار، ما يؤثر في توزيع العناصر المغذية للأسماك في المحيطات، وفي صحة الشعاب المرجانية، وهي عوامل تشكل تهديداً خطيراً للثروة السمكية في مناطق كثيرة من العالم.

الدراسة التي أجرتها جامعتا: (British Columbia) في كندا، و(East Anglia) في إنجلترا، ونُشرت في مجلة (Fish and Fisheries) خلال شباط/فبراير من العام الجاري، ذكرت أن العالم سيشهد إعادة توزيع رئيسية لأنواع كثيرة من الكائنات البحرية بسبب تغير المناخ، ورصدت انزياحا لمسافة 200 كيلومتر في السنوات الخمسين الأخيرة، وذلك لأكثر من ألف نوع من الكائنات البحرية، مثل: أسماك الرنجة والتونا والقريديس والقرش.

بحسب الباحثين فإن ظاهرة الاحتباس الحراري، ستدفع الثروة السمكية أكثر من 200 كيلومتر باتجاه القطبين بحلول منتصف هذا القرن، بسبب اضطراب الحياة في المحيطات. وفي المتوسط، فإن الأسماك ستغير من توزيعها بمعدل 40 كيلومتراً كل عشر سنوات خلال السنوات الخمسين القادمة.

هذا يعني أن هنالك خطرا على بعض الأنواع من السمك التي لا تعيش إلا في المياه الباردة، ولن يكون لها مكان تذهب إليه إذا ما ارتفعت درجة حرارة المحيطات.

الباحثون درسوا المصائد السمكية في 123 دولة، لتحديد أكثرها تضرراً، اعتماداً على الأثر المحتمل للتغيرات المناخية، وعلى حجم اعتماد تلك الدول واقتصاداتها على هذه المصائد، وقدرة كل دولة على التكيف مع ذلك.

الدراسة خلصت إلى تحديد 33 دولة تعدّ الأكثر تضررا، تقع في مقدمتها الدول الاستوائية، فثلثا الدول المتضررة تقع في إفريقيا المدارية، والكثير من أسماكها اتجهت جنوبا أو شمالا، هربا من ارتفاع حرارة المياه. بحسب التقرير، فإن المناطق المستفيدة ستكون: الأسكا، وغرينلند، والدول الإسكندينافية.

من الدول المتضررة في إفريقيا: غينيا، ومالاوي، والسنغال، وأوغندا؛ وفي آسيا: بنغلاديش، وكمبوديا، وباكستان، واليمن؛ وفي أميركا الجنوبية: كولومبيا، وألبيرو.

هذه الدول تنتج 20 في المئة من استهلاك العالم من الأسماك، و22 منها مصنفة من الأمم المتحدة بأنها من الدول الأقل نموا. كما أن سكانها يعتمدون بشكل أساسي على السمك كمصدر أساسي للحصول على البروتين، و27 في المئة من البروتين الغذائي لسكانها يتم الحصول عليه من الأسماك.

شددت الدراسة على ضرورة أن تتبنى هذه الدول جهودا حقيقية لمكافحة التغيرات المناخية، لتحسين مصائدها السمكية، أو الحفاظ عليها على الأقل. كما شددت على ضرورة قيام الحكومات بجهود للتقليل من اعتماد شعوبها على موارد غذائية تتأثر بالتغيرات المناخية، ورفع قدرة الناس على توقع ومواكبة التغيرات المرتبطة بالمناخ التي تحدث لموارد عيشهم.

كاتب/قارئ

تعقيب حول اعتقال جمعة عتيقة

◄ تعقيباً على ما نشرته «**السّجل**» في العدد 66 حول توقيف المحامي والناشط في حقوق الإنسان، جمعة عتيقة، من قبل النائب العام الليبي، أوضح الباحث علي عتيقة في اتصال هاتفي أجراه من عمّان مع «**السّجل**»، أن شقيقه كان اعتُقل أول مرة بعد نحو سنة ونصف من عودته إلى ليبيا في إطار عفو عام عن المعارضين في الخارج، أي في نيسان/ أبريل 1990، وليس فور عودته إلى بلاده، مضيفاً أن الاعتقال الأول حدث على خلفية اتهامه بقضية أخرى سوى قضية المشاركة في اغتيال السفير الليبي في روما في العام 1984، وكانت يومها تدور حول اغتيال المسؤول المالي في السفارة الليبية في روما.

عتيقة أوضح أيضاً أن شقيقه ظل معتقَلاً حتى العام 1997، رغم صدور حكم ببراءته من تلك التهمة. وبعد خروجه من السجن، ساهم في نشاطات مؤسسة القذافي الخيرية متطوّعاً، من خلال شغل منصب «أمين عام جمعية حقوق الإنسان الليبية»، إلا أنه غادر هذا الموقع قبل نحو عام ونصف العام، حين قرر التفرّغ لمهنة المحاماة.

عتيقة قال أيضاً إنه ليس صحيحاً أن شقيقه جمعة يتمنى الخروج من ليبيا، وإنه لن يعود إليها في حال تمكّن من مغادرتها، وهو القول الذي نقلته «**السّجل**» على لسان معارض ليبي مقيم في سويسرا. وقد برهن عتيقة على ذلك بأن شقيقه زار بريطانيا قبل عام ونصف العام، وعاد إلى بلاده بمحض إرادته.

«**السّجل**» تشكر الباحث علي عتيقة على هذه التوضيحات، وتود الإشارة إلى أنها كانت اتصلت به قبل نشر موضوعها، إلا أنه يومها اعتذر عن التعليق أو التصريح، وقد استقت المعلومات من اتصال بالمحامي الليبي الذي تابع القضية، ومما نشرته وكالات الأنباء والصحف الليبية.

إلى الأمام

الإخوة في صحيفة «**السّجل**»
تحية العروبة،

◄ إن لصحيفتكم الغراء بما تقدمه من تحليل صادق ومهني ورؤية موضوعية للحدث، أكبر أثر في الحراك الثقافي في الساحة الأردنية، مما جعلها نقلة نوعية في مفهوم الصحافة الأسبوعية، ومرجعية ثقافية تُحْتَرم، وإلى الأمام.

المحامي زياد النجداوي

لا مثقفين في مجلس استشاري عجلون

◄ تقع على عاتق المثقفين، مسؤولية توعية المجتمع، والمشاركة في تحقيق حياة أسمى وأفضل لهم. ويحظى مثقفو محافظة عجلون ومبدعوها باحترام المجتمع المحلي وتقديرهم، لأنهم الأقدر على التعبير عن مطالب المواطنين وهمومهم ومشاكلهم، لذا يجب أن لا توصَد الأبواب في وجه المتحمسين الراغبين في المشاركة، بخاصة أن هناك حديثاً عن اختيار عجلون لتكون مدينة الثقافة الأردنية في العام المقبل.

وتتبنى بعض الطاقات العاملة في الحقول الثقافية والتطوعية في محافظة عجلون هموما اجتماعية جساما، تنوء عن حملها مؤسسات بإمكانياتها المادية والمعنوية الكبيرة، لكن هؤلاء المثقفين يعانون من عدم اهتمام المسؤولين في المحافظة بالثقافة، وعدم اعتنائهم بالقطاع الثقافي، فالحاكمية الإدارية تعزل نفسها، وتعزل المثقفين عن المشاركة في اللجان التي تشكّلها.

على سبيل المثال، مجلس محافظة عجلون الاستشاري، لا يضم في عضويته مثقفاً واحداً، مما يراكم الانقطاع وعدم التواصل، ويجسّد عدم احترام الحاكمية الإدارية للثقافة والمثقفين والمبدعين، فهي لا تدعو ولا تُشرك أيّاً من المثقفين أو الهيئات الثقافية معها.

المثقفون في عجلون يتطلّعون إلى أن يأخذوا فرصتهم في خدمة المجتمع المحلي، عبر إشراكهم في المجلس الاستشاري لمحافظة عجلون، بحيث تكون هذه المشاركة في إطارها الصحيح، لبحث هموم المحافظة ومشاكلها، والمساهمة في حلّها.

عمار الجنيدي

ما الحكمة من بقاء الغاردنز دون جسور مشاة؟

◄ ارتفعت منذ أمد طويل مطالبات واسعة، بأن يتم إنشاء جسور للمشاة في شارع الغاردنز (وصفي التل). لكن أمانة عمان تتجاهل بصورة غريبة هذه المطالب، التي تتعلق بواحد من أكثر الشوارع التجارية امتداداً، وأشدها حاجة لجسور تمكن الانتقال بين ضفتي الشارع، وتضمن سلامتهم، وتؤمن انسياباً في التنقل.

نسمع باستمرار عن مخططات للتطوير تعدها الامانة وتقوم بتنفيذ بعضها في مختلف المناطق، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما الحكمة من إبقاء شارع رئيسي في قلب العاصمة دون جسور، وما هي الفائدة التي تتحقق بتجاهل هذا المطلب المشروع في شارع يغص بالشركات وبالمركبات، ولكن الناس لا يجرؤون على الانتقال بين ضفتيه إلا بركوب مركب المجازفة بين سيل السيارات السريعة. ولنا أن نتخيل مدى المعاناة التي تعانيها العائلات في تنقلها، بين ضفتي الشارع حين تضم نساء وأطفالاً وكباراً في السن.

من الملفت حقاً أن بقية الشوارع المحيطة مثل شارع المدينة المنورة وشارع الصحافة، تضم جسورا للمشاة، فلماذا يتم استثناء شارع الغاردنز بالتحديد ودون سواه من هذه الخدمة، ولماذا يتم تجاهل هذا المطلب رغم تغير الأمناء في امانة العاصمة؟.

عزت سلطان

ترحب "السّجل" بمقالات الكتاب وكتابات وشكاوى القراء لنشرها في صفحة كاتب / قارئ. يمكن المراسلة على البريد الالكتروني: info@al-sijill.com ، أو على ص.ب: 4952 عمان 11953 الأردن

.. حتى باب الدار

بريشة الرسام اللاتيني «داريو»

أحمد أبو خليل

نمرة واحدة للمواطن الواحد

بعد أن لمع الضوء الأخضر للإشارة الضوئية عند أحد التقاطعات الرئيسية في عمان الغربية، انطلقت السيارات بسرعة وعلى أربعة مسارب، وفي اللحظة نفسها، كان عدد من الشبان الذين يرحلون يومياً من شرق عمان باتجاه مواقع عملهم في غربها، يحاولون قطع الشارع أمام السيارات المندفعة. لتحقيق ذلك كانوا يقومون بتلك الحركة الشعبية المعروفة في مثل هذه الحالة، حيث كانوا يتقدمون خطوة أو خطوتين ويدرسون إمكانية العبور بأمان، ثم يتراجعون بخفة وسرعة إلى مواقعهم السابقة، ويكررون الأمر مرة أخرى محاولين إيهام سائقي تلك السيارات أنهم هذه المرة مصممون على العبور، وأنهم سيفْدون ذلك بأجسادهم، وفي الأثناء قد يتجاوزون مسرباً لكنهم يضطرون بمواجهة استمرار اندفاع السيارات إلى التراجع مهرولين عائدين إلى موقعهم السابق. وكالعادة فإنهم، في كثير من الأحيان، لا يتمكنون من قطع الشارع إلا بعد انتهاء مرور السيارات كافة، لكن المحاولات لا تتوقف ويشعر أصحابها أنها ضرورية، على الأقل فهم يعتبرونها شكلاً يسيطاً متدني المستوى من أشكال ممارسة الصراع الطبقي بين العاملين القادمين من الشرق وأصحاب السيارات في الغرب.

ذات مرة كانت إحدى الشابات اليافعات من بين سائقي السيارات المندفعة، وكانت هي وسيارتها تبدوان في غاية التأفف، وفيما كان الشبان يقومون بمحاولاتهم المعتادة للعبور، تفاجأت الشابة بهم، فأمطرتهم بشتائم لم يسمعوها بالطبع ،لكنهم ببساطة، ونظراً لخبرتهم في هذا المجال يستطيعون معرفة محتواها، فما كان من أحد الشبان إلا أن رد بإشارة يدوية متداولة.

لاحظت الشابة الأمر، وغضبت، وهو ما يعني أنها قد تكون من أصول طبقية وثقافية قريبة من تلك التي للشبان، فأوقفت سيارتها وترجلت منها، ولكنها عندما رأت الشاب متماسكاً في مواجهتها محاطاً بأصحابه، عادت إلى سيارتها وانطلقت منسحبة. حينها علّق أحدهم موجهاً الكلام إلى الشاب وهو يضحك: إنها اكتفت بأن أخذت نمرتك.

ضحكوا معاً، لكنها فرصة لتقديم اقتراح «برغبة»: لماذا فعلاً لا يتم ترقيم المواطنين القادمين من الشرق وإعطائهم نمراً، بحيث يتمكن المتأففون من علية القوم، من أخذ نمرة من لا يعجبهم والإبلاغ عنه.

غير ملزمين بما قاله لينين!

كنت ذات زمن حزبياً، وكنا في حزبنا نعتبر أقوال لينين حقائق نهائية لا تحتاج إلى برهان، بل هي التي كانت تشكل برهاناً على غيرها، وكنا إذا اختلفنا حول أمر، وقال أحدنا إن لينين قال كذا وكذا، فحينها يصمت الجميع، وينتهي النقاش لصالح من تتماثل وجهة نظره مع ما قاله لينين. وذات مرة انتسب إلى الحزب شخص تجاوز الخامسة والثلاثين من عمره، وكان مثل هذا العمر يعتبر عُمراً متقدماً من حيث صلاحيته للالتحاق بالأحزاب، إذ عادة ما كان الشبان حول العشرين من أعمارهم أي في مرحلة التكوين، هم الذين ينتسبون إلى الأحزاب.

المهم، حدث ذات يوم أن اختلفت مع هذا الحزبي الكهل في بداية حياته الحزبية حول أمر سياسي، وقد كنتُ مسؤولَه الحزبي، فقلت له، إن لينين هو من قال كذا وكذا مما يؤيد موقفي، فأجابني على الفور: ليقل لينين ما يقول: فكل واحد حر برأيه!.

أربكني جوابه كثيراً، وصمتّ دون جواب، وسارعت إلى إنهاء المشهد، وأقنعت نفسي بأن الرفيق «لم ينضج» بعد. وما هي إلا بضع سنوات حتى اكتشفنا أن موقف ذلك الرفيق على عفويته، ينطوي على بعد نظر أكثر مما كان لدينا نحن الحزبيين «الناضجين».

اليوم يبدو أن لكل جهة سياسية أو ثقافية «لينينها» - بلا تشابيه - الذي إذا نطق فلا راد لكلماته، وما زالوا قلة أولئك الذين يجرؤون على القول عند الاختلاف، إن كل واحد حر برأيه.

المنيّلون

«يا منيل» هي شتيمة يستخدمها أشقاؤنا المصريون، وقد تعرفنا إليها من خلال المسلسلات بصورة أساسية، ومنها استخدامهم للدعوة التي يطلقونها ضد الخصوم بصيغة «جاءتك نيلة» وتلفظ «جَتَك نيلة».

عثرت على أصل أردني لهذه الكلمة..

عند البدو الأردنيين، فإن «المنيل» (بفتح الياء وتشديدها)، تعني الجبان الذي هرب من المعركة حسب كتاب (خمسة أعوام في شرق الأردن) لبولس نعمان.

أصل الكلمة هنا من «النيلة»، وهي تلك الصبغة التي تستخدم لتغيير لون البياضات والملاحف، وتباع على شكل مكعبات صغيرة «نيلية اللون» تصنع في بريطانيا حصراً وما زالت لليوم تحتفظ بشكلها الكلاسيكي ويسمى الواحد منها «زر نيلة».

المنيلون عند البدو هم من جرى «تنييلهم» كعقوبة لهم على الفرار، و«التنييل» يتم عن طريق إحضار الشخص المعني إلى الخيمة وسط الرجال، ثم تدخل إلى المجلس فتاة حسناء بيدها كأس مملوءة بمحلول النيلة، وتلقي به على وجه الهارب، أما «الشارد»، كما يقولون، فيصبح «منيلاً» ثم يكمل الرجال بقية الطقس، فيخلعون عن «المنيل» ملابس الرجال، ويلقون عليه ملابس النساء.

لا يمحو هذا العار عن «المنيل» إلا بأن يخوض حرباً جديدة ويبلي فيها بلاء حسناً، ويقال إن الخصوم في المعارك يحاولون الهرب أمام «المنيلين» لأنهم يبدون بسالة وشجاعة استثنائيتين.

تعددت المؤشرات والاقتصاد واحد

يشكو كثيرون من صعوبة قياس «الاقتصاد الفردي» مقارنة بتوافر العديد من مؤشرات قياس كل من الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي أي اقتصاد المؤسسات والشركات، لكن أغلب الظن أن ما يفوت هؤلاء هو الاختلاف الكبير في طبيعة المؤشرات في الحالتين، ولو انتبهوا إلى ذلك لتبينوا أن مؤشرات تراجع الاقتصاد الفردي والشخصي للأردنيين قائمة وكثيرة.

من تلك المؤشرات: زيادة حالات الصراخ العابر للشقق بين الأزواج بسبب عدم تلبية الاحتياجات، وزيادة عمليات التجاذب بين الآباء والأمهات من جهة وأبنائهم من جهة أخرى أمام محلات بيع ألعاب الأطفال ومأكولاتهم، وكثافة انتشار محلات «تقييف» الملابس ورثيها، والتضخم في عدد أكشاك تصليح الأحذية وعدم تردد صاحب الحذاء عن الانتظار أمام الكشك منتعلاً «شبشب» المحل المخصص لهذه الغاية.

ومن تلك المؤشرات تزايد حالات إصرار ركاب سيارات السرفيس على «ترجيع الفراطة» وتخليهم عن قاعدة «مش جاية من قرش أو قرشين»، وزيادة حالات «الصفنة» عند الرجال تحديداً، وهي مزيج من التأمل والسرحان المترافق أحياناً مع هز الرأس.

لكن أوضح تلك المؤشرات، على الاطلاق، هو التزايد الكبير في أعداد «عائفي السَّلَطة» وزملائهم «عائفي الدّخن» وأولئك الذين يرون «الديك أرنب» وزيادة أعداد «المنفّضين» و«المهبرتين» والذين ليس معهم «اللتِرن».

المؤشرات كثيرة، إذاً، وهي موضوعية كذلك، ولا يقيسها إلا من يعيشها.

روزنامة

الفرجة البصرية ومتعة التسوق في بازار خيري

السّجل - خاص

اشتمل البازار الخيري الذي نظمته جمعية «نساء من أجل القدس»، على عرض أثواب شرقية، وملابس مشغولة بالصوف، وحلي وإكسسوارات، وتحف وهدايا من البورسلان والزجاج الملون والكريستال، إضافة إلى أصناف متعددة من المأكولات، صُنعت جميعها يدوياً.

عرضت مصممة الأزياء الأردنية عبلة عازر مجموعة من الأثواب التراثية القديمة، إلى جانب أثواب أخرى مزجت بين حداثة التصميم وخامة القماش العصرية، وبين عراقة التطريز الذي منح كل قطعة ألواناً متماوجة، إضافة إلى حلي وإكسسوارات تتناغم مع الأثواب المعروضة.

وخُصص ركن للإكسسوارات، تميزت فيه القطع المشغولة بحرفية عالية، بتصاميمها المتعددة للعقود والأساور والأقراط والميداليات وتعليقات الهاتف النقال، وإكسسوارات للمنزل أُستخدم فيها الخرز والأحجار الملوّنة والكريستال، وتنوعت أحجامها وأشكالها بحيث تناسب شرائح مختلفة، وتصلح لأن تقدَّم في العديد من المناسبات.

وعرضت غادة الشعبي أوانيَ منزلية مصنوعة من البورسلان، نقشت عليها يدوياً رسوماً لها علاقة بالتراث وجمال الطبيعة الأردنية، إضافة إلى الكاسات المزركشة والفناجين والأطباق والسكّريات ذات الألوان المتداخلة. كما قدمت الشعبي مجموعة من الصواني المبتكرة التي أفادت في إنتاجها من أثواب مطرزة قديمة، حيث قامت بقص الأشكال المطرزة، وإلصاقها بطريقة فنية على قاعدة الصينية.

البازار الذي نظمته الجمعية بمناسبة يوم المرأة العالمي وعيد الأم، حفل بالتحف المصنوعة من الزجاج والخشب والخيش، ومعلقات الحائط، ومفارش الطاولات، وأطباق الضيافة، فضلاً عن البراويز واللوحات الفنية. وقدمت مارلين عبد اللّه حقائب وإكسسوارات مكتبية طُرزت عليها أشكال جذابة. وعرضت ناريمان المملوك قطعاً حاكتها من الصوف تنوعت بين الشالات وحرامات الأطفال وملابسهم، وشراشف الطاولات والزينة المنزلية.

الأطعمة كذلك، كانت حاضرة في البازار، حيث الأطباق التي أعدّتها فاتن أهرام، واشتملت على أصناف من المعجنات والأكلات الخفيفة والسلطات، إلى جانب الحلويات المتنوعة من الهريسة والبقلاوة والكيك والكعك بأنواعه.

وخُصص في البازار طاولة لطالبات من مدارس الأونروا أنتجن بأيديهن الغضة مطرزات وقطعاً فنية بسيطة، وأخرى لمنتجات البحر الميت من مواد علاجية وتجميلية، وركن خاص بنباتات الزينة الداخلية والمزروعات وبعض أنواع الزهور.

البازار، الذي تكاملت فيه الفرجة البصرية ومتعة التسوق مع أنغام الموسيقى والأغاني المستمدة من التراث الفلسطيني، يأتي دعماً لطلبة الجامعات في القدس المتضررين من جدار الفصل العنصري الذي باعد المسافات بينهم وبين جامعاتهم، بحسب عضو الهيئة الإدارية في الجمعية إيمان بكيرات.

بكيرات قالت في تصريح لـ«**السّجل**»، إن الجمعية تابعت مشاكل هؤلاء الطلبة، وأعدّت ملفاً لكلٍّ منهم، بغية متابعة أحوالهم، وتقديم الدعم والمساعدة لهم.

تأسست جمعية «نساء من أجل القدس» العام 2004، وهي تهدف لدعم أهل القدس مادياً ومعنوياً، وتأكيد عروبة المدينة كعاصمة لفلسطين.

نشاطات

أمسية شعرية في الزرقاء

المكان: مركز الملك عبدالله الثاني الثقافي، الزرقاء
الزمان: 12 آذار/مارس، السادسة مساءً

تقام هذه الأمسية ضمن احتفالات الأردن بالقدس عاصمة للثقافة العربية 2009، ويشارك فيها الشعراء: حبيب الزيودي، ومحمد مقدادي، ويوسف عبد العزيز، ويديرها مصلح النجار.

محاضرة «الطبيعيات في الكلام»

المكان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي
الزمان: 14 آذار/مارس، الرابعة مساءً

تحمل هذه المحاضرة عنوان «الطبيعيات في الكلام وتوظيفها في العلوم الطبيعية المعاصرة» ويتحدث فيها د. محمد باسل الطائي المعروف بأبحاثه الجادة التي تتواصل مع التراث الثقافي للأمة العربية والأمم الأخرى بعقل علمي وعين واعية مفتوحة على المستقبل.

لإرسال أخبار نشاطاتكم : ruznama@al-sijill.com

نبض البلد

أطفال "مركز الإيمان" يدعمون أقرانهم في غزة

من قروش مصروفهم اليومي، ومن بعض ما جمعته أيديهم الصغيرة، نظم أطفال حضانة مركز الإيمان بازاراً خيرياً لدعم أقرانهم في غزة، عبر شراء الهدايا وتغليفها، بحيث اشتمل الطرد الواحد على احتياجات الطفل لمدة شهر. أطفال المركز رافقوا الطرود إلى مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ليرسلوا هداياهم من جهة، وليحتجّوا على الأوضاع المأساوية التي يعيشها أطفال غزة، من جهة أخرى.

"المرأة العربية تتكلم" يطلق فعالياته

أُطلق برنامج «المرأة العربية تتكلم» الذي يتبناه برنامج شركاء الإعلام لصحة الأسرة بالتعاون مع وزارة الداخلية لهذا العام 2009، من خلال ورشة عمل عُقدت في البحر الميت استمرت يومين. البرنامج الذي تم تطبيقه منذ العام 1999، ونال جائزة الريشة الذهبية من الاتحاد العالمي للإعلاميين سنة 2002 لمنهجه ومحتواه الإبداعي، يهدف إلى تمكين المرأة وتحفيز مشاركتها الفعالة في التنمية المجتمعية في الأردن والعالم العربي، وتشجيع الرجال والنساء وقادة الرأي وصناع القرار والمنظمات الأهلية على تبني النهج التنموي النابع من احتياجات النساء وإمكانياتهن.

"المساواة بين الجنسين" موضوع مسابقة للرسم

بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة، وبمبادرة من المفوضية الأوروبية، أُطلقت مسابقة الرسم الدولية حول المساواة بين الجنسين. المفوضية دعت الأطفال من عمر 8 سنوات إلى 10 سنوات، في الأردن وفي دول العالم، للتعبير عن رؤيتهم الخاصة لموضوع المساواة، وستمنح جائزة قدرها 1000 يورو للفائزين في المناطق المشاركة. الرسومات الفائزة، ستُنشر في كتيب يتم توزيعه بالمدارس، كما سينظّم لها معرض فني في المغرب، في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل.

إطلاق "الابتسامة" في "التوتنجي"

لوجهٍ مشرق بالأمل، نظمت جمعية عملية الابتسامة، حملة «الابتسامة» في مستشفى التوتنجي في سحاب. اشتملت فعاليات الحملة على إجراء عمليات لمن يعانون من تشوهات الشفة الأرنبية، وتشوه سقف الحلق، والحروق والوحمات الدموية، حيث أجرى فريق طبي مكون من 70 طبيباً عمليات جراحية ترميمية.

22 متنافساً في مسابقة "باللغة اليابانية"

بتنظيم من السفارة اليابانية في عمّان، وبالتعاون مع مركز اللغات الأجنبية في الجامعة الأردنية، أقيمت المسابقة السنوية الثانية عشرة «باللغة اليابانية». 22 متسابقاً، خُيّروا بين إلقاء الهايكو (قصائد يابانية قصيرة)، وتقديم خطابات باليابانية لمواضيع يختارونها. في قسم الهايكو، نالت المركز الأول روند سمارة، بينما حلّ في المركز الثاني فوز حبحوقة، والثالث ساندرا دجاني. أما في قسم الخطابات، فحازت رؤى سمارة على المركز الأول، وياسمين حجاوي على الثاني، وجاءت منية الهويدي في المركز الثالث.

تخريج طالبات شاركن في «إنجاز»

بتنظيم من مدرسة عائشة أم المؤمنين، أقيم حفل تخرج للطالبات اللواتي شاركن في برنامج «إنجاز» الذي تنفذه مؤسسة إنجاز لتهيئة الفرص الاقتصادية للشباب الأردني في مدارس المملكة وجامعاتها. الطالبات عبّرن عن سعادتهن لاستفادتهن من البرنامج، وأشَدْنَ بخبرات المتطوعين القائمين عليه.

قالوا في السّجل

"تثبت السّجل أن الاهتمام المهني والنقدي في المحلي ليس محلوياً، بل هو امتحان الصحافة الجيدة. التنوّر الكوني مجرد شعار، التحدي هو أن تبقى متنوراً عندما تتعامل مع محيطك القريب"

عزمي بشارة
مفكر قومي

"صحيفة مختلفة بكل معنى الكلمة، أحرص على قراءتها كل خميس"

أحمد عينبوسي
طالب في الجامعة الهاشمية - إدارة مخاطر

"السّجل رصينة، جادة، محترمة وعميقة"، توفّر "تشديداً وعمقاً وبعداً عن الحزبية أو المذهبية" وهي "تأخذ من الكل وتعطي الكل"

عبد الله النسور
وزير خارجية أسبق

"ما تقدمه السّجل معلوماتيّ معرفيّ تحليليّ منطقيّ" و" ملفاتها متكاملة، وجادّة، وقد غطت فراغاً كبيراً"

توجان فيصل
نائبة سابقة

"السّجل صحيفة تحتوي المعرفة بكل معنى الكلمة، وتعمل على نشر العلم والحداثة"

ميس الوزني
طالبة في الجامعة الأردنية - تكنولوجيا معلومات

"أثبتت وجودها صحيفةً مهنيةً راقيةً ومسؤولة، وما زالت تتفوق على نفسها أسبوعاً بعد آخر"

فهد الفانك
كاتب

"السّجل اتخذت نهجاً مختلفاً مرحّباً به لدى القارئ والمثقف السياسي بشكل خاص"

عبد الوهاب زغيلات
نقيب الصحفيين الأردنيين

"تعلّمت الكثير من هذه الصحيفة المميزة، وأتمنى العمل فيها يوماً ما"

تامر البنا
طالب في جامعة البترا - صحافة وإعلام

"أبحث منذ زمن عن صحيفة كهذه، أقرأها كاملة وتجذبني جميع أبوابها"

حسن السقا
طالب في جامعة الزيتونة - محاسبة

"السّجل فيها أبحاث ودراسات نحن بحاجة إليها"، و"التنوع فيها حاضر عبر دراساتها وأبحاثها وملفاتها"

حمزة منصور
نائب

"السّجل اسم على مسمى. فبعد مئة سنة من الآن سيعود المؤرخون والمحللون لـ"السّجل" لفهم الحراك السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يتشكل الأردن من خلاله. صحيفة مهمة بكل المقاييس"

عمر منيف الرزاز
مدير عام الضمان الاجتماعي

السّجل
أسبوعية | سياسية | مستقلة

79 شارع وصفي التل
ص.ب: 4952
عمان 11953 الأردن
هاتف: 00962 6 5536911
فاكس: 00962 6 5536991
البريد الالكتروني: info@al-sijill.com

هيئة لا وزارة للتنمية السياسية

محمود الريماوي

◀ نجحت وزارة التنمية السياسية منذ إنشائها إبـان حكومة فيصل الفايز في تصعيد سياسيين بعضهم ذوي خلفيات حزبية، إلى سدة وزارة قَلّ نظيرها في دول العالم، مثل: محمد داوودية، ومحمد العوران، وكمال ناصر، والوزير الحالي موسى المعايطة. وقد تمكنت الحكومات عبر هذا الاختيار، من تنظيم حملة علاقات عامة والتجسير مع الأحزاب والنقابات والتيارات السياسية في البلاد، اعتماداً على شخص الوزير وعلاقاته الواسعة مع المجتمع السياسي. وقد نجح الوزراء في مهماتهم هذه، ونسجوا علاقات طيبة مع ناشطين وإعلاميين.

ولعل الوزارة الناشئة نجحت فوق ذلك، في الأرشفة للحياة السياسية: الحزبية والتشريعية والنقابية، وما يتصل بها من قوانين وإجراءات، ومن مؤلفات ومساهمات شتى لمنابر ومحافل فكرية أردنية وخارج البلاد.

تتوافر هناك أيضاً للوزير، وكما هو بادٍ، فرصة تقديم مقترحات واستشارات وملاحظات، تتعلق بتنظيم الحياة السياسية.

على أنه يصعب القول بنجاح الوزارة في أداء مهمات تتعدى ما تتقدم، ولأسباب لا تتعلق بشخص الوزير، بل بالمهمات الفعلية المنوطة بالوزارة. فمن المعلوم أن وزارة الداخلية هي التي تجيز إنشاء الأحزاب، وهي الجهة التي تقوم عند الاقتضاء بحلها، وهي التي ترخص أو لا ترخص لها إقامة تجمعات عامة في المناسبات. ووزارة الداخلية هي الطرف الأساسي في وضع التشريعات الناظمة للعمل السياسي.

ومع إنشاء وزارة التنمية السياسية قبل نحو خمس سنوات، فإن هذا الواقع لم يطرأ عليه تغيير يذكر، باستثناء وضع الوزير في صورة السياسات والإجراءات التي تعتمدها وتنفذها وزارة الداخلية، وبدليل أن اعتراض وزير سابق للتنمية السياسية (محمد العوران) على القانون الأخير للأحزاب، لم يمنع اعتماد حكومة معروف البخيت لهذا القانون.

أمام ذلك، فإنه يحسن أن يطابق الاسم المسمى، وأن تتحول التنمية السياسية من وزارة، إلى هيئة أو مركز، كما هو حال المركز الوطني لحقوق الإنسان مثلاً. لقد ارتؤي إنشاء هذا المركز بدلاً من استحداث وزارة بهذا الاسم، علماً بأن دولاً عربية تتوافر على وزارة لحقوق الإنسان.

وبدلاً من انشغال الوزير بمهمات إدارية وبروتوكولية منها حضور اجتماعات مجلس الوزراء وجلسات مجلس النواب، فإن بوسع رئيس مركز التنمية السياسية الانصراف لمتابعة الحياة السياسية عن كثب، وتسجيل ملاحظاته ومقترحاته وانتقاداته للأحزاب، كما للسلطة التنفيذية، ووضع تقارير دورية، والتمتع خلال ذلك بهامش واسع من الاستقلالية يتيح له النهوض بدوره بأكبر قدر من الموضوعية. فمن طبيعة الأشياء ومنطق الأمور، أن يتخذ المراقب موقعه في الخارج، أما أن يحسب على أهل صناعة القرار «في الداخل»، فيما دوره لا يتعدى عملياً المتابعة والملاحظة، فذلك من باب الخلط وتسمية الأمور بغير أسمائها.

ويأتيك بالأخبار

"النواب" يرسل محادين للقضاء

◀ أكد النائب الثاني لرئيس مجلس النواب تيسير شديفات، أن المكتب الدائم لمجلس النواب المكون من: رئيس المجلس ونائبيه ومساعديه، لم يأخذ علماً، على الإطلاق، بقرار رئيس مجلس النواب تحويل مقالة الكاتب خالد محادين، المنشورة على موقع «خبرني» الإلكتروني، بعنوان «مشان اللّه يا عبداللّه» للنائب العام، من أجل السير بإجراءات رفع قضائية جزائية على الكاتب بتهمة القدح والذم والتحقير. مصادر نيابية مطلعة، كشفت عن الاحتفاظ بمقالات أخرى للفحص من قبل الأمانة العامة بهدف السير بالإجراءات عينها. محادين، علّق على خبر تحريك قضية ضده بالقول: «إنني سعيد وحزين بسبب إقدام السلطة التشريعية ممثلة بمجلس النواب على هذه الخطوة، سعيد لأن المجلس تحرّك أخيراً للدفاع عن ما وجه إليه من اتهامات، وحزين لأن الأصل في هذا المجلس أن يكون الخيمة التي يفترض أن يهرب إليها الصحفيون لحماية أنفسهم من أعداء الحرية، وبخاصة حرية التعبير. إنني محظوظ جداً، وأحترم توجه المجلس نحو القضاء، لأن البديل قد يكون تكسير عظامي، كما فعل بعض النواب من قبل عندما هاجموا صحفيين ومصورين تحت القبة. إذا كانت مقالتي «مشان اللّه يا عبداللّه»، هي الدافع وراء السعي إلى رفع الدعوى، فإن على بقية المواطنين التوقف عن الاعتداء على هيبة المجلس». المدعي العام كيّف القضية وفق قانون العقوبات، وليس وفق قانون المطبوعات والنشر.

توقف الحديث عن "الملكية الدستورية"

◀ توقفت مقالات الكتّاب حول موضوع «الملكية الدستورية»، وبات كتّاب كثر يبتعدون عن طرح الموضوع نقداً أو إيجاباً، الفكرة بادر لطرحها النائب الأول لأمين عام حزب جبهة العمل الإسلامي ارحيل الغرايبة. توقف الكتاب عن الخوض في الموضوع، فسرّه مطلعون على الشأن الإعلامي بتحبيذ من جهات مرجعية عليا، بعدم التطرق للموضوع سواء بنقد الفكرة أو الثناء عليها.

الوزير الزعبي يحاور "الإخاء" حول قانون الانتخاب

◀ وزير الدولة للشؤون البرلمانية غالب الزعبي، اجتمع الخميس الماضي الخامس من آذار /مارس، بكتلة الإخاء النيابية (21 نائباً) في منزل النائب جعفر العبداللات. تم في الاجتماع البحث في موضوع الدورة الاستثنائية المرتقبة للمجلس بعد تسليم مذكرة نيابية تطالب بعقدها. الوزير الزعبي بيّن وفق نواب حضروا الاجتماع، صعوبة عرض قانون الانتخاب على الاستثنائية المقبلة، رغم أن المذكرة النيابية تضمنت ذلك، عزا الزعبي الصعوبة لارتباط قانون الانتخاب بمشروع الأقاليم الذي بدا الحديث عن تطبيق رؤيتها يتبلور شيئاً فشيئاً. المذكرة النيابية سلّمت للأمانة العامة لمجلس النواب، وتأخر تسليمها لرئيس المجلس عبدالهادي المجالي، لتواجده على رأس وفد نيابي في مسقط. يذكر أن رئيس مجلس النواب صَرّح لصحفيين قبيل لقائه الأخير مع رئيس الوزراء، أن مناقشة قانون الانتخاب غير واردة في الدورة الاستثنائية، لارتباطه بمشروع الأقاليم المتوقع حسمه في غضون عام.

الذهبي إلى الزرقاء السبت لافتتاح "سكن كريم"

◀ المبادرة الملكية لـ«سكن كريم لعيش كريم»، سيتم افتتاح مرحلتها الأولى في الزرقاء بعد غد السبت. راعي الافتتاح سيكون رئيس الوزراء، ولهذه الغاية تم دعوة أكثر من 200 مدعو للحضور، جميعهم من أعيان ومخاتير ووجهاء المنطقة. المشروع يقام على أراضي معسكرات الجيش في المحافظة، وهي مرحلة أولى ضمن مراحل أخرى سيتم الإسراع في تنفيذها من الجهات المشرفة، المبادرة الملكية ترمي لتأمين إسكان الفقراء وأصحاب الدخول المتدنية.

ديوان المحاسبة يستعد لتسليم تقريره عن مخالفات 2008

◀ أكدت مصادر مطلعة لـ«**السّجل**» رفضت الكشف عن اسمها أن الديوان بدأ بوضع اللمسات النهائية على تقرير المخالفات عن العام 2008، وأشار المصدر المطلع والمقرب من دائرة صنع القرار في الديوان، أن التقرير في مراحله النهائية، وأنه الآن في طور التدقيق والتمحيص النهائيين، تمهيداً لإرساله لمجلس النواب، ووضعه بحوزة المجلس النيابي من أجل إجراء المقتضى الدستوري بشأنه. ورغم أن الديوان يحرص على وضع تقاريره الدورية بين يدي «النواب»، مبكراً، غير أن تقارير السنوات السابقة ما زالت في أدراج المجلس دون نقاش، رغم أن رئيس اللجنة القانونية السابق خليل عطية، سارع لإرسال التقارير للمجلس النيابي على أمل مناقشتها آنذاك، غير أن انتهاء الدورة الأولى حال دون ذلك. منذ ذلك الوقت لم يتم إدراج تقارير ديوان المحاسبة سواء الربعية أو السنوية على جداول الأعمال. المصادر توقعت أن يتم إرسال التقرير الجديد للمجلس قبل نهاية آذار/مارس الجاري على أبعد تقدير.

"الإخوان": تجارب الإصلاح شهدت تقهقراً

◀ في ظل التسارع في الحديث عن مشروع الأقاليم من مكونات الدولة كافة، ميزّت جماعة الإخوان المسلمين نفسها، من خلال تحذيرها من مغبة أن تكون هناك أهداف غير معلومة في المشروع. الناطق باسم الجماعة جميل أبو بكر، تخوّف من إمكانية مشروع الأقاليم «غير المتبلور» بوصفه وسيلة للقفز على الإصلاح السياسي، واستنزاف جهود القوى الوطنية في «ملهاة» جديدة هدفها «الإشغال وكسب الوقت». أبو بكر أعتبر أن مشروع الأقاليم «مبهم»، وحتى يستحق النقاش المعمق والاشتباكات الحوارية بين مختلف الجهات والأطراف، لا بد من إظهاره للعلن، والكشف عن مضامينه للرأي العام بمختلف مكوناته. هاجم الإخوان المسلمون بلسان الناطق باسمهم، التجارب السابقة للإصلاح، معتبرين أنها كانت «غير مشجعة»، وتؤكد «غياب إرادة جادة للإصلاح»، لافتاً إلى أن النتائج التي نجمت تشير إلى «تقهقر» الإصلاح.

ورشة عمل نيابي عن علاقة النواب بالصحافة

◀ يتعين على نواب قضاء يومين في منطقة البحر الميت من أجل حضور أعمال ورشة عمل ستعقد اليوم الخميس وغداً الجمعة تتحدث عن علاقة النواب بالإعلام. الورشة تنظمها جامعة نيويورك والـ(usad)، النواب يستمعون خلال الورشة لأبرز القضايا ذات الصلة بالإعلام، وآلية تغطية الخبر، وسيتم تدريب النواب على كتابة الخبر من خبراء صحفيين. النواب سيكونون وحدهم خلال ورشة العمل، وسيتحدثون بكل أريحية حول كافة القضايا ذات الصلة بالعلاقة مع الإعلاميين، ووسائل الإعلام.